ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ

المملكة المغربية
وزارة الاتصال



تقرير سنوي
حول جهود النهوض
بحرية الإعلام
2015

www.mincom.gov.ma



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«وعندما نقول الحرية، فلأنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون ممارسة لحرية التعبير. كما أن التأكيد على ملازمة المسؤولية للحرية، مرده إلى اعتبار أنه لا يمكن للإعلام أن يكتسب المصداقية الضرورية، وأن ينهض بالدور المنوط به».

مقتطف من نص
الرسالة الملكية السامية
الموجهة إلى أسرة الصحافة والإعلام
بمناسبة اليوم الوطني للإعلام

الرباط 15 نونبر 2002

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵎⵢⴰⵡⴰⴹ

المملكة المغربية
وزارة الاتصال



تقرير سنوي
حول جهود النهوض
بحرية الإعلام
2015

www.mincom.gov.ma

تقرير سنوي
حول جهود النهوض
بحرية الصحافة

2015

إصدار وزارة الاتصال
مارس 2016
www.mincom.gov.ma



الفهرس



الملخص التنفيذي

المقدمة

ينطلق التقرير السنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة برسم سنة 2015، في رصد تطور هذه الحرية بالمغرب استنادا على مختلف المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام، المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، في تقريرها حول "التوجهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام" الصادر سنة 2014. وتتجلى هذه المحاور، لرصد مستوى التقدم، أساسا في مؤشرات الحرية والتعددية والاستقلالية والحماية والمرأة في الإعلام.

إن واقع حريات الصحافة والإعلام ببلادنا عرف تطورا خلال سنة 2015، استنادا أولا إلى قياس واقع الصحافة والإعلام ببلادنا من خلال مجمل المؤشرات المعتمدة في أنظمة قياس منظمة اليونسكو، كما يظهر التقدم جليا اعتمادا على التصنيفات الدولية المتضمنة في تقارير المنظمات المهتمة بالصحافة والإعلام على الصعيد العالمي. كما أن من مؤشرات التطور، حصول تقدم في تنزيل مختلف السياسات العمومية المرتبطة بقطاع الصحافة والإعلام، وهو ما انعكس إيجابيا من خلال مقارنة رقمية بين مؤشرات النهوض بحرية الإعلام برسم سنة 2015 مع مؤشرات سنوات 2014 و2013 و2012.

مع الإقرار بوجود تحديات ورهانات، تستدعي من الجميع الانخراط الفعال في مواصلة دينامية الإصلاحات بمقاربة جماعية وتشاركية بغية توسيع دائرة الحريات وتعزيز صورة المغرب والرفع من تنافسية إعلامه وتجذر نموذجه التنموي.

فقد تميزت مؤشرات حريات الإعلام ببلادنا خلال سنة 2015 بمصادقة الحكومة على مشروع قانون 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر وكذلك مصادقة البرلمان على مشروع قانون 90.13 يتعلق بالمجلس الوطني للصحافة كهيئة منتخبة ومستقلة للتنظيم الذاتي للمهنة، وكذا على مشروع قانون 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين. كما تميزت سنة 2015 بتفعيل الاعتراف القانوني بالصحافة الرقمية وإدماجها في منظومة الدعم العمومي للصحافة. كما يسجل خلال سنة 2015 إنجاح ورش ومخطط انتقال المغرب نحو التلفزة الرقمية كاستجابة للالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال. ومن سمات 2015 أيضا تسجيل تناقص عدد حالات التضييق على الصحافيين وعدم تسجيل أية مصادرة للصحف الوطنية. كما تميزت سنة 2015 بالاستمرار في تنزيل عدد من مقتضيات دفاتر تحملات الإعلام السمعي البصري العمومي، وخاصة إرساء نظام طلبات العروض وتعزيز أنظمة الإنتاج بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والحكامة في هذا القطاع.

كما شهدت سنة 2015 تعزيز آليات التفاعل مع المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة والإعلام، وتعزيز انفتاح المغرب على الخارج. وتميزت سنة 2015 بتقوية العرض التكويني في قطاع الإعلام والصحافة، مع تعزيز برامج لتقوية القدرات المهنية للصحفيين، إضافة إلى تسجيل تقدم على مستوى إقرار التعددية السياسية والثقافية واللغوية في مختلف وسائل الإعلام الوطني، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع الهيئات المهنية العاملة في القطاع.

لقد كانت 2015 سنة استكمال حلقات الإصلاح في قطاع الاتصال والتي ابتدأت منذ إقرار دستور سنة 2011 وتنصيب الحكومة الحالية سنة 2012، ذلك أنه خلال سنة 2015 تم استكمال عدد من الأوراش القانونية

والمؤسساتية المرتبطة بقطاع الاتصال بغاية تعميق مسلسل تعزيز حريات الصحافة والإعلام، لاسيما تقوية مداخل التعددية والحرية والاستقلالية والشفافية، وتقوية تنافسية الإعلام الوطني على مختلف الأصعدة عربيا وإقليميا ودوليا.

ونتوقف عند أهم مؤشرات التقدم الحاصل في حرية الصحافة بالمغرب خلال سنة 2015 من خلال المحاور التالية:

أولا: محور الحرية

تعزز مسار اعتماد مدونة للصحافة والنشر حديثة وعصرية سنة 2015، بمصادقة مجلس الحكومة يوم 23 دجنبر 2015، على مشروع قانون رقم 13-88 يتعلق بالصحافة والنشر. وهو مسار انطلق منذ سنة 2012، بناء على رصيد تراكم طيلة العشر سنوات الماضية، ووفق مقاربة تشاركية واسعة شملت الهيآت المهنية والجمعيات والمؤسسات والقطاعات المعنية، حيث توصلت وزارة الاتصال بأزيد من 51 مذكرة من 29 هيئة، وتمخض عنها إعداد مشروع مدونة متقدمة، بثلاث مكونات، تعمل على مواكبة تطلعات المهنيين من صحفيين وناشرين، وفق مقتضيات الدستور الجديد، ووفاء بالتزامات المغرب الدولية.

ويتضمن مشروع قانون الصحافة والنشر مستجدات هامة تتجلى أساسا في إلغاء العقوبات الحبسية من قانون الصحافة والنشر وتعويضها بغرامات مالية، والاعتراف القانوني بحرية الصحافة الرقمية وإرساء ضمانات قضائية لحماية هذه الحرية، بالإضافة إلى إرساء الحماية القضائية لسرية المصادر، وضمان الحق في الحصول على المعلومات بالنسبة للصحافي وفقا لمقتضيات الدستور، وإرساء التزام الدولة بالحماية المؤسساتية للصحافيين من الاعتداء، كما ينص هذا المشروع على أن الاختصاص المتعلق بحجز الصحف أو حجب المواقع الإخبارية الرقمية يُصبح اختصاصا قضائيا، مع إرساء إصلاح شامل وعميق لمنظومة القذف بما يمكن من احترام الحياة الخاصة والحق في الصورة وإرساء ضمانات تتيح تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل التقاضي. كما تضمن هذا المشروع مستجدات هامة أخرى تهم تعزيز استقلالية الصحفي وتعزز احترام قرينة البراءة، كما نص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في قضايا القذف.

كما صادق مجلس النواب، يوم الأربعاء 23 دجنبر 2015، على مشروع قانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، ومشروع قانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة. ويمثل هذان النصان أيضا خطوة متقدمة في تدعيم استقلالية الممارسة الصحفية عبر إرساء المجلس الوطني للصحافة كآلية ديمقراطية ومستقلة للتنظيم الذاتي للمهنة، والذي سيضطلع بمهام منح بطاقة الصحافة والقيام بمهام التحكيم والوساطة ووضع إطار لاحترام أخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى إرساء ضمانات الحماية القضائية عبر جعل سحب بطاقة الصحافة من اختصاص المجلس لمدة مؤقتة أو من اختصاص القضاء وليس الإدارة، وذلك وفقا لمقتضيات محددة في القانون. كما أن هذين النصين أرسيا ضمانات الحماية المهنية والاجتماعية للصحافيين.

كما تميزت سنة 2015 بالتفاعل مع مذكرة المجلس الوطني لحقوق الانسان، التي خصت مشاريع قوانين الصحافة والنشر والتي تم إدماج جل مقترحاتها بشكل يعزز مسار الحريات ببلادنا. وفي علاقة بالضمانات القانونية لحرية الصحافة دائما، تم سنة 2015 تعزيز إطار التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان التعاقدية والخاصة، حيث عملت وزارة الاتصال على تفعيل التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والترويكا الأوربية برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في 2012، والتي تعهدت خلالها الوزارة بحذف العقوبات الحبسية من قانون الصحافة. كما انخرطت وزارة الاتصال في مسلسل إعداد التقرير الوطني الدوري السادس الخاص بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا إعداد صيغته النهائية، بحكم ارتباط الفصل 19 من العهد بحرية التعبير والإعلام والحق في المعلومة ونقلها وتداولها دون قيود، هذا بالإضافة إلى مساهمة الوزارة في كل اللقاءات التنسيقية لإعداد التقرير الوطني الدوري الرابع الخاص بإعمال مقتضيات العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تمت مناقشته أمام لجنة حقوق الإنسان في أكتوبر 2015.

كما شهدت سنة 2015 تفاعل وزارة الاتصال مع مختلف التقارير السنوية والدورية الصادرة عن المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الانسان وحرية التعبير والصحافة بخصوص وضع حرية التعبير ببلادنا. كما تم

تنظيم المنتدى الإعلامي حول القارة الإفريقية بمراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 17 إلى 19 دجنبر 2015، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والمنظم بشراكة بين وزارة الاتصال بالمملكة المغربية ومنظمة التعاون الإسلامي، تحت شعار "صورة القارة الإفريقية وفرص الاستثمار المتاحة فيها".

وتعزز مسار تطوير ضمانات ممارسة الصحافة بإقرار مقتضى الحماية القضائية لسرية المصادر ضمن مقتضيات مدونة الصحافة والنشر، كما تميزت سنة 2015 بعدم تسجيل أية حالة للتنصت على الصحافيين أو وضعهم تحت المراقبة، كما أنه لم تسجل أية حالة إدارية أو قضائية لمطالبة أي صحافي عن الكشف عن مصادر خبره.

وفي مجال حرية الولوج إلى الانترنت وتعزيز الصحافة الرقمية، تميزت سنة 2015 بتتويج مسار ابتدأ سنة 2012 فيما يخص الاعتراف القانوني وتأهيل قطاع الصحافة الرقمية، حيث تم إرساء الضمانات القانونية لحرية الصحافة الرقمية، حيث ينص الإطار القانوني على أن حرية الصحافة الرقمية مكفولة للجميع، كما تم إرساء عدد من المقتضيات لتمكين الصحف الرقمية من رخص التصوير وضمانات حقوق الملكية الفكرية... وسجلت مؤشرات سنة 2015 تزايدا ملحوظا في عدد الصحف الرقمية التي أودعت تصريحا بالإحداث، حيث انتقل الرقم من 0 موقع سنة 2012 إلى 21 موقعا رقميا سنة 2013 ثم 113 موقعا رقميا برسم سنة 2014 ليصل الرقم إلى 262 موقعا رقميا مع متم سنة 2015. كما ارتفع عدد الصحف الرقمية التي تحمل نطاق ".ma" من 22 موقعا سنة 2014 ليصل إلى 59 موقعا سنة 2015. وارتباطا بهذا المسار التصاعدي، انتقل عدد الصحافيين المشتغلين في الصحافة الرقمية الحاصلين على بطاقة الصحافة المهنية تحمل اسم الموقع الذي يشتغلون به، من 46 صحافيا سنة 2014 إلى 98 صحفي برسم سنة 2015، وهو ما يعزز الحماية المهنية للصحافيين المشتغلين في هذا القطاع. في ذات السياق، تميزت سنة 2015 بانطلاق الدعم العمومي للصحافة الرقمية. ويسجل في هذا الصدد ارتفاع الاستثمارات الاشهارية في هذا القطاع بنسبة 42 بالمائة برسم سنة 2015 مقارنة مع 2014.

كما تعزز سنة 2015 مسلسل الانفتاح على الإعلام الأجنبي، حيث تم اعتماد 94 صحفيا يمثلون 21 جنسية ويمثلون 59 مؤسسة إعلامية أجنبية، كما شهدت سنة 2015 الاستجابة لـ 1205 طلب رخصة تصوير فوق التراب الوطني، إضافة إلى الاستجابة لـ 1585 طلب استيراد مطبوعات أجنبية. وفي سياق تكريس حرية النشر الأجنبي، سجلت سنة 2015 توزيع حوالي 20 مليون نسخة لـ 2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب.

ثانيا: محور التعددية

تميزت سنة 2015 بإنجاح عملية الانتقال نحو البث التلفزي الرقمي، وذلك وفاء بالالتزام الدولي للمغرب في سنة 2006 بالانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية في نطاق UHF في مرحلة أولى في 17 يونيو 2015. كما تم نشر القانون رقم 96.14 بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 غشت 2015 ويرمي إلى تأطير الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي وإضافة تعاريف جديدة لاستيعاب الأنماط الجديدة للاتصال، وكذلك ضبط التزامات المتدخلين الجدد وتكريس دور الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في عملية الترخيص للمتعهدين الجدد في ميدان التلفزة الرقمية الأرضية، بالإضافة إلى تدقيق أحكام المرحلة الانتقالية. كما تميزت سنة 2015 بإعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، كما تم التجاوب مع المبادرة التشريعية من خلال مقترح قانون تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب لتعديل القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

وشهدت سنة 2015 تعزيز مبادئ التعددية والخدمة العمومية في الإعلام السمعي البصري، كما شهد هذا القطاع تقوية من حيث العرض الإخباري وتزايدا ملحوظا في عدد البرامج الحوارية والاجتماعية وبرامج القرب. وتميزت سنة 2015 بتعزيز دور الإعلام السمعي البصري في ضمان نزاهة وشفافية وحرية الانتخابات الجماعية والجهوية لـ 4 شتنبر 2015، حيث ساهمت 36 خدمة إذاعية وتلفزية عمومية وخاصة في تمكين المواطنين من التعرف على رؤى الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات. وشهدت تغطية وسائل الاعلام السمعية البصرية لهذه النتخابات، وفق تقرير صادر عن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، حضور كل الأحزاب السياسية

المشاركة في الانتخبات الجماعية والجهوية في وسائل الاعلام وتسجيل 22 بالمائة من التدخلات من طرف نساء.

لقد ساهمت دفاتر تحملات متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي (الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أكتوبر 2012) في تعزيز مبادئ الخدمة العمومية على مستوى خدمات الاتصال السمعي البصري. حيث أنه بحسب تقارير الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، ارتفعت نسبة حضور أحزاب المعارضة في البرامج الحوارية من 33,76٪ سنة 2011 إلى 43,56٪ سنة 2014. وفي مجال الارتقاء بالتنوع اللغوي، تم تعزيز الشبكة البرامجية ببرامج جديدة، منها 16 برنامج جديد بالقناة الثانية و7 برامج جديدة بالقناة الأمازيغية و3 برامج حوارية جديدة بالقناة الأولى. كما تميزت سنة 2015 بتقوية اللغة الأمازيغية والحسانية في مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية.

ونتيجة لذلك عرفت نسبة مشاهدة قنوات الشركات الوطنية ارتفاعا في وقت الذروة، حيث سجلت مشاهدة القنوات التلفزية الوطنية، وقت الذروة خلال شهر دجنبر 2015، نسبة 55.8 بالمائة بحسب نتائج مؤسسة "ماروك ميتري". بالمقابل بلغت مشاهدة القنوات الوطنية خلال سنة 2014 نسبة49.7 بالمائة مقابل 47.9 بالمائة برسم سنة 2013 و47.4 بالمائة سنة 2010.

وشهدت سنة 2015 تقوية العرض الإخباري لوكالة المغرب العربي للأنباء كما تم تعزيز الحضور الدولي للوكالة، حيث تم تأسيس 6 أقطاب جديدة. وقد عرفت سنة 2015 تقوية منتوجات وسائط الفيديو والتسجيلات الصوتية، كما تم تعزيز معطى التنوع وضمان التعددية السياسية والمدنية والمجالية في منتوج الوكالة.

فيما يتعلق بنجاعة النموذج الاقتصادي لقطاع الإعلام والصحافة ببلادنا، سجل سوق الإشهار في قطاع الصحافة والإعلام سنة 2015 حسب تقرير لـ"تجمع المعلنين المغاربة" انتعاشا بنسبة ٪4.52+ بالمقارنة مع سنة 2014، حيث انتقل الرقم الإجمالي للاستثمارات الاستشهارية في قطاع الإعلام والصحافة ككل من 5.428 مليار درهم سنة 2014 إلى 5.673 مليار درهم برسم سنة 2015.

كما تميزت سنة 2015 بتنزيل عقد البرنامج الجديد 2014- 2019 كإطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي الصحافة الوطنية والذي تم تحيينه بتاريخ 3 غشت 2015، حيث تم صرف الشطر الثاني من الدعم المباشر الأساسي برسم سنة 2014 و الشطر الأول من الدعم المباشر الأساسي برسم سنة 2015 لـ69 منبرا إعلاميا بما يزيد على 60 مليون درهم. في ذات السياق، ارتفع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم العمومي، حيث انتقل عدد الصحف الجهوية المستفيدة إلى 19 منبرا جهويا خلال سنة 2015، مقابل 18 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2014 و15 منبرا خلال سنة 2013. كما تميزت سنة 2015 بإدراج الصحافة الرقمية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة.

وعرفت سنة 2015 إرساء الدعم المتعلق بالفيلم الوثائقي حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني، وهو ما مكن من تجاوز حجم الدعم الموجه للإنتاج السينمائي عتبة 60 مليون درهم.

ويشهد المغرب تنوعا في بنيات الملكية لوسائل الإعلام وغياب الاحتكار، كما أن هناك حرية تامة في طبع وتوزيع الصحف. واستمر خلال سنة 2015 العمل بالاعفاءات الضريبية التي يتمتع بها قطاع الإعلام والصحافة، كما يتم العمل على نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي من أجل ضمان شفافية مسلسل الدعم. كما تواصل الوزارة تعزيز شفافية الإعلانات الإدارية.

ثالثا: محور الاستقلالية

طبقا للالتزامات المتعلقة باحترام استقلالية وسائل الإعلام، لم يسجل خلال سنة 2015 أي تدخل للسلطة التنفيذية في وسائل الإعلام بمختلف أصنافها، العمومية منها والخاصة. ففيما يتعلق بالإعلام السمعي البصري تعمل الحكومة على تتبع المساطر القانونية والتنظيمية المعمول بها والتي تراقبها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري فيما يخص حق الرد أو التنبيه لأي تعاط إعلامي غير متوازن. في هذا الإطار، أصدرت الهيأة

العليا للاتصال السمعي البصري في نهاية أبريل 2015 تقريرا موضوعاتيا حول "البرامج التي تتخذ الجريمة موضوعا لها في القنوات ذات البرمجة العامة".

فيما يتعلق بالصحافة، فقد نص مشروع قانون الصحافة والنشر على احترام استقلالية الصحف الورقية والرقمية المستفيدة من الدعم. كما أن إصدار الجرائد او المطبوعات الدورية قائمة على مبدأ التصريح، وليس على الترخيص، من دون تدخل للسلطة التنفيذية. ولضمان استقلالية الصحفي تم تفعيل آلية تعليل قرارات عدم منح بطاقة الصحافة المهنية مع تخويل الصحافي إمكانية الطعن في قرار رفض منح البطاقة. ونصت المادة الثانية من قانون 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة على أن اختصاصات المجلس تشمل منح بطاقة الصحافة المهنية، وأن المجلس يمكن أن يسحب البطاقة كعقوبة تأديبية لمدة لا تتجاوز السنة، كما نص مشروع 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين على أن قرار رفض منح البطائق ينبغي أن يكون معللا، كما أن سحب بطاقة الصحافة المهنية من اختصاص القضاء، وهي مقتضيات قانونية تعزز ضمانات الاستقلالية لممارسة الصحافة.

وفي سياق تعزيز آليات الضبط الذاتي لقطاع الإعلام والصحافة، صادق البرلمان على قانون 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة وهو هيئة منتخبة من قبل المهنيين ومستقلة للتنظيم الذاتي لقطاع الصحافة، كما تم سنة 2015 تعزيز أنظمة التقنين المستقلة والشفافية في قطاع الاتصال السمعي البصري، وذلك من خلال تضمين مشروع قانون 11.15 متعلق بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري عددا من المقتضيات المعززة لدور التقنين في القطاع والذي تضطلع به الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. كما استمر تعزيز نظام قياس الاستماع والمشاهدة بالنسبة لوسائل الاتصال السمعي البصري العمومي والخاص.

وتميزت سنة 2015 بتعزيز النظام التنافسي لولوج شركات الانتاج الخاصة إلى الإعلام السمعي البصري العمومي، حيث يسجل أنه خلال الفترة الممتدة من منتصف 2013 إلى نهاية 2015 تم داخل شركتي الإعلام السمعي البصري العمومي إطلاق 20 طلبا للعروض، لإنتاج أزيد من 160 برنامجا وبلغت القيمة الإجمالية لتلك الصفقات حوالي 620 مليون درهم واستفادة 70 شركة من تلك الصفقات. ومن نتائج إعمال النظام الجديد لولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى قنوات القطب العمومي تسجيل تراجع في نسبة احتكار الفوز بتلك الصفقات، ذلك أن عدد الشركات المستفيدة من الصفقات زادت بـ7 شركات جديدة خلال سنة 2015. كما أن من نتائج هذا النظام الجديد ترشيد الإنفاق العمومي على البرامج المنتجة وكذلك ارتفاع نسبة مشاهدة القنوات الوطنية وبحوالي 10 بالمائة خلال الفترة من 2010 و2015.

وتميزت سنة 2015 بإعمال وتوسيع المقاربة التشاركية في مختلف المجالات، ففيما يخص ورش إصلاح مدونة الصحافة والنشر، تم التفاعل مع مختلف المذكرات والملاحظات والاقتراحات الواردة في 51 مذكرة من 29 هيئة وطنية ودولية. وفي قطاع الصحافة الرقمية، تم في أبريل 2015 تنظيم يوم دراسي تحت شعار "تطور الصحافة الرقمية المغربية بين إكراهات النموذج الاقتصادي وتحديات الممارسة المهنية". كما تم التفاعل مع عدد من التوصيات المتضمنة في اللقاء الدراسي المنظم سنة 2014 حول "النهوض بالإنتاج السمعي البصري".

كما تميزت سنة 2015 بإطلاق عدد من المبادرات الخاصة بمجال التكوين بهدف تأهيل الموارد البشرية والرفع من جودة الإعلام، حيث تم يوم 23 أكتوبر 2015 تنظيم الملتقى الوطني حول التكوين في مهن الإعلام والعلومة، كما تم نشر دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال، إضافة إلى تنظيم عدد من الملتقيات الجهوية لفائدة العاملين في الصحف الرقمية. كما تم خلال سنة 2015 تعزيز العرض التكويني من خلال دعم تقوية العرض بالمعهد العالي للإعلام والاتصال والارتقاء بالمستوى البيداغوجي للمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما.

رابعا: محور الحماية

تراجعت خلال سنة 2015 الحالات التي تصنف ضمن خانة الاعتداء أو التضييق على الصحافيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 50٪ مقارنة مع سنة 2014، بحيث بلغت عدد الحالات 6 حالات فقط مقارنة بـ14 حالة سنة 2014. وذلك بحسب معطيات تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2015. بالمقابل، بلغ عدد

الصحافيين الذين تعرضوا للاعتداء أثناء مزاولة عملهم 20 صحفيا خلال سنة 2012، وهو ما يؤكد المنحى التراجعي لحالات الاعتداء على الصحافيين ويبرز تحسن شروط السلامة في ممارسة مهنة الصحافة ببلادنا.

هذا المنحى التنازلي شهدته أيضا عدد القضايا ذات الصلة بمجال الصحافة والنشر التي صدر فيها حكم من 116 قضية سنة 2011 إلى 24 قضية فقط سنة 2015، وقد سجلت 56 قضية سنة 2014 و74 قضية سنة 2013 و92 قضية سنة 2012.

و تبعا للمؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحافيين، التي تعتمدها المنظمات الدولية الفاعلة في مجال حماية الصحافيين، وخلافا لبلدان أخرى، لم يسجل بالمغرب خلال سنة 2015، وعلى غرار السنوات الأربع التي سبقتها، أية حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحافيين الحاملين لبطاقة الصحافة المهنية لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحافيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين.

كما بلغت عدد القضايا ذات الصلة بمجال الصحافة التي صدر فيها الحكم 24 قضية خلال سنة 2015، 3 قضايا صدر فيها حكم بالبراءة، و6 بعدم قبول الشكاية المباشرة. كما تم حفظ 3 قضايا والحكم بعد الاختصاص في قضية واحدة والحكم ببطلان المتابعة في قضية واحدة. أما العشرة قضايا المتبقية، فقد صدرت سبعة أحكام بالغرامة فقط، وحكمين بالحبس موقوف التنفيذ والغرامة، وحكم واحد غير نهائي بالحبس النافذ والغرامة.

كما تميزت سنة 2015 بعدم تسجيل أية عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة، أو أي حالة منع أو مصادرة لأي وسيلة إعلامية وطنية، كما لم يسجل أي تدخل من قبل السلطة يفضي إلى الحد من استقلالية أو التأثير في الخط التحريري لأي من الصحف أو الإذاعات أو القنوات التلفزية أو الصحف الرقمية. كما لم يتم تسجيل أية حالة إغلاق إداري لموقع رقمي أو منع الولوج إليه.

وقد تميزت سنة 2015 باعتماد مقتضيات تشريعية لحماية الصحافيين من الاعتداء أثناء مزاولة المهنة، حيث تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة والنشر على أنه "تلتزم السلطات العمومية بتوفير الضمانات المؤسساتية لحماية الصحافيين من الاعتداء أثناء مزاولتهم مهنتهم". كما تم خلال سنة 2015 تفعيل آلية الشكايات في حالات الاعتداء على الصحافيين اثناء مزاولة عملهم.

وبخصوص الحماية القضائية للصحافيين، و ضمن 106 قضية ذات الصلة بمجال الصحافة والنشر المسجلة سنة 2015، تمت إثارة قضية وحيدة تلقائيا من طرف النيابة العامة، ليبلغ بذلك عدد القضايا المثارة بهذا الشكل ما بين سنتي 2012 و2015 ما مجموعه 7 فقط، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الجنائية المعتمدة من طرف وزارة العدل والحريات في قضايا الصحافة والنشر والمبنية على التقليص من حالات تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابات العامة تلقائيا وترك الأمر بناء على شكاية من المتضرر يقدمها أمام النيابة العامة أو مباشرة أمام هيئة الحكم.

وقد اتسمت القرارات القضائية خلال الأربع سنوات الماضية، بالتوجه نحو إسقاط المتابعة في القضايا ذات الصلة بالصحافة والنشر، حيث أنه ضمن 403 قضية ذات الصلة بمجال النشر والصحافة المسجلة لدى المحاكم خلال الأربع سنوات الماضية، تم حفظ 58 قضية، وإسقاط الدعوى العمومية في 20 قضية، وبعدم قبول الشكاية المباشرة في 41 قضية، بالإضافة إلى الحكم بعدم الاختصاص أو ببطلان المتابعة في 6 قضايا، أي ما مجموعه 125، مما يعني أن حوالي ثلث القضايا المسجلة خلال الأربع سنوات الماضية لم تفضي للمتابعة.

خامسا: محور المراة في الإعلام

تميزت سنة 2015 بصدور قانون رقم 13-83 بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 غشت 2015 بتعديل القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري وهو يتضمن مقتضيات تمنع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية سلبية ضد المرأة.

كما تعزز حضور النساء في الإعلام السمعي البصري خلال سنة 2015، حيث سجلت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية تطورا خلال الفصل الثاني من سنة 2015، حيث بلغت نسبة الحضور

في مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري 10.05 بالمائة مقابل نسبة الحضور بلغت 9,83 في المائة سنة 2014 و 5 في المائة مع نفس الفترة من سنة 2013، بحسب بيانات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. في ذات السياق، بلغت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية خلال الفصل الثاني من 2015 بالقناة الأولى 12.98 بالمائة والقناة الثانية 13.61 بالمائة. وبحسب تقرير الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، بلغت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية خلال الفصل الأول من سنة 2015 نسبة 12.95 بالمائة في مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري، وبلغت نسبة حضور النساء 15.63 بالمائة في القناة الأولى و21.85 بالمائة بالقناة الثانية و15.22 بالمائة بالقناة الأمازيغية.

وعلاقة بالتزامات المغرب الدولية، شاركت وزارة الاتصال في أشغال الدورة 59 للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك في مارس 2015. وتمحورت أشغال هذه الدورة حول "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين +20"، حيث تم تقديم المقاربة المغربية بخصوص محاربة الصور النمطية القائمة على أساس النوع من خلال الوسائل السمعية البصرية عبر إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي السمعي البصري، والرصد لمحتوى البرامج السمعية والبصرية. كما انطلق في 16 يونيو 2015 برنامج المساعدة التقنية، الذي يندرج في إطار دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام".

الإطار المرجعي

الإطار الدستوري لحريات الإعلام والصحافة

فيما يتعلق بالإطار الدستوري المرتبط بحرية الصحافة بالمغرب، قدم دستور 2011 إطارا متقدما في مجال النهوض بحرية الإعلام والصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وفي عدد من فصوله.

الفصل 25

"حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة".

الفصل 27

"للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في الحصول على المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة".

الفصل 28

"حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون بصراحة. تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هاته الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي. وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور".

الفصل 165

"تتولى الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة".

الالتزامات الحكومية الواردة في البرنامج الحكومي 2012-2016

تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها، من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في برنامجها الحكومي 2012-2016 وتتجلى أساسا في العمل على تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وإحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة، مع الاستمرار في تحديث المقاولة

الصحفية، وتطوير صحافة الوكالة، إضافة إلى العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحافيين.
وقد التزمت الحكومة في هذا الإطار بتنزيل مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أولا: تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وجمع النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر في إطار قانون واحد بما يضمن حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وممارسة هذه الحرية في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام اللازم للقانون ومقتضيات الدستور الجديد؛

ثانيا: العمل على إحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة تحت إسم المجلس الوطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة تضطلع بتنظيم المهنة والمساهمة في النهوض بها واحترام أخلاقياتها؛

ثالثا: الاستمرار في تحديث المقاولة الصحفية من خلال تطوير نظام الدعم للصحافة المكتوبة والرقمية وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها؛

رابعا: تطوير وكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنويع منتوجها وتحسين حكامتها ودعم حضورها وطنيا ودوليا؛

خامسا: العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع؛

سادسا: الرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري عبر مراجعة دفاتر تحملاتها وعقود برامجها وتنويع العرض العمومي ببرامج وقنوات جديدة وتشجيع الإنتاج الدرامي الوطني والعمل على تصديره دوليا من خلال مقاربة جديدة تنسجم مع الدستور الجديد؛

سابعا: عصرنة وتطوير قطاع الإشهار بشكل يجعله يواكب المستجدات والتطورات ويتبوأ مكانته في الاقتصاد الوطني، واعتماد قانون يضمن قواعد الالتزام بالقيم الوطنية والشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص؛

ثامنا: اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع مختلف المتدخلين في القطاع، وتعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في القطاع؛

تاسعا: الالتزام بمواصلة وتوطيد الحوار الصريح والبناء على الصعيد الدولي، ولاسيما مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

المؤشرات المرجعية لقياس النهوض بحرية الإعلام والصحافة

تمت صياغة هذا التقرير وفق خمس محاور كبرى، يتطرق المحور الأول لمؤشرات القياس للبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاسها على الممارسة، وتتناول أساسا المقتضيات الدستورية المؤطرة والإطار القانوني الضامن لحرية الصحافة، ثم مدى المصادقة على الاتفاقيات الممية والدولية ذات الصلة بحرية الصحافة، إضافة إلى المقتضيات المتعلقة بالإطار القانوني الذي يضمن حق الصحفيين في الحصول على المعلومات، وكذلك حرية الولوج إلى الإعلام والإنترنيت، ثم المقتضيات القانونية التي تضمن حماية سرية مصادر الصحفي، إضافة إلى مدى الانفتاح على الإعلام الأجنبي.

أما المحور الثاني المتعلق بالتعددية، فيرصد أساسا مدى تنوع وسائل وقنوات تصريف المعلومات، ومدى غياب احتكار هذه الوسائل من طرف فئات محدودة ومدى استقلاليتها، ذلك أن من شأن تعزيز التعددية في وسائل الإعلام، حسب مؤشرات التقييم التي تتبناها اليونسكو، خلق التنافسية بين مختلف وسائل الإعلام والرقي بنسب المتابعة وتعزيز المحتوى والتأثير على المتلقي، وكذا تعزيز المحتوى التعددي والمتنوع، والتعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع، وضمان حضور كل الفئات الاجتماعية والمجالات في وسائل الإعلام.

بالنسبة للمحور الثالث المتعلق بالاستقلالية، فيرتبط بمدى ضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين عن الدولة وعن مختلف المصالح حتى يتسنى لهم لعب دورهم الحيوي في تنشيط العملية الديمقراطية. كما يهتم هذا المحور على مدى توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية، ومدى توفر شروط ملائمة للعمل الصحفي والحق

في العمل النقابي في قطاع الإعلام، ومدى ترافع الهيآت المهنية لفائدة حرية الصحافة، ومدى إرساء آليات الضبط والتقنين والتنظيم الذاتي للمهنة، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام السمعي البصري العمومي.

بخصوص المحور الرابع والمرتبط بالحماية، فيتضمن مؤشرات لقياس مدى توفير الحماية للصحفيين لتسهيل عملهم وضمانا لحرية الصحافة مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضدهم من العقاب، وضمان السلامة الجسدية للصحفيين والحماية القضائية لهم، بالإضافة إلى رصد حالات محتملة للجوء صحفيين إلى المنفى لتجنب القمع أو مصادرة التجهيزات الخاصة بوسائل الإعلام.

وقد خصص محور خامس يتضمن مؤشرات لقياس مدى حضور المرأة في وسائل الإعلام، وكذا التدابير التي تضمن حرية ولوجها إلى مراكز القرار في وسائل الإعلام، وكذا السياسات العمومية الخاصة بتعزيز مقاربة النوع الاجتماعي في قطاع الإعلام.

إذن ينطلق هذا التقرير في رصد مختلف المؤشرات المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي يستند على أربعة محاور كبرى والمتمثلة في:

أولا: محور **الحرية**

ثانيا: محور **التعددية**

ثالثا: محور **الاستقلالية**

رابعا: محور **الحماية**

خامسا: محور **المرأة في الإعلام**

وهي ذات المحاور التي تم اعتمادها من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" في تقرير لها تحت عنوان "التوجهات العالمية في مجال حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام" صدر سنة **2014**.

محور الحرية

يتطرق هذا المحور أساسا للبيئة التشريعية والتنظيمية التي ترسم الإطار العملي لعمل وسائل الإعلام والصحافة وانعكاساها على الممارسة، كما تضع التقييدات المشروعة لحرية الصحافة وفق مقتضيات القانون الدولي.

المقتضيات القانونية لضمان حرية التعبير

1. مصادقة الحكومة على مشروع قانون الصحافة والنشر

تميزت سنة 2015 بتعزيز مسار اعتماد مدونة للصحافة والنشر حديثة وعصرية، حيث صادق مجلس الحكومة يوم الأربعاء 23 دجنبر 2015 على مشروع قانون رقم 13-88 يتعلق بالصحافة والنشر. وهو مسار انطلق منذ سنة 2012، بناء على رصيد تراكم طيلة العشر سنوات الماضية، ووفق مقاربة تشاركية واسعة شملت الهيآت المهنية والجمعيات والمؤسسات والقطاعات المعنية، وتمخض عنها إعداد مشروع مدونة للصحافة والنشر متقدمة، بمكوناتها الثلاث، تعمل على مواكبة تطلعات المهنيين من صحافيين وناشرين، وفق مقتضيات دستور 2011، ووفاء بالتزامات المغرب الدولية. ويتضمن مشروع قانون الصحافة والنشر مستجدات هامة تتجلى أساسا في:

- إلغاء العقوبات الحبسية من قانون الصحافة والنشر، حيث تم تعويض 26 عقوبة حبسية موجودة في القانون الحالي بغرامات مالية وعقوبات بديلة غير حبسية؛
- الاعتراف القانوني بحرية الصحافة الرقمية وإرساء ضمانات قضائية لحماية هذه الحرية؛
- إرساء الحماية القضائية لسرية المصادر؛
- إرساء التزام الدولة بالحماية المؤسساتية للصحافيين من الاعتداء؛
- تعزيز استقلالية الصحفي وتمكينه من تقديم أدلة الاثبات طيلة مراحل الدعوى؛
- منع إيقاف أو الاعتقال الاحتياطي للصحافي في حالة الاشتباه بارتكاب الجرائم المتعلقة بالصحافة والنشر؛
- حصر أمر تلقي تصريحات إصدار الصحف وحجزها أو حجب المواقع الإخبارية الرقمية بيد القضاء؛
- إرساء إصلاح شامل وعميق لمنظومة القذف بما يمكن من احترام الحياة الخاصة والحق في الصورة وإرساء ضمانات تتيح تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل التقاضي، كما جعل الاختصاص المكاني محصورا إما في مقر المؤسسة الناشرة أو في مقر إقامة المشتكي؛
- إصلاح نظام حالة العود، حيث تم إلغاء العقوبة الحبسية المرتبطة به، كما جعله محصورا في سنة واحدة وربط المسؤولية فيه بكاتب المقال أو المحرر للمادة الصحفية، وأقر حرية الإصدار الصحفي الورقي والرقمي؛

- الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في قضايا القذف والتوجه نحو تمكين الصحف الرقمية من رخص التصوير؛
- تعزيز ضمانات الحياد والشفافية وتكافؤ الفرص والتعددية في الدعم العمومي الموجه للصحف؛
- إرساء ضمانات حرية المبادرة وتشجيع الاستثمار في قطاع الإعلام والصحافة؛
- التنصيص على منع التحريض على الكراهية والعنف والتمييز العنصري.

2. مصادقة البرلمان على مشروعي قانوني المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحفيين المهنيين

صادق مجلس النواب، يوم 23 دجنبر 2015، في جلسة عامة على مشروع قانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين ومشروع قانون رقم 90.13 القاضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، بالأغلبية ودون تسجيل أي اعتراض من الفرق البرلمانية. ويمثل هذان النصان أيضا خطوة متقدمة في:

- إرساء التنظيم الذاتي للجسم الصحفي وفق الفصل 28 من الدستور في إطار هيئة مهنية مستقلة ومنتخبة؛
- ممارسة دور الوساطة في النزاعات القائمة بين المهنيين أو بين هؤلاء والأغيار؛
- ممارسة دور التحكيم في النزاعات القائمة بين المهنيين؛
- النظر في القضايا التأديبية التي تهم المؤسسات الصحفية والصحفيين المهنيين؛
- تعزيز المقتضيات المتعلقة بأخلاقيات المهنة؛
- إرساء ضمانات الحماية القضائية عبر جعل سحب بطاقة الصحافة من اختصاص المجلس لمدة مؤقتة أو من اختصاص القضاء وليس الإدارة، وذلك وفقا لمقتضيات محددة في القانون؛
- تعزيز ضمانات الحماية المهنية والاجتماعية للصحفيين؛
- تكريس مبدأ استقلالية الصحفي عبر جعل الولوج للمهنة مرتبط بالتوفر على مؤهل جامعي، بالإضافة إلى منع ولوج المهنة على الذين صدرت في حقهم أحكام حائزة لقوة الشيء المقضي به في قضايا النصب والاحتيال والابتزاز والارتشاء وتجارة المخدرات والاستغلال الجنسي للقاصرين وغيرها من القضايا المحددة في القانون.

3. تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة

يضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة وطنية تسهر على ملاحظة ومراقبة وتتبع وضعية حقوق الإنسان، بدور هام في مجال تعزيز حرية التعبير والصحافة ببلادنا، سواء من خلال التقارير التي يصدرها أو من خلال الأنشطة والندوات التي ينظمها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والتي تعنى بالمجالات ذات الصلة بحرية الصحافة والتعبير ومن ضمنها الحق في الحصول على المعلومات. وقد استجابت وزارة الاتصال لتوصيات المجلس الوطني التي خصت مشاريع قوانين الصحافة والنشر والتي تم إدماج جلها بشكل يعزز مسار الحريات ببلادنا.

التفاعل مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحرية الإعلام والصحافة

4. تعزيز الضمانات القانونية لحرية الصحافة

في إطار التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان التعاقدية والخاصة، تعمل وزارة الاتصال جاهدة على تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان والترويكا الأوروبية برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل في 2012، والتي تعهدت خلالها الوزارة بحذف العقوبات الحبسية من قانون الصحافة، وأيضا المساهمة في إعداد التقرير المرحلي بنفس الموضوع الذي قدم سنة 2014، وإعمال مقتضيات العهدين

الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمشاركة في إعداد التقرير الوطني الجامع للتقارير 19 و20 و21 المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وكذا كافة أحكام الاتفاقيات الفئوية الأخرى ذات الصلة بقطاع الإعلام والإتصال وحرية التعبير، التي تفرض على المغرب تحويل التوصيات الصادرة عن مناقشة تلك التقارير إلى مبادرات وتدابير إجرائية.

كما انخرطت وزارة الاتصال في مسلسل إعداد التقرير الوطني الدوري السادس الخاص بإعمال العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذا إعداد صيغته النهائية، بحكم ارتباط الفصل 19 من العهد بحرية التعبير والإعلام والحق في المعلومة ونقلها وتداولها دون قيود، وقد برمجت لجنة حقوق الإنسان بجنيف مناقشة التقرير المغربي خلال شهر أكتوبر 2016.

هذا بالإضافة إلى مساهمة الوزارة في كل اللقاءات التنسيقية لإعداد التقرير الوطني الدوري الرابع الخاص بإعمال مقتضيات العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تمت مناقشته أمام لجنة حقوق الإنسان في أكتوبر 2015، سايرت الوزارة تفعيل توصياتها على مستوى مقاربة النوع الاجتماعي، وإدماج الأمازيغية ومختلف المكونات الثقافية في الإعلام.

وعلى مستوى انخراط المغرب في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتزاماته فيما يخص مقتضيات المادة 18 من الاتفاقية التي تنص على تقديم تقارير دورية كل أربع سنوات تتضمن التدابير التشريعية والقضائية والإدارية الخاصة بإنفاذ أحكام الاتفاقية والتقدم المحرز فيها، قدم المغرب أربعة تقارير منذ مصادقته على الاتفاقية، كان آخرها التقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع المقدم يوم 24 يناير 2008. وقد انخرطت الوزارة خلال سنة 2015 في مسلسل الإعداد للتقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس للاتفاقية، من خلال إعداد تقرير يبرز الإنجازات التي تم تحقيقها من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتعمل الوزارة على تنزيل مقتضيات المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة والاتصال السمعي البصري بشكل قوي، شكل دستور المملكة اللبنة الأساسية لضمانها، وإعادة النظر في الترسانة القانونية المنظمة للقطاع عبر تحسينها وتجويدها، واتخاذ كافة التدابير العملية القابلة للترجمة على أرض الواقع والتي من شأنها أن تكفل الحماية لممارسة هاته الحريات والحقوق والنهوض بالقطاع. وقد رحبت الوزارة في عدد من المناسبات بإيفاد آلية من الآليات الأممية الخاصة لرصد التطور والتقدم الحاصل في مجال حرية التعبير وحرية الصحافة والإعلام بالمغرب.

5. تفعيل المرصد الإفريقي لحرية الصحافة في إطار التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية كوت ديفوار

بمناسبة انعقاد المنتدى الإعلامي حول القارة الإفريقية، بمدينة مراكش في دجنبر 2015، أعلن المغرب عن دعمه لتفعيل مبادرة إطلاق المرصد الإفريقي لحرية الصحافة، وهو المرصد الذي تم إطلاقه في أكتوبر 2015. حيث تم الاتفاق على تفعيل هذه الآلية في إطار التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية كوت ديفوار، وسيكون مقره بأبيدجان وبرئاسة مشتركة بين البلدين. كما تم الإعلان في نفس المنتدى عن إطلاق مبادرة المركز الإفريقي للتكوين بوجدة.

6. التفاعل المستمر مع المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة

تفاعلت وزارة الاتصال خلال سنة 2015 مع مذكرات عدد من المنظمات الدولية المعنية بحرية الإعلام والصحافة بخصوص مدونة الصحافة والنشر، لاسيما من طرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، وكذلك من طرف منظمة مراسلون بلا حدود. كما شهدت سنة 2015 تفاعل وزارة الاتصال مع مختلف التقارير السنوية والدورية الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان وحرية التعبير والصحافة بخصوص وضع حرية التعبير ببلادنا.

كما تم تنظيم المنتدى الإعلامي حول القارة الإفريقية بمراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 17 إلى 19 دجنبر 2015، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس، والمنظم بشراكة بين وزارة الاتصال بالمملكة المغربية ومنظمة التعاون الإسلامي، تحت شعار "صورة القارة الإفريقية وفرص الاستثمار المتاحة فيها". وقد ناقش المشاركون صورة إفريقيا في الإعلام ووضعية المؤسسات الإعلامية بإفريقيا وتحديات حرية التعبير والتعددية والاستقلالية وحماية الصحافيين ودور الإعلام في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد خرج المشاركون بعدد من التوصيات همت دعم جهود النهوض بحرية الصحافة بالقارة الإفريقية من خلال دعم حرية الصحافة والإعلام وتعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية، مع تشجيع إبرام اتفاقيات شراكة بين الهيئات النقابية في قطاع الصحافة والإعلام والهيآت المهنية في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بهدف توحيد الجهود في اقتراح السياسات العمومية المتعلقة بالإعلام والنهوض بحرية الصحافة بدول القارة الإفريقية.

كما شاركت وزارة الاتصال كذلك في الندوة الدولية لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية يومي 13 و14 نونبر 2015 حول تقييم حرية الإعلام تحت موضوع "حرية الإعلام في زمن الرقمي"، بمشاركة خبراء مغاربة وأجانب وفاعلين ومهنيين. حيث تم الوقوف عند خريطة الصحافة الرقمية في الواقع الحالي من خلال مساءلة الحرية وطرح مسألة الاستقلالية والنموذج الاقتصادي في الزمن الرقمي.

إلغاء العقوبة السالبة للحرية في جريمة القذف في الصحافة

7. إلغاء التجريم المفضي إلى السجن في قضايا القذف

نص مشروع قانون الصحافة والنشر على إلغاء اعتبار جريمة القذف جناية تفضي إلى السجن.

8. الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في مشروع مدونة الصحافة والنشر

تم اعتماد المعايير الفضلى على المستوى الدولي في قضايا القذف ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر وهي: مدى توفر سوء النية، ملابسات وظروف ارتكاب جريمة القذف، وعناصر الضرر وحجمه. كما تم التنصيص على مساطر تعطي ضمانات للصحفي، ولا تقيده بتقديم أدلة لصحة واقعة القذف بأجل زمني، مع التنصيص على أن المحكمة تأخذ بحسن النية عند تقدير التعويض عن الضرر الناتج عن المس بالحياة الخاصة أو المس بالحق في الصورة للأفراد في واقعة القذف. كما تم الاشتراط في الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض مدى قيام الصحفي بالتحري والبحث وغياب القصد الشخصي ووجود المصلحة العامة وراء النشر.

حرية الحصول على المعلومات

9. عرض مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات أمام المؤسسة التشريعية

شهدت سنة 2015 مناقشة البرلمان لمشروع قانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي يأتي في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي يضمن الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينص هذا المشروع على ربط شرعية الإدارة بمدى إلتزامها بإحترام القانون والحريات الفردية والجماعية والمساهمة في دمقرطة المجتمع وضمان مساواة المواطنين أمام القانون، وكذلك ترسيخ مبادئ المساءلة والمسؤولية في المرفق العام والتحفيز على المشاركة في مراقبة عمل الإدارة ودعم الإشراك في إتخاذ القرار. كما ينص المشروع على تخويل ضمانات قانونية لطالب المعلومة ترتبط بضرورة تعليل قرار رفض الحصول على المعلومة.

10. إقرار حق الصحفي في الحصول على المعلومات والتأكيد على الجزاء في حالة رفض الإدارة الادلاء بها

أقر مشروع قانون الصحافة والنشر حق الصحفي والمؤسسات الصحافية في الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات من مختلف المصادر طبقا لأحكام المادة الثانية من الفصل 27 من الدستور، كما نص المشروع على أنه "تقوم الإدارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيآت المكلفة بالمرفق العام بتسهيل مهمة الصحفي في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب تحت طائلة تطبيق الجزاءات في حالة الرفض وذلك بمقتضى التشريع الجاري به العمل".

11. تعزيز نشر المعلومات العمومية

يبلغ العدد الإجمالي للمواقع الرقمية 498 موقعا لقطاعات حكومية، حيث تتوفر كل القطاعات الوزارية بدون استثناء على مواقع على الأنترنت، في حين تتوفر 63,08٪ من المؤسسات العمومية و90,84٪ من المؤسسات العمومية الكبرى على مواقع رقمية. وتضمن تلك المواقع 305 خدمة رقمية موجهة للمواطنين و162 خدمة موجهة لتسهيل عمل المقاولات إضافة إلى 27 خدمة للتنسيق والعمل على مستوى المصالح الإدارية المغربية.

12. تعزيز شفافية الولوج إلى المعلومات العمومية عن طريق احترام المعايير المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في البوابة الوطنية

تم تحديث البوابة الوطنية للمغرب وفق المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. وتوفر هذه البوابة عدة معلومات بأربع لغات كما تشمل روابط نحو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، كما توفر عدة خدمات رقمية متطورة. وقد مكنت إعادة هيكلة البوابة الوطنية من تحقيق تقدم مهم ب 38 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الرقمية عبر البوابة الوطنية".

13. إطلاق البوابة الوطنية حول الصحراء المغربية كمنصة للمعلومة العمومية حول الصحراء www.sahara.gov.ma

في شهر نونبر من سنة 2015 تم الإطلاق الرسمي لبوابة الصحراء المغربية، وذلك بهدف تمكين المتلقي من إمكانيات التتبع لمحتوى رقمي من خلال ست لغات يتيح الخبر والمعلومة عن المنطقة والتعرف على الإمكانات التنموية المتوفرة وكذلك التعرف على جغرافية وتاريخ وتراث المنطقة.

حرية الولوج إلى الانترنت وتعزيز الصحافة الرقمية

14. تكريس حرية تأسيس المواقع الرقمية الإخبارية

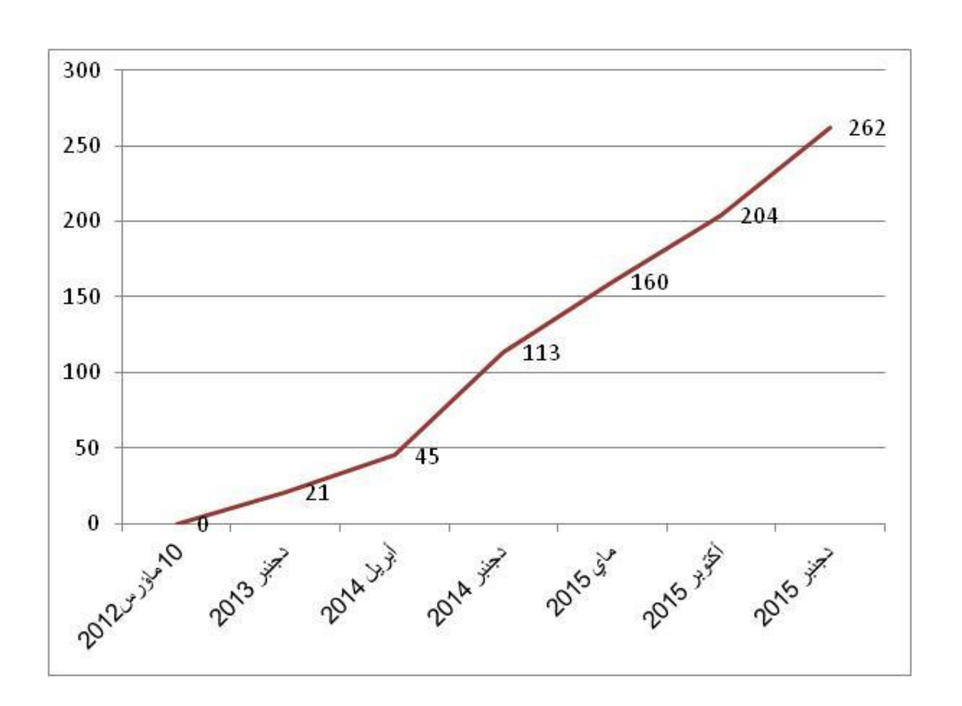
يشهد المغرب تطورا سريعا للصحافة الرقمية وذلك بفضل حرية الأنترنيت والولوج الحر لجميع المنشآت الرقمية وإحداث وسائل الإعلام على الخط. وقد انتشرت هذه الصحافة في جميع جهات المغرب، كما تعكس هذه الصحافة محتوى محليا متنوعا وتعدديا. وتتجاوز عدد المواقع الرقمية الإخبارية رقم 580 موقع إخباري رقمي.

15. إرساء الضمانات القانونية لحرية الصحافة الرقمية

تم إدماج مقتضيات قانونية تخص الصحافة الرقمية في مشروع مدونة الصحافة والنشر، بغرض تحقيق الاعتراف القانوني بها وتمكين الصحافيين المشتغلين في الصحافة الرقمية من شروط الممارسة الصحافية الحرة، وينص هذا الإطار القانوني على أن حرية خدمات الصحافة الرقمية مكفولة للجميع، وعلى تمكين الصحف الرقمية من رخص التصوير، حيث تم التأكيد على أن الصحيفة الرقمية المستوفية لشروط التصريح تستفيد من رخصة للتصوير الذاتي صالحة لمدة سنة، للإنتاج السمعي البصري. كما تم التنصيص على أن الحد الأقصى للحجب القضائي للصحف الرقمية لا يمكن ان يتجاوز شهرا واحدا، وفي حالة الاختراق أو القرصنة تم التنصيص على أن الإعفاء من المسؤولية يتم بشرط الإبلاغ عن حالة الاختراق أو القرصنة، في ذات السياق تم التنصيص على عدد من المقتضيات لتعزيز ضمانات حماية حقوق الملكية الفكرية في الصحافة الرقمية.

16. 262 تصريح بإحداث مواقع رقمية إخبارية

تم إلى نهاية دجنبر 2015 إيداع 262 تصريح بإحداث مواقع رقمية إخبارية لدى مصالح وزارة الاتصال، 124 من هذه المواقع باللغة العربية و87 موقعا باللغتين العربية والفرنسية و12 موقعا باللغة الفرنسية وسبعة مواقع باللغة العربية والفرنسية والأمازيغية، أما المواقع المتبقية، والتي بلغت 34 موقعا، فقد تعددت اللغات التي تستعملها كالعربية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وقد عرف منحى ايداع تصريح إحداث المواقع الرقمية تصاعدا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث انتقل الرقم من 0 موقع سنة 2012 إلى 21 موقعا سنة 2013 ثم 113 موقعا سنة 2014 ليصل عدد المواقع الرقمية التي أودعت تصريحا بإحداثها إلى 262 موقع رقمي مع متم سنة 2015.



17. ارتفاع عدد المواقع الرقمية الإخبارية التي تحمل اسم النطاق المغربي ".ma"

من بين 262 صحيفة رقمية تم التصريح بها، فإن 59 موقعا منها يحمل اسم النطاق المغربي ".ma" مقابل 22 موقع رقمي برسم سنة 2014.

18. تعزيز الحماية المهنية للصحافيين المشتغلين بالصحافة الرقمية عبر بطاقة الصحافة المهنية

تم خلال سنة 2015 تسليم أزيد من 100 بطاقة مهنية لصحافيين يشتغلون بالصحافة الرقمية تحمل اسم المنابر التي يشتغلون بها، مقابل 46 بطاقة مهنية تم تسليمها برسم سنة 2014.

19. 14 مديرة مسؤولة عن الصحف الرقمية

من بين 262 صحيفة رقمية تم التصريح بها، بلغ عدد المديرات المسؤولات على الصحف الرقمية 14 مسؤولة.

20. انطلاق الدعم العمومي للصحافة الرقمية وفق مبادئ الشفافية والحياد واالتعددية

خلال سنة 2015 تم الشروع في إدماج الصحافة الرقمية في منظومة الدعم العمومي للصحف، حيث عقدت اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة بتاريخ 10 دجنبر 2015 اجتماعا تقرر خلاله استفادة جريدتين رقميتين من دعم مباشر يقدر مجموعه ب 800.000 درهم.

21. ارتفاع عدد المشتركين في حظيرة الإنترنت بنسبة 63,54٪

بلغ عدد المشتركين في حظيرة الإنترنت مع نهاية 2015، 14.5 مليون مشترك مقابل 9,97 مليون مشترك سنة 2014 بنمو سنوي يقدر ب 63.54٪ و5.7 مليون مشترك سنة 2013 و3.9 مليون مشترك سنة 2012. كما عرف الانترنت المتنقل في الفصل الثالث من 2015 نموا هاما، مسجلا نسبة نفاذ تبلغ 41,1 ٪، حيث حققت بذلك حظيرة (أ دي إس إل) 12,81 مليون مشترك، بنسبة نمو سنوي تقدر ب 69,58٪. وفي المنحى ذاته، حققت حظيرة (أ دي إس إل) بدورها نسبة نمو سنوي بلغت 15 ٪، حيث بلغت 1,08 مليون مشترك. وبلغ عدد زبناء الهاتف المتنقل بالاشتراك بالأداء اللاحق 2,65 مليون مشترك، محققا نسبة نمو بـ15,47 في المائة، في حين بلغ عدد المشتركين في حظيرة الهاتف المتنقل بالأداء المسبق 41,79 مليون مشترك مسجلا تراجعا سنويا طفيفا ب 0,39 في المائة. ومن بين 14.5 مليون مشترك في الأنترنيت، هناك أكثر من 92 بالمائة يستعمل الاتصالات المتنقلة مقابل 7.8 بالمائة موصول ب ADSL الثابت.

وخلال الفترة الممتدة بين 2008 و2015، سجل متوسط الفاتورة الشهرية لكل مشترك في الأنترنت انخفاضا بنسبة 84 بالمائة. وبلغ متوسط الفاتورة الشهرية لكل مشترك في الانترنيت المتنقل 17 درهم (دون احتساب الرسوم) فيما وصل المبلغ إلى 94 درهم (دون احتساب الرسوم) بالنسبة لـ ADSL.

22. تعزيز الولوج إلى خدمات الأنترنت

بلغ عدد الحسابات المنشأة على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" 11 مليون حساب، بالإضافة إلى ما يقارب 100 ألف حساب على موقع تويتر. وقد واصلت حظيرة أسماء نطاق الانترنت «ma.» نموها، لتصل إلى 59.138 حسابا في أواخر 2015، بزيادة قدرها نحو 8.6 بالمائة مقارنة مع نهاية 2014 التي بلغ عدد اسماء النطاق «ma.» 54.450 نطاق. كما شكلت سنة 2015 سنة استثنائية على المستوى الرقمي لأنها سنة الانتقال إلى الجيل الرابع 4G وسنة الانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية بتغطية فاقت 85 بالمائة.

23. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنيت"

ذكر التقرير الذي تصدره مؤسسة "فريدوم هاوس"، أن المغرب تقدم برتبة واحدة على مستوى مؤشر حرية الإنترنيت للعام 2015، مشيرا أن المغرب لا يفرض أي قيود على استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يتم منع أي تطبيق رقمي، إلى جانب أن المؤسسة الدولية لم ترصد أي منع لمحتوى سياسي أو اجتماعي. وأضاف التقرير أن المغرب حصل على 9 نقاط من أصل 35 على مستوى تقييد المحتوى الذي يروج في الشبكة العنكبوتية، وعلى معدل 11 من أصل 25 نقطة تمنح للدول التي تفرض قيودا على ولوج الإنترنيت، أما المعيار الثالث فهو انتهاك لحقوق مستعملي الإنترنيت وفيه حصل المغرب على معدل 23 نقطة من أصل 40 نقطة.

حماية سرية مصادر الصحافيين

24. إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر في مشروع مدونة الصحافة والنشر

تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة والنشر على أن سرية مصادر الصحافيين مضمونة، كما تم التنصيص في المشروع على أن الكشف لا يتم إلا بمقرر قضائي نهائي وفي الحالات التي تخص القضايا المتعلقة بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذا الحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة العامة.

25. لم تسجل أية حالة إدارية أو قضائية في سنة 2015 لمطالبة صحافي بالكشف عن مصادر خبره

26. عدم تسجيل أية حالة للتنصت على الصحافيين أو الوضع تحت المراقبة

على غرار سنة 2013 و2014، لم يسجل المغرب خلال سنة 2015 أي حالة تتعلق بوضع صحافي تحت المراقبة، خاصة عبر التنصت أو تتبع تحركاته.

27. استثناء المغرب من قائمة الحكومات التي طلبت من "تويتر" الحصول على معلومات تخص مستعملي هذه الشبكات

كشفت شبكة التواصل الاجتماعي تويتر في تقرير الشفافية نصف السنوي نشرته في 9 فبراير 2015 بأن المغرب لم يرد ضمن البلدان التي تقدمت بطلب للشبكة للحصول على بيانات مستخدمي شبكتها، أو بطلب حذف المحتويات.

الانفتاح على الإعلام الأجنبي

28. 94 صحفي أجنبي معتمد في المغرب

اعتمدت وزارة الاتصال خلال سنة 2015، 94 صحفيا[1] يتوزعون على 21 جنسية، يمثلون 59 مؤسسة إعلامية أجنبية، من ضمنهم 33 مراسلا ومصورا لقنوات تلفزية، و31 مراسلا لوكالات الأنباء، و20مراسلا لجرائد ومجلات، و04 مراسلين لإذاعات و 03 مراسلين لمواقع رقمية، وذلك تأكيدا للتوجه الإعلامي الأجنبي للمغرب، باعتباره بلدا منفتحا، لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والآمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية.

29. الاستجابة ل 1205 طلب رخصة تصوير

استجاب المركز السينمائي المغربي خلال سنة 2015، لـ 1205 طلب رخصة تصوير فوق التراب الوطني، 660 للإنتاجات الوطنية و545 للإنتاجات الأجنبية من ضمن هذه الأخيرة 257 روبورتاج، 104 برنامج تلفزي، 32 وصلة إشهارية، 20 فيلم طويل، 82 فيلم وثائقي و 11 فيلم قصير. وقد بلغت الميزانية الإجمالية المستثمرة بالمغرب في هذا الإطار وبالعملة الصعبة ما يعادل 366 مليون درهم.

وقد تم إرساء نظام رقمي لتلقي طلبات رخص التصوير، مع فتح الباب أمام طالبي الرخص لوضع الشكايات والطعن أمام المفتشية العامة لوزارة الاتصال في الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

كما تمت معالجة ودراسة 1011 ملفا برسم سنة 2015 مقابل 900 ملف سنة 2014، همت الإدخال أو الإستيراد المؤقت لمعدات التصوير، وكذا الترخيص بتصوير ربورتاجات تتعلق بقضايا مرتبطة بالشأن المحلي أو ذات طابع اقتصادي ، ثقافي أوسياحي أوفني أوتاريخي، لفائدة القنوات التلفزية ووكالات الأنباء الأجنبية، وكذا لفائدة مؤسسات الإنتاج الوطنية والأجنبية العاملة في المجال التلفزي. وفي هذا الإطار تم استصدار 932 رخصة للتصوير مقابل 736 سنة 2014، لفائدة شركات إنتاج وطنية ودولية وقنوات تلفزيونية أجنبية.

30. الاستجابة لـ 1585 طلب استيراد مطبوعات أجنبية

خلال سنة 2015 تمت دراسة 1585 ملفا يتعلق بطلبات رخص استيراد مطبوعات أجنبية، تهم موزعين ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى طلبات واردة من أفراد. وفيما يخص المعرض الدولي للكتاب والنشر الذي تنظمه وزارة الثقافة سنويا، فقد شهدت سنة 2015 تقديم رصيد وثائقي يفوق 100000 عنوان من لدن 686 عارضا يمثلون 44 دولة، حيث تم الترخيص لما يفوق 157 دارا أجنبية للنشر بإدخال كتب ومطبوعات جد متنوعة، وفي جميع التخصصات، بالإضافة إلى التنوع الكبير الذي شهدته كتب الأطفال.

31. تكريس حرية النشر الأجنبي

سجلت سنة 2015 توزيع حوالي 20 مليون نسخة لـ2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب. أما من حيث حالات عدم السماح بتوزيع مطبوعات أجنبية داخل التراب الوطني، فقد تعلقت أساسا بمطبوعات عمدت إلى نشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة وكذا لالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 224/65 الخاص بمناهضة تشويه صورة الأديان.

---

[1] أنظر ضمن الملاحق جدول تفصيلي بخصوص الصحفيين المعتمدين برسم سنة 2015.

32. ضمان حرية تنقل الصحافيين من وسائل الإعلام الأجنبية

شهدت سنة 2015 توافد عدد مهم من الصحافيين الأجانب ومن مراسلي وسائل الإعلام الجنبية لمواكبة عدد كبير من التظاهرات واللقاءات التي عرفها المغرب، منها منتدى كرانس مونتانا بالداخلة وطان طان وكذا الاحتفالات التي شهدتها مدينة العيون بمناسبة الذكرى الأربعين لحدث المسيرة الخضراء.

محور التعددية

التعددية تعني، وفق منظور منظمة اليونيسكو، أساسا تنوع الوسائل وقنوات لتوفير المعلومات، مستقلة عن بعضها البعض لخلق التنافسية والرقي بنسب المتابعة وبالمحتوى وبالتأثير؛ وعدم احتكار وسائل الإعلام من طرف فئات مركزة ومحدودة مما يحد من المحتوى التعددي والمتنوع؛ وكذا التوفر على وسائل إعلام تبرز كل الفئات الاجتماعية والمجالات؛ وكذا التعبير عن مختلف تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع.

تنوع بنيات الملكية وعدم الاحتكار

33. تعزيز تنوع المشهد الإعلامي الوطني

يشمل المشهد الإعلامي الوطني شركات وطنية للاتصال السمعي البصري، قنوات إذاعية خاصة، وعناوين وطنية ورقية ورقمية موزعة كالتالي:

- قطاع تلفزي عمومي يتكون من 10 قنوات تلفزية، 4 قنوات وطنية و5 قنوات موضوعاتية وقناة جهوية
- قناة ميدي 1 تيفي كقناة تلفزية خاصة؛
- قطاع إذاعي عمومي يتكون من 4 إذاعات وطنية، وإذاعة موضوعاتية، بالإضافة إلى 11 إذاعة جهوية؛
- إعلام إذاعي خاص يتألف من 19 إذاعة خاصة (تنقسم إلى إذاعات ذات تغطية متعددة الجهات وإذاعات ذات تغطية محلية أو جهوية)؛
- 488 عنوان وطني من ضمنها 15 جريدة حزبية فقط والباقي عبارة عن عناوين مستقلة؛
- أزيد من 580 موقع رقمي إخباري، منها ما هو وطني وما هو جهوي ومحلي.

نجاعة النموذج الاقتصادي

34. ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار في وسائل الإعلام

عرف سوق الإشهار في قطاع الصحافة والاعلام سنة 2015 حسب تقرير لـ"تجمع المعلنين المغاربة" انتعاشا بنسبة 4.52٪+ بالمقارنة مع سنة 2014، حيث انتقل الرقم الإجمالي للاستثمارات الاستشهارية في قطاع الإعلام والصحافة ككل من 5.428 مليار درهم سنة 2014 إلى 5.673 مليار درهم برسم سنة 2015، شكل القطاع التلفزي 38 بالمائة من الحجم الكلي للاستثمارات، يليه قطاع اللوحات الإشهارية بنسبة 27 بالمائة والصحافة المكتوبة 17 بالمائة والصحافة الرقمية بنسبة 1 بالمائة.

وشهدت سنة 2015 مقارنة مع 2014 ارتفاعا في المداخيل الاشهارية لقطاع التلفزة بنسبة 3+بالمائة، واللوحات الإشهارية 9+ بالمائة، والإذاعة +4 بالمائة، والصحافة الرقمية 42+ بالمائة حيث انتقل رقم الإشهار في هذا الصنف الأخير من 34 مليون درهم سنة 2014 إلى 49 مليون درهم سنة 2015. بالمقابل عرف قطاع

الصحافة المكتوبة انخفاضا في حجم المداخيل الاشهارية بنسبة 1 بالمائة حيث انتقل الرقم من 981 مليون درهم سنة 2014 إلى 973 مليون درهم برسم سنة 2015.

35. تنزيل عقد البرنامج الجديد لدعم الصحافة الوطنية

تم البدء في تفعيل عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2014-2019، ويهدف هذا العقد الجديد إلى تطوير الإطار المؤسساتي لحكامة منح الدعم العمومي للصحافة الوطنية، واعتماد نظام دعم متنوع وفعال وشفاف، وتدعيم الأداء الاقتصادي للمقاولة الصحفية، وتحديث بنيات التوزيع وتوسيع الانتشار ونسب المقروئية، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وتحقيق جودة وتنوع المضمون، وكذا دعم جهود مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في قطاع الاتصال. كما يهدف نظام الدعم إلى النهوض بالموارد البشرية ومضاعفة برامج التكوين والتكوين المستمر.

36. استفادة 69 منبرا إعلاميا من الشطر الثاني من الدعم المباشر الأساسي برسم سنة 2014 والشطر الأول من الدعم برسم سنة 2015

عرفت سنة 2015 انطلاق عمل اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة وفق عقد البرنامج 2014- 2019 الذي تم تحيينه بتاريخ 31 يوليوز 2015، حيث تم صرف الشطر الثاني من الدعم المباشر الأساسي برسم سنة 2014 والشطر الأول من الدعم المباشر الأساسي برسم سنة 2015 لـ69 منبرا إعلاميا بما مجموعه 60.209.915 درهم، و يشمل هذا المبلغ، الدعم التكميلي الممنوح لفائدة الجرائد الحزبية في إطار التعددية. ومن ضمن الصحف المستفيدة من الدعم نجد 21 يومية، 24 أسبوعية، جريدة واحدة نصف أسبوعية، 10 مطبوعا شهريا و13 جرائد نصف شهرية ومن ضمن هذه الجرائد، 5 جرائد استفادت من الدعم في إطار التعددية اللغوية والفكرية. علما بأن الدعم يهم الاشتراك في خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء والدعم من أجل الطباعة، شراء الورق...إلخ.

و تجدر الإشارة إلى أن مجموع الجرائد الحاصلة على رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة قد بلغ 75 منبرا إضافة إلى 6 جرائد غير حاملة لهذا الرقم وتستفيد من الدعم في إطار التعددية.

37. ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم العمومي

تستفيد عدد من الصحف الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف طبقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية من الدعم العمومي للصحافة المكتوبة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة 19 منبرا جهويا خلال سنة 2015، مقابل 18 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2014 و 15 منبرا خلال سنة 2013. ومن ضمن الصحف الجهوية المستفيدة من الدعم نجد 4 جرائد أسبوعية، 3 جرائد شهرية و 12 جرائد نصف شهرية.

38. بلورة إطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي للصحافة الرقمية

تم إدراج الصحافة الرقمية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة في إطار عقد البرنامج 2014-2019 الذي تم تفعيله سنة 2015، ويهدف هذا الدعم، كما هو منصوص عليه في عقد البرنامج، إلى الارتقاء بجودة الصحافة الرقمية، وتمكين المقاولات العاملة في المجال من هيكلة بنياتها وتنمية مواردها الذاتية قصد مساعدتها على تحقيق برامجها.

39. نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي

بهدف إحاطة عملية صرف الدعم العمومي بالشفافية اللازمة، تعمل وزارة الاتصال على نشر قائمة الصحف والمجلات المستفيدة من الدعم، مع بيان قيمته إرساءً لقواعد الشفافية، وذلك في نهاية كل سنة مالية، وفق المعايير المتعارف عليها عالميا والتي تنص أساسا على أن الدعم العمومي للصحافة، يجب أن يتسم بالحياد، وأن يسعى إلى ضمان التعددية، وعدم المس بالاستقلالية، مع تمكين العموم من الإطلاع على لوائح المستفيدين منه.

40. استمرار العمل بإعفاءات ضريبية بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي البصري

ويتعلق الأمر بعشر إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة ، في المجالات التالية:

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الجرائد والمنشورات والكتب أو الموسيقى المطبوعة وكذا الأسطوانات المتراصة المستنسخة فيها المنشورات والكتب ويشمل الإعفاء من الضريبة بيع نفايات طبع الجرائد والمنشورات والكتب؛
- إعفاء أعمال التأليف والطبع والتسليم المرتبطة بها؛
- إعفاء عمليات بيع واستيراد الورق المعد لطبع الجرائد والنشرات الدورية وكذا للنشر إذا كان موجها إلى مطبعة من المطابع؛
- الإعفاء بالداخل وعند استيراد الأشرطة الوثائقية أو التربوية والتي لم يتم استيرادها بغرض تحقيق الربح؛
- الإعفاء بالداخل وعند استيراد السلع والبضائع والأشغال والخدمات التي يسلمها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المغاربة أو الأجانب على سبيل الهبة إلى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تعنى بالأحوال الاجتماعية والصحية للأشخاص المعاقين أو الموجودين في وضعية صعبة؛
- إعفاء السلع والخدمات المتملكة أو المكتراة من لدن المنشآت الأجنبية للإنتاجات السمعية البصرية والسينمائية والتلفزيونية بمناسبة تصوير أفلام بالمغرب؛
- إعفاء من الضريبة عند استيراد المنشورات الدعائية مثل الأدلة والمطويات ولو مصورة، إذا كانت تهدف أساسا إلى حث الجمهور على زيارة بلد أو جهة أو سوق أو معرض يكتسي طابعا عاما وكانت معدة لتوزيعها بالمجان وغير متضمنة لأي إعلان تجاري؛
- إعفاء الأشخاص المقيمين فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنفات أدبية أو فنية أو علمية؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للجوائز الأدبية والفنية التي يفوق مبلغها مائة ألف درهم سنويا؛
- المبلغ الإجمالي للأجور الممنوحة للفنانين العاملين بصورة فردية أو ضمن فرق يخضع للحجز في المنبع بعد تطبيق إسقاط جزافي نسبته 40 في المائة.

41. العمل على ضمان الشفافية في قطاع الإشهار

خلال سنة 2015، استمر الحوار مع الهيئات المهنية لقطاع الإشهار بهدف تنظيمه وتطويره وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة وإرساء آليات للضبط الذاتي لمهنة الإشهار، وفي هذا الإطار تم تنظيم لقاء دراسي لفرق الأغلبية لمجلس النواب بحضور المهنيين والفاعلين في قطاع الإشهار في 10 يونيو 2015 خصص لدراسة وضعية قطاع الإشهار وتقديم رؤية واضحة للنهوض بالقطاع تخللته بعض العروض حول الإطار القانوني المنظم لقطاع الإشهار وواقع الممارسة الإشهارية بالمغرب.

42. تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية

قامت وزارة الاتصال خلال سنة 2015 بتوزيع 4605 إعلانا إداريا على 19 جريدة، منها 16 جريدة يومية والباقي يصدر أسبوعيا.

تنوع الوسائط

43. إصدار 25 عنوانا جديدا سنة 2015

عرفت الإصدارات الجديدة للصحف الوطنية التي سُجلت برسم سنة 2015 ارتفاعا بـ 25 إصدار جديد.

44. ارتفاع نسب مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة

عرفت نسبة مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة ارتفاعا ملحوظا، حيث سجلت مشاهدة القنوات التلفزية الوطنية خلال شهر دجنبر 2015 نسبة 55.8 بالمائة بحسب نتائج مؤسسة "ماروك ميتري" بالمقابل بلغت مشاهدة القنوات الوطنية خلال سنة 2014 نسبة 49.7 بالمائة مقابل 47.9 بالمائة برسم سنة 2013 و47.4 بالمائة سنة 2010.

وقد ارتفعت نسبة الإقبال على القناة الأولى إلى 19 بالمائة وقت الذروة خلال شهر أكتوبر 2015 مقابل 14.9 في المائة في أكتوبر 2014. كما حلت البرامج الوطنية على رأس قائمة البرامج الأكثر مشاهدة على القناة الأولى.

45. تعزيز الانتاج الاخباري لوكالة المغرب العربي للأنباء

عرف منتوج الوكالة نموا ملحوظا حيث تجاوز الإنتاج 500 قصاصة في اليوم برسم سنة 2015 مقابل 294 قصاصة في اليوم سنة 2011 وهو ما يعادل زيادة بنسبة 82 بالمائة. وتحقق الوكالة معدل إنتاج شهري يصل إلى 600 كبسولة صوتية و275 فيديو. كما تم إلى غاية شهر أكتوبر 2015 تنظيم 09 ملتقيات من طرف الوكالة همت مواضيع مختلفة حول قضايا راهنة وتمت استضافة مسؤولين حكوميين وفاعلين سياسيين وباحثين ونقابيين.

ويحتل التنوع واحترام التعددية مكانة هامة في عمل الوكالة، ويتجسد ذلك، بكيفية ملموسة، في تغطية أنشطة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية بشتى انتماءاتها. فقد أنجزت وكالة المغرب العربي للأنباء، سنة 2015، تغطيات حول 1655 نشاطا للأحزاب السياسية (أي 3,91 في المائة) وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 26,34 في المائة مقارنة بسنة 2014، بينما وصلت عدد الأنشطة الخاصة بالهيئات النقابية 190 نشاطا (أي 0,45 في المائة من منتوج الوكالة).

وشكلت منتوجات باقي الوسائط (الفيديو والتسجيلات الصوتية والصور والرسوم البيانية) جزء لا يستهان به من منتوج الوكالة. وفي هذا الصدد، وضعت وكالة المغرب العربي للأنباء رهن إشارة زبائنها حوالي 3200 فيديو، وأزيد من 3750 تسجيل صوتي، وحوالي 2600 صورة ونحو 2000 رسم بياني.

46. حرية طبع وتوزيع الصحف

تختص عدد من المقاولات في المغرب في مجال طبع وتوزيع الصحف. وتبقى الجرائد حرة في التوفر على مطابعها الخاصة ووسائل التوزيع، أو تلجأ إلى مقاولات خاصة للطبع، تغطي كافة أنحاء التراب الوطني. وقد تم إعداد مقتضيات قانونية تخص التوزيع والانتشار والطباعة تم تضمينها في مدونة الصحافة والنشر.

47. الترخيص وتخصيص طيف الموجات الراديوكهربائية

طبقا لمقتضيات البند 10 من المادة 3 من ظهير 31 غشت 2002 المحدث للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، تناط بالمجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري مهمة منح الرخص باستعمال الموجات الراديوكهربائية التي تخصصها الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لفائدة قطاع الاتصال السمعي البصري، ولهذه الغاية، يؤهل المجلس، عند الحاجة، لإحداث لجنة للتنسيق مع الهيئات العامة الأخرى المكلفة بإدارة طيف الموجات ومراقبته.

48. تعزيز الإطار القانوني للاتصال السمعي البصري

خلال سنة 2015 وعبر إعمال مقاربة تشاركية، تم إعداد مشروع قانون لتطوير الإطار القانوني لإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، كما تم التجاوب مع المبادرة التشريعية من خلال مقترح قانون تقدم به الفريق الاشتراكي بمجلس النواب لإعادة النظر في القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

توسع التغطية الإعلامية

49. إنجاح مخطط الانتقال نحو البث التلفزي الرقمي

تميزت سنة 2015 بحدث مهم في مجال السمعي البصري تجلى في إنجاح عملية الانتقال نحو البث التلفزي الرقمي، وفاء بالالتزام الدولي للمغرب في سنة 2006 بالانتقال نحو التلفزة الرقمية الأرضية في نطاق UHF في مرحلة أولى في 17 يونيو 2015. وقد تم إنجاح هذا الورش عبر أربع محاور أساسية: المحور الأول يتعلق بتعزيز الاستثمار في البنيات التحتية ويهم الأمر المتعهدين العاملين في السمعي البصري وعلى رأسهم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بحيث تم تأمين تغطية 84 بالمائة من التراب الوطني بتقنية البث الرقمي الأرضي. أما المحور الثاني فيهم تمكين الأسر المغربية من الأجهزة الكفيلة بتحويل البث الرقمي، حيث تم توقيع اتفاقية بتاريخ 7 أبريل 2015 مع المستوردين المغاربة في هذا المجال من أجل تأمين حاجيات السوق الوطنية. أما المحور الثالث فيتعلق بتأهيل الإطار القانوني، حيث تم إعداد والمصادقة على تعديلات على قانون الاتصال السمعي البصري. أما المحور الرابع، فيهم الحملات التواصلية، حيث تم إطلاق حملة تواصلية مكثفة في نهاية أبريل 2015، على المستوى التلفزي والإذاعي والصحفي من أجل تحفيز المغاربة على اقتناء أجهزة التحويل، وفي نفس الوقت التعريف بامتيازات وإيجابيات التلفزة الرقمية الأرضية.

وقد واكبت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، مخطط المغرب للإنتقال نحو التلفزة الرقمية، حيث ساهمتا إلى جانب القطاعات الحكومية في إعداد المخطط الوطني للانتقال نحو التلفزة الرقمية والإطار القانوني للانتقال نحو التلفزة الرقمية.

50. المصادقة على الإطار القانوني لتأطير التحول نحو البث التلفزي الرقمي

نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 غشت 2015 القانون رقم 96.14 يرمي إلى تأطير الانتقال من البث التماثلي إلى البث الرقمي وإضافة تعاريف جديدة لاستيعاب الأنماط الجديدة للاتصال، وكذلك ضبط التزامات المتدخلين الجدد وتكريس دور الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في عملية الترخيص للمتعهدين الجدد في ميدان التلفزة الرقمية الأرضية، بالإضافة إلى تدقيق أحكام المرحلة الانتقالية.

51. تعزيز الحضور الدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء

استمر خلال سنة 2015 العمل على تعزيز الحضور الوطني والدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء، حيث تم تأسيس ستة أقطاب جديدة شملت الدول الاسكندنافية ودول البلطيق وغرب وشرق وجنوب إفريقيا وأوروبا الشرقية والعالم العربي. كما تم دعم تعاون الوكالة مع أكثر من 28 وكالة أنباء إفريقية.

التعددية في الإعلام العمومي

52. تعزيز التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي

حسب تقرير الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري حول تغطية الانتخابات العامة الجماعية والجهوية لسنة 2015 في وسائل الاتصال السمعي البصري، فقد تناول ممثلوا الأحزاب السياسية والمرشحين الكلمة في 22 خدمة إذاعية وتلفزية تابعة للشركتين الوطنيتين للاتصال السمعي البصري، وكذا لثمان (08) متعهدين خواص. ويتعلق الأمر بممثلي 11 حزبا يمثلون الأغلبية البرلمانية، و5 أحزاب يمثلون المعارضة، و18 حزبا غير ممثلة في البرلمان، حيث تمكنت كل الأحزاب السياسية المشاركة في الحملة الانتخابية بدون استثناء من التعبير عن مواقفها وآرائها واقتراحاتها.

وفي هذا الإطار، بلغ الحجم الزمني لمداخلات ممثلي الأحزاب السياسية في وسائل الاتصال السمعي البصري 95 ساعة و 41 دقيقة و 37 ثانية، ويتوزع هذا الحجم بين أصناف الاحزاب السياسية على النحو التالي: ٪45 لأحزاب الأغلبية البرلمانية و ٪35 لأحزاب المعارضة البرلمانية و ٪20 للأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

وبلغ الحجم الزمني لتناول الكلمة من طرف الأحزاب السياسية في خدمات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 46 ساعة و 29 دقيقة و 41 ثانية: 49.68٪ لأحزاب الأغلبية البرلمانية و 31.58٪ لأحزاب المعارضة البرلمانية و18.74٪ للأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

أما في القناة الثانية، فنالت أحزاب الاغلبية البرلمانية طيلة الفترة الانتخابية 06 دقائق وهي تمثل 59.18٪ من الحجم الزمني لمداخلات ممثلي الأحزاب السياسية، فيما حصلت أحزاب المعارضة البرلمانية على دقيقتين تقريبا وهو ما يمثل 19.51٪ والأحزاب غير الممثلة في البرلمان، دقيقتين و10 ثوان بنسبة 21.31٪.

أما الإذاعات الخاصة، فقد توزع الحجم الزمني لمداخلات ممثلي الأحزاب السياسية بشكل متساو تقريبا بين الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين على التوالي 40٪ و 39٪ وما تبقى من الحجم الزمني 20 ٪ كان من نصيب الأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

وبالنسبة للقناة التلفزية ميدي 1 تي في، يلاحظ أن الأحزاب غير الممثلة في البرلمان نالت أكثر من نصف المدة الزمنية الإجمالية 07 ساعات و06 دقائق و 09 ثوان بنسبة 51.44٪ متبوعة بأحزاب الأغلبية البرلمانية بنسبة 31.35٪ ثم أحزاب المعارضة البرلمانية بنسبة 17.21٪.

وسجل التقرير في جزئه الثاني استضافة خدمات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة جميع الأحزاب المشاركة في الانتخابات بدون استثناء (32 حزبا من بينها 3 أحزاب تقدمت باسم تحالف حزبي)، مقابل ذلك تناول 12 حزبا الكلمة في خدمتي شركة صورياد القناة الثانية، وما بين 6 و28 حزبا في كل خدمة خاصة على حدة. ومثل موضوع حقوق النساء عموما، ومشاركتهن السياسية خصوصا، نسبة 40 في المئة من الحجم الزمني لمجموع مدة تناول الكلمة من طرف ممثلات الأحزاب السياسية، في حين لم تتجاوز نسبة هذا الموضوع 2 في المئة في مداخلات المواطنين، و5 في المئة لدى الخبراء والأساتذة الجامعيين، و13 في المئة لدى الفاعلين الجمعويين.

53. تعزيز التعددية المدنية في الإعلام السمعي البصري العمومي

تلزم الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري بمقتضى دفاتر تحملاتها بضمان احترام الخدمات التي تبثها للتعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في جميع المجالات، بإشراك متعدد ومتوازن للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وفق الضوابط التي يقرها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري. كما تلزم، وفق الضوابط التي يقرها المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري، بضمان احترام الخدمات التي تبثها للتعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي في جميع المجالات، بإشراك متعدد ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالقضايا المطروحة. كما تسهر على احترام التنوع اللغوي والثقافي للمجتمع المغربي وما ينبثق عنه من صيانة التنوع المجالي وذلك في احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة.

54. 22 بالمائة من المتدخلين خلال الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015 نساء

سجل تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بخصوص الانتخابات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015 تناول 468 من ممثلي الأحزاب السياسية الكلمة في 22 خدمة، لمدة 97 ساعة، ضمنهم 105 نساء (22 في المئة)، حسب الهيئة التي أشارت إلى أن الحجم الزمني لمداخلاتهن توزع مناصفة تقريبا بين القطاعين العمومي والخاص. وبلغت نسبة مداخلات ممثلي الأحزاب السياسية ذات البعد المجالي المحلي 19 في المئة من الحجم الزمني الإجمالي لمداخلاتهم، في حين بلغت نسبة القضايا ذات الصلة بالجهات نسبة 3 في المئة والقضايا ذات البعد المجالي الوطني 78 في المئة.

وتوزع المتدخلون في هذه التغطيات الإعلامية ما بين الخبراء والأساتذة الجامعيون (37 في المئة)، والفاعلون السياسيون (23 في المئة). وشكل المواطنون نسبة 12 في المئة، وعبر الفاعلون الجمعويون (11 في المئة) خصوصا عن تطلعات المواطنين ورهانات الانتخابات المحلية والجهوية.

55. تعزيز التعددية والخدمة العمومية في الاعلام السمعي البصري العمومي

ساهمت دفاتر تحملات متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي (الصادرة في الجريدة الرسمية بتاريخ 22 أكتوبر 2012) في تعزيز مبادئ الخدمة العمومية على مستوى خدمات الاتصال السمعي البصري. حيث أنه

بحسب تقارير الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، ارتفعت نسبة حضور أحزاب المعارضة في البرامج الحوارية من 33,76٪ سنة 2011 إلى 43,56٪ سنة 2014. وفي مجال الارتقاء بالتنوع اللغوي، تم تعزيز تعزيز الشبكة البرامجية ببرامج جديدة، حيث تم تعزيز دور قناة الأمازيغية بإضافة 7 برامج جديدة (تريفيت، تشلحيت، تمازيغت والعربية). كما تم العمل على إحداث التوازن بين الروافد الثلاث للأمازيغية داخل القناة الأمازيغية، حيث انتقل الوضع من تخصيص 70٪ من تشلحيت و17 ٪ من تريفيت و13 ٪ لتمازيغت سنة 2011 إلى 37 ٪ لتشلحيت و32 ٪ لتريفيتو 31 ٪ لتمازيغت برسم 2014.

كما تم إقرار أربع نشرات إخبارية جديدة على قناة "المغربية" ليبلغ عدد النشرات اليومية ستة. أما على مستوى القناة الثانية، فقد تم إقرار 16 برنامجا جديدا تهم المجالات الاجتماعية والمؤسساتية والفنية والترفيهية. أما على مستوى العرض الإخباري، فعلى مستوى القناة الأولى هناك 3 برامج حوارية أسبوعية تهم قضايا الشأن العام، من ضمنها برنامج جديد "ضيف الأولى" وبرنامج حواري شهري جديد "في الصميم" يعنى بمؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة والتنمية البشرية والديمقراطية التشاركية وهيئات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وعلى مستوى القناة الثانية هناك برنامجين حواريين أسبوعيين وبرنامج حواري شهري جديد "فاعلون"، يعنى بقضايا الحكامة الجيدة.

56. تقوية اللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام

حرص الإعلام السمعي البصري الوطني على تعزيز التنوع اللغوي والثقافي والمجالي وتجسيد ثراء مكونات الهوية الوطنية، وفي هذا الصدد تميزت سنة 2015 برفع الحجم الإجمالي لساعات بث القناة الأمازيغية، حيث انتقل البث من 10 ساعات إلى 13 ساعة بث في اليوم في حين ارتفع الحجم الإجمالي لساعات بث القناة الامازيغية خلال شهر رمضان إلى 16 ساعة بث في اليوم. حيث سجلت هذه القناة ما مجموعه 115 ساعة بث، منها 61 ساعة مخصصة لأعمال التخييل بالأمازيغية من مسلسلات وأفلام تلفزية، و 42 ساعة و 46 دقيقة لبرامج التدفق، مع تعزيز البرمجة الأمازيغية بمشاريع جديدة ضمن طلبات العروض المعلن عنها. كما تم تعزيز البرمجة بقناة تمازيغت ب 7 برامج جديدة (تريفيت، وتشلحيت وتمازيغت والعربية).

كما تم إحداث جائزة خاصة بالإنتاج الصحافي الأمازيغي وجائزة خاصة بالإنتاج الصحافي الحساني ضمن الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة.

57. دعم التنوع الثقافي في السينما الوطنية

في إطار تجسيد مضامين خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في ذكرى المسيرة الخضراء لسنة 2013، فيما يتعلق باحترام الخصوصية الثقافية الصحراوية، قامت وزارة الاتصال بإطلاق مشروع لدعم الأفلام الوثائقية حول التاريخ الصحراوي والثقافة الحسانية، حيث قامت الوزارة بإصدار القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية رقم 319.15 الصادر في 22 يونيو 2015 يقضي بتغيير و تتميم القرار المشترك لوزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة والوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد و المالية المكلف بالميزانية رقم 2490.12 صادر في 19 شتنبر 2012 بتحديد شروط ومعايير وطرق صرف دعم إنتاج الأعمال السينمائية، وذلك بهدف إضافة دعم إنتاج الأفلام الوثائقية حول كل من الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني.

وقد تم سنة 2015 ولأول مرة تجاوز عتبة 60 مليون درهم فيما يخص الدعم الموجه للإنتاج السينمائي (حيث بلغ 62 مليون درهم)، وذلك بفضل إرساء الدعم المتعلق بالفيلم الوثائقي حول الثقافة والتاريخ والمجال الصحراوي الحساني (15 مليون درهم على ثلاث سنوات). وقد بلغ عدد مشاريع الأفلام السينمائية التي حصلت على الدعم منذ سنة 2012 ما مجموعه 97 فيلما بميزانية 231,44 مليون درهم.كما ستسجل سنة 2016 تجاوز عتبة 30 مليون درهم فيما يتعلق بدعم تنظيم المهرجانات، وقد بلغ عدد المهرجانات المدعمة سنة 2015 ما مجموعه 56 مهرجانا وتظاهرة سينمائية بميزانية 27,66 مليون درهم، وذلك عبر لجنة دعم تنظيم المهرجانات السينمائية التي تم إرسائها سنة 2012. أما على مستوى القاعات السينمائية، والتي خصصت لها لجنة لدعم رقمنة وتحديث وإنشاء القاعات السينمائية سنة 2012، فقد تمت رقمنة 23 قاعة إلى حدود سنة 2015 بمبلغ 22,9 مليون درهم، ولم تسجل أي حالة إغلاق قاعة سينمائية خلال الأربع سنوات الأخيرة.

محور الاستقلالية

يُعنى هذا المحور بضمان استقلالية وسائل الإعلام والصحافيين عن الدولة وعن جماعات المصالح، حتى يتسنى لهم لعب دورهم الرقابي. كما يرصد هذا المحور مدى توفر شروط المهنية والنزاهة التحريرية وتوفر شروط ملائمة للعمل والحق في العمل النقابي وإرساء التنظيم الذاتي، بالإضافة إلى استقلالية الإعلام العمومي.

غياب التدخل السياسي في وسائل الإعلام

58. عدم تسجيل أية حالة مس للسلطة التنفيذية باستقلالية وسائل الإعلام

على غرار السنوات الثلاث السابقة، لم يسجل خلال سنة 2015 أي تدخل للسلطة التنفيذية في وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، العمومية منها والخاصة. حيث تحرص الحكومة على تتبع المساطر التنظيمية والقانونية المعمول بها للحصول على حق الرد وللتنبيه إلى أي تعاط إعلامي غير متوازن مفترض في حق السلطة التنفيذية.

59. احترام استقلالية وسائل الإعلام العمومية والخاصة المستفيدة من الدعم

نصت المادة 6 من مشروع قانون رقم 13-88 يتعلق بالصحافة والنشر والذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 23 دجنبر 2015، على أنه "تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من الدعم (...) وفق معايير موضوعية مع الاحترام المطلق لاستقلالية المقاولات الصحافية المستفيدة من الدعم". وتسري هذه المقتضيات على الصحافة المكتوبة ورقية ورقمية. أما بخصوص الإعلام العمومي، فقد نصت دفاتر تحملات متعهدي الاتصال السمعي البصري العمومي التي صدرت بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 أكتوبر 2012 على الاستقلالية التحريرية للقنوات والإذاعات العمومية.

60. تسجيل حالة وحيدة موثقة لسحب الإشهار بدعوى الخلاف مع الخط التحريري

61. مسطرة إصدار المطبوعات الدورية أو الصحف الرقمية قائمة على التصريح لدى القضاء وليس على الترخيص وبدون أي تدخل للسلطة التنفيذية

تتلخص مسطرة إصدار جريدة وطنية، ورقية أو رقمية، في تقديم تصريح يتضمن معلومات عن الجريدة أو المطبوع الدوري إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالمكان الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للجريدة، بمقتضى الفصل الخامس من قانون الصحافة والنشر الحالي. ويتم تسليم وصل مؤقت فورا ثم وصل نهائي داخل أجل أقصاه 30 يوما وإلا جاز بعده إصدار الجريدة، بمقتضى الفصل السادس من نفس القانون. وقد تم تعزيز مسطرة التصريح، في مشروع قانون الصحافة والنشر 13-88 عبر التأكيد على إمكانية الطعن في قرار اعتراض المحكمة على إصدار مطبوع دوري أو صحيفة رقمية. حيث تنص المادة 22 من المشروع على أنه "يمكن إصدار المطبوع الدوري أو الصحافة الرقمية بعد أجل شهر من تاريخ تسلم شهادة الإيداع إن لم يتلق مدير النشر اعتراضا كتابيا ومعللا من طرف وكيل الملك المختص. ويحق للمعني بالأمر، في حالة الاعتراض أن يرفع دعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة من أجل البت في مبررات الرفض المتضمنة في الاعتراض (...).

62. إرساء آلية تعليل قرارات منح بطاقات الصحافة مع تخويل إمكانية الطعن

تم سنة 2015 تفعيل آلية تعليل قرارات منح بطاقة الصحافة من طرف وزارة الاتصال، حيث عملت لجنة بطاقة الصحافة بالوزارة على توجيه حوالي 160 رسالة تعليلية كتابية بالنسبة لطلبات البطاقة الصحفية التي جرى رفضها. ويأتي ذلك بعد إقرار إمكانية الطعن في قرارات اللجنة خلال سنة 2014. مع العلم بأنه لم تسجل خلال سنتي 2014 و2015 أية حالة للطعن في قرارات منح بطاقات الصحافة، على اعتبار أن حالات رفض الطلبات تتعلق بشكل حصري بعدم اكتمال الوثائق أو استيفاء أجل إيداع الطلب. ويتم منح بطاقة الصحافة بالنسبة للصحافيين الوطنيين عبر لجنة مشتركة تضم في عضويتها أربعة ممثلين عن الصحفيين وأربعة من ممثلي الناشرين. وتجدر الإشارة إلى أن توفر الشروط النظامية المنصوص عليها في المادتين 5 و6 من القانون الأساسي للصحفيين المهنيين، يعطي الحق تلقائيا في الحصول على بطاقة الصحافة، وغيابها جزئيا أو كليا ينزع هذا الحق. ولا يوجد أي معيار سياسي لحرمان أي صحفي من الحصول على بطاقة الصحافة، بسبب آرائه وتوجهاته السياسية أو الفكرية.

63. إناطة اختصاص منح بطاقة الصحافة بالمجلس الوطني للصحافة وجعل سحبها من اختصاص المجلس أو القضاء بدل الإدارة

نصت المادة الثانية من قانون رقم 13-90 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة والذي صادق عليه البرلمان، على أن اختصاصات هذا المجلس تشمل منح بطاقة الصحافة المهنية، مما يعزز ضمانات الحرية والاستقلالية في ممارسة الصحافة. كما نصت المادة 46 من القانون المذكور على أن المجلس يمكن أن يصدر عقوبات تأديبية في حق الصحافيين المهنيين ومنها السحب المؤقت لبطاقة الصحافة المهنية لمدة لا تتجاوز السنة. كما نص مشروع قانون 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين على أن قرار رفض منح بطاقة الصحافة المهنية يجب أن يكون معللا، كما نص على أن سحب بطاقة الصحافة المهنية من اختصاص القضاء في حالة صدور حكم مكتسب لقوة الشيئ المقضي به بإدانة الصحافي. كما نص ذات المشروع على أن رفض منح بطاقة الصحافي المعتمد أو رفض تجديدها يجب أن يكون معللا وأن سحب بطاقة الصحفي المعتمد يجب أن يتم طبقا لمقرر قضائي.

64. نشر قائمة الصحافيين الحاصلين على البطاقة المهنية برسم سنة 2015

على غرار سنة 2014، قامت وزارة الاتصال في منتصف يوليوز 2015 بنشر قوائم الصحفيين المغاربة والأجانب العاملين في مختلف المؤسسات الإعلامية الوطنية، العمومية والخاصة، الحاصلين على البطاقة المهنية للصحافة برسم سنة 2015[2]. ويأتي هذا الإجراء في إطار نهج التواصل وتكريس الشفافية الذي جعلته الوزارة ضمن أولوياتها، باعتبار الولوج إلى المعلومة حق دستوري. وقد سبق للوزارة أن نشرت في غشت 2014 لأول مرة نفس القوائم برسم سنة 2014.

آليات الضبط والضبط الذاتي

65. إقرار مشروع قانون بإحداث المجلس الوطني للصحافة

وافق مجلس المستشارين في بداية فبراير 2016 على مشروع قانون رقم 13-90 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة، بعد أن وافق عليه مجلس النواب في 23 دجنبر 2015. وينص هذا المشروع على إحداث المجلس الوطني للصحافة كهيئة للتنظيم الذاتي لقطاع الصحافة ويشمل نطاق اختصاصه الصحافيين المهنيين.

66. تعزيز أنظمة التقنين المستقلة والشفافة للإعلام السمعي البصري

تم سنة 2015 إعداد مشروع قانون بتعديل القانون المنظم للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري يرمي إلى تقوية اختصاصات هذه الهيأة، المنصوص عليها في دستور المملكة لسنة 2011 ضمن هيئات الحكامة والتقنين، حيث تنص المادة 165 من الدستور على أنه "تتولى الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري السهر

---

[2] لائحة الصحفيين الحاصلين على بطاقة الصحافة برسم سنة 2015 متاحة على موقع الوزارة http://www.mincom.gov.ma/

على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري، وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة".

67. تعزيز نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية

يشمل نظام قياس الاستماع 13 إذاعة خاصة و6 قنوات عمومية، وهو يمنح رؤية استثمارية أوضح بالنسبة للمعلنين ويسمح للإذاعات بالعمل على تحسين تنافسيتها وجودة برامجها. وقد تم العمل على تعزيز هذا النظام بالنسبة للإذاعات، بناء على مجهود لمتعهدي الإذاعات الخاصة، وبتشجيع من وزارة الاتصال.

تعزيز التنافسية وتكافئ الفرص في ولوج شركات الإنتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي

68. تعزيز نظام تنافسي في ولوج شركات الانتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي

استمر العمل سنة 2015 على تعزيز العمل بنظام طلبات العروض، حيث تم الاستمرار في إرساء نظام طلبات العروض في مجال الإنتاج الوطني الخارجي من طرف القطب العمومي والذي كان يعمل منذ سنة 2000 بنظام الاتفاق المباشر مع شركات الإنتاج دون منافسة أو إعلان عن الصفقات المقدرة بحوالي 500 مليون درهم سنة 2011 على مستوى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية. ومن سمات النظام الجديد:

أولا: تعزيز التنافسية وفق ما أقرته دفاتر التحملات المصادق عليها سنة 2012 بـ:

أ- اعتماد العلنية عبر الإعلان عن طلبات عروض وفق مسطرة مفتوحة للعموم مع نظام للإيداع الرقمي؛

ب- وجوب تمكين الشركات المتنافسة من قرارات معللة في حالة الرفض من طرف لجان انتقاء البرامج وضمان الحق في الطعن أمام القضاء وسجلت حالات في هذا الصدد؛

ت- مسطرة انتقاء محددة بآجال للبث عوض النظام السابق الذي لم يكن يلزم شركات القطب العمومي بالرد على مشاريع البرامج؛

ث- اشتراط أداء الضرائب والوجود في وضعية قانونية سليمة وأداء حقوق الضمان الاجتماعي للعاملين في شركات الإنتاج تحت طائلة الإقصاء وأدى إعمال هذا المقتضى لإقصاء حوالي 20 في المائة من الشركات المتقدمة بمشاريع؛

ثانيا: دعم بروز مقاولات للإنتاج السمعي البصري بفعل نظام طلبات العروض للفترة الممتدة من منتصف 2013 إلى نهاية 2015:

أ- خلال تلك الفترة تم داخل شركتي القطب العمومي إطلاق 20 طلبات عروض لأكثر من 160 برنامجا؛

ب- 620 مليون درهم هو المبلغ الإجمالي لصفقات الإنتاج بالنسبة لشركات الإنتاج السمعي البصري العمومي؛

ت- 70 شركة إنتاج سمعي بصري هي من استفادت من صفقات الإنتاج المذكورة؛

ج- ابتداء من سنة 2014 سجل تراجع في مستوى الإحتكار الخاص بعدد الشركات المستفيدة من صفقات الإنتاج داخل شركتي القطب العمومي، حيث عرفت عدد الشركات الجديدة المستفيدة من الصفقات تزايدا ، إذ استفادت 7 شركات جديدة من صفقات الإنتاج سنة 2015 وهو ما يمثل حوالي 10 بالمائة من عدد الشركات الفاعلة في القطاع؛

ثالثا: الأثر على نسب المشاهدة، حيث ارتفعت نسبة مشاهدة قنوات القطب العمومي بنسبة تقارب 10 بالمائة خلال سنة 2015 وذلك مقارنة مع سنة 2011

وقد تم ترشيد الإنفاق العمومي، حيث تم تخفيض كلفة بعض الانتجات بحوالي 20 بالمائة مقارنة بالنظام السابق، وبسبب الاحتفاظ بنفس الميزانية بالنسبة للقطب العمومي فقد تم توجيه الميزانية التي تم توفيرها لإنجاز برامج جديدة؛

69. التفاعل مع الملاحظات المثارة حول عدد من البرامج وتفعيل دور لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية

تلقت لجنتي الأخلاقيات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية عددا من الشكايات والمراسلات بخصوص عدد من البرامج والمواد السمعية البصرية التي تبثها القنوات، مما يساعد على تعزيز احترام نزاهة البرامج وأخلاقيات المهنة في الأداء الإعلامي.

و على إثر بث القناة الثانية يوم 29 ماي 2015، لحفل عن مهرجان "موازين" تضمن إخلالا بالمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وجهت الحكومة بتاريخ الخميس 4 يونيو 2015 مراسلة للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، استنادا على الفصل 165 من الدستور، بغرض التنبيه إلى هذا الإخلال. وبالرغم من أن الهيأة اعتبرت، في قرار صادر في يوليوز من نفس السنة، على أن هذه المراسلة غير مقبولة من حيث الشكل، إلا أنها أكدت أنها ستتابع الأمر من خلال آلية التصدي التلقائي التي يخولها لها الظهير المنظم لعملها.

كما أصدرت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري في نهاية أبريل 2015 تقريرا موضوعاتيا حول "البرامج التي تتخذ الجريمة موضوعا لها في القنوات ذات البرمجة العامة"، حيث سبق لرئيس الحكومة أن وجه رسالة للهيأة حول برامج الجريمة التي تبثها القنوات العمومية، من أجل مراقبتها وافتحاصها وإعطاء رأيها حول الموضوع، وهو ما تفاعلت معه الهيأة فأصدرت رأيها وأبلغت به رئيس الحكومة سنة 2014، وذلك قبل أن تصدر تقريرا سنة 2015 والذي شكل خطوة هامة على طريق إرساء وتعزيز نظام الأخلاقيات، حيث سُجل تفاعل إيجابي للقنوات مع التقرير عبر إجراء تغيير في برامجها ذات الصلة.

70. النهوض بأخلاقيات المهنة في المجال الصحفي عبر المجلس الوطني للصحافة

نصت المادة الثانية من مشروع قانون رقم 13-90 بإحداث المجلس الوطني للصحافة، على أن المهام المنوطة بالمجلس تشمل "وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة والعمل على نشره بالجريدة الرسمية داخل أجل أقصاه ستة أشهر من تنصيب المجلس والسهر على تنفيذه فور نشره"، بالإضافة إلى "وضع الأنظمة الضرورية التي تضمن ممارسة مهنة الصحافة في احترام لقواعدها وأخلاقياتها والسهر على ضمان احترام المهنيين لها".

71. تنصيب المجلس المشترك للتدبير بوكالة المغرب العربي للأنباء

تم إحداث المجلس المشترك للتدبير بوكالة المغرب العربي للأنباء بغرض تكريس معايير المهنية وتثمين مبادئ الحكامة داخل المؤسسة. ويعتبر إحداث المجلس خطوة نوعية في المسار الإصلاحي لوكالة المغرب العربي للأنباء، وتكريسا لآليات الحكامة بهذه المؤسسة الإعلامية العتيدة من شأنه أن يبوئها مكانة لائقة بين كبريات المؤسسات الإعلامية الرائدة، كما أن المجلس يمثل لبنة مهمة لاعتماد الشفافية والإنصاف والتدبير الحديث وتأطير المستقبل المهني لمجموع العاملين بالوكالة.

كما عرفت سنة 2015 إطلاق مشروع تطوير منظومة جديدة للتحرير تستجيب للمعايير الحديثة في مجال الإعلام، كما تم أيضا خلال سنة 2015 تجديد أعضاء مجلس التحرير الذي يعتبر هيئة استشارية مختصة بالنظر في القضايا او الملفات التي تهم تدبير فئة الصحفيين بالوكالة.

72. تفعيل مؤسسة الوسيط وإقرار ميثاق استخدام الموارد المعلوماتية داخل وكالة المغرب العربي للأنباء

تم تفعيل مؤسسة الوسيط بهدف تأهيل الوكالة وتزويدها بآليات مهنية للحكامة: ميثاق السلوك والأخلاقيات ومجلس التحرير وهيئة التحرير، ويأتي ذلك بعد مصادقة المجلس الإداري للوكالة على إحداث هذه المؤسسة خلال سنة 2014.

كما تم تفعيل ميثاق استعمال نظام المعلومات والاتصالات، وبالخصوص الولوج للأنترنت، والشبكات والخدمات متعددة الوسائط داخل وكالة المغرب العربي للأنباء، وذلك بهدف إطلاع المستعملين والمسيرين لأنظمة

المعلومات والتطبيقات والشبكات بشأن القضايا المتعلقة بالمخاطر التي يتعرضون لها في حال عدم احترام قواعد الميثاق الذي هو جزء لا يتجزأ من النظام الداخلي لوكالة المغرب العربي للأنباء.

ترافع المنظمات غير الحكومية لفائدة حرية الصحافة

73. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحافيين

لم تسجل خلال السنوات الأربع الماضية 2012-2015 أية حالة انتهاك للحق في تأسيس الجمعيات وحق الإضراب بالنسبة للصحافيين، بل تعمل السلطات على توفير الدعم للصحافيين في مجال تأسيس جمعيات مهنية، بحيث تأسست على المستوى الوطني والجهوي مجموعة من الجمعيات المهنية العاملة في مجال الإعلام والتواصل وكذا الصحافة الرقمية.

74. 51 مذكرة من طرف 29 هيئة، حصيلة ترافع الهيآت المهنية بخصوص مشروع مدونة الصحافة والنشر

في إطار تفعيل المقاربة التشاركية فيما يتعلق بإعداد مشروع مدونة الصحافة والنشر، تم تقديم 51 مذكرة من طرف 29 هيئة، حيث قدمت عدد من الهيآت المهنية ملاحظاتها واقتراحاتها. ويتعلق الأمر بالفيدرالية المغربية لناشري الصحف (10 مذكرات)، والنقابة الوطنية للصحافة المغربية (سبع مذكرات)، والفيدرالية المغربية للإعلام (ثلاثة مذكرات)، وجمعية عدالة (مذكرتين)، والجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال (مذكرة واحدة) والنقابة المستقلة للصحفيين المغاربة(مذكرة واحدة)، ومركز هيسبريس للدراسات (مذكرة واحدة)، بالإضافة إلى مذكرات تقدمت بها عدد من المؤسسات الوطنية (الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)، والمنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة مراسلون بلا حدود). كما تم التوصل بعدد من المذكرات من طرف أصحاب المطابع والمعلنين وشركات التوزيع ومن قبل عدد من الأكاديميين المهتمين بقطاع الصحافة والإعلام، إضافة إلى خلاصات للنقاش العمومي الذي شارك فيه عدد من المواطنين عبر الموقع الرسمي لوزارة الاتصال.

75. تنزيل عدد من توصيات الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الرقمية

في قطاع الصحافة الرقمية، شهدت سنة 2015 تنزيل عدد من توصيات الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الرقمية، لاسيما في مجال تأهيل الصحافة الرقمية وتعزيز التكوين والتكوين المستمر في هذا القطاع. وبمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، نظمت وزارة الاتصال اليوم الدراسي الثاني حول الصحافة الرقمية "تطور الصحافة الرقمية المغربية بين إكراهات النموذج الاقتصادي وتحديات الممارسة المهنية" في 02 ماي 2015، حضره أزيد من 300 مشارك و 28 جمعية مهنية ومؤسسات حكومية. وقد شكل اللقاء مناسبة لمناقشة التطورات التي عرفها قطاع الصحافة الرقمية واستعراض حصيلة ثلاث سنوات من العمل والجهود المتواصلة للنهوض بالصحافة الرقمية منذ تنظيم اليوم الدراسي الأول في 10 مارس 2012 وتقديم "الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الرقمية المغربية في أبريل 2013.

76. التفاعل مع عدد من التوصيات التي تضمنها تقرير المهمة الاستطلاعية لقنوات الإعلام العمومي

كما عرفت سنة 2015 التفاعل مع عدد من التوصيات التي تضمنها تقرير المهمة الاستطلاعية لقنوات الإعلام العمومي التي سبق أن شكلت على مستوى لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب سنة 2014، تضمن توصيات من أجل تطوير الإعلام العمومي وتكريس الحكامة والشفافية والرقي بالجودة في البرامج والإنتاج في ظل تحديات التنافسية. وقد قدمت وزارة الاتصال تقريرا جوابيا عن تقرير المهمة الاستطلاعية.

77. تفعيل عدد من التوصيات الصادرة عن اللقاء الدراسي حول "النهوض بالإنتاج السمعي البصري الوطني"

كما تميزت سنة 2015 بتفعيل عدد من التوصيات الصادرة عن اللقاء الدراسي حول "النهوض بالإنتاج السمعي البصري الوطني"، المنظم في فاتح فبراير 2014، بمشاركة ممثلين عن 14 هيئة مهنية، وقد خلص هذا اللقاء

إلى تشخيص للإشكالات التي حالت دون التنزيل السليم لدفتر التحملات التقني الخاص بالإنتاج الخارجي والإنتاج المشترك، مع تقديم توصيات عملية في هذا الإطار. وقد تم إدراج عدد من تلك التوصيات ضمن مشروعي قانونين خاصين بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وقانون الاتصال السمعي البصري، والبعض الآخر تم اقتراحه على مجلس إدارة شركتي القطب العمومي.

النهوض بالأوضاع الاجتماعية لفائدة الصحافيين

78. إرساء دعم اجتماعي تكميلي لفائدة الصحافيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة

تم يوم الاثنين 14 دجنبر 2015، التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال وجمعية الأعمال الاجتماعية لصحفيي الصحافة المكتوبة، تتعلق بتقديم دعم اجتماعي تكميلي لفائدة الصحافيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة. وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم وزارة الاتصال بمنح دعم قدره 12 مليون درهم خلال سنتي 2015 و2016، ويستفيد من الدعم التكميلي كافة الصحفيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة والحاصلين على بطاقة الصحفي المهني، وذلك بصيغة دعم ثابت لذوي الأجور الدنيا ومنح لتشجيع التمدرس ودعم التنقل والسكن، ودعم يوجه لدعم التطبيب ولإعطاء منح استثنائية في مواجهة بعض الحالات الاجتماعية من قبيل فقدان الشغل أو الوفاة.

كما ينص الاتفاق على إحداث لجنة مشتركة يعهد إليها تدقيق وضبط كيفية صرف وتتبع المنح التي يتم صرفها، وذلك وفق معايير عادلة ومنصفة، كما تعمل اللجنة على إعداد تقرير سنوي خاص بهذا الدعم ترفعه إلى الأطراف المتعاقدة، ويخضع صرف الدعم التكميلي لمراقبة مالية من لدن محاسب مالي عمومي.

79. إعداد دراسة حول أجور الصحافيين بالصحافة المكتوبة

تم يوم الجمعة 6 مارس 2015، بالدار البيضاء، تقديم عرض حول دراسة واقع أجور الصحافيين بالصحافة المكتوبة، وذلك في إطار موضوع تحيين الاتفاقية الجماعية للصحافيين المهنيين التي نص عليها عقد البرنامج لفترة 2014-2017.

80. إحداث "خيمة الصحافة" بمدينة العيون كمركز سوسيو-ثقافي لفائدة الصحافيين

تم بتاريخ 10 أبريل 2015 التوقيع على اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال والمجلس البلدي لمدينة العيون وولاية العيون ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة والفعاليات المهنية الصحفية بالمنطقة لإحداث "خيمة الصحافة" بالعيون كمركز سوسيو-ثقافي لاستقبال وتكوين الصحافيين بكلفة تقدر بـ14 مليون درهم.

81. إنطلاق إجراءات بناء مركز جهوي لاستقبال وتكوين الصحافيين بوجدة

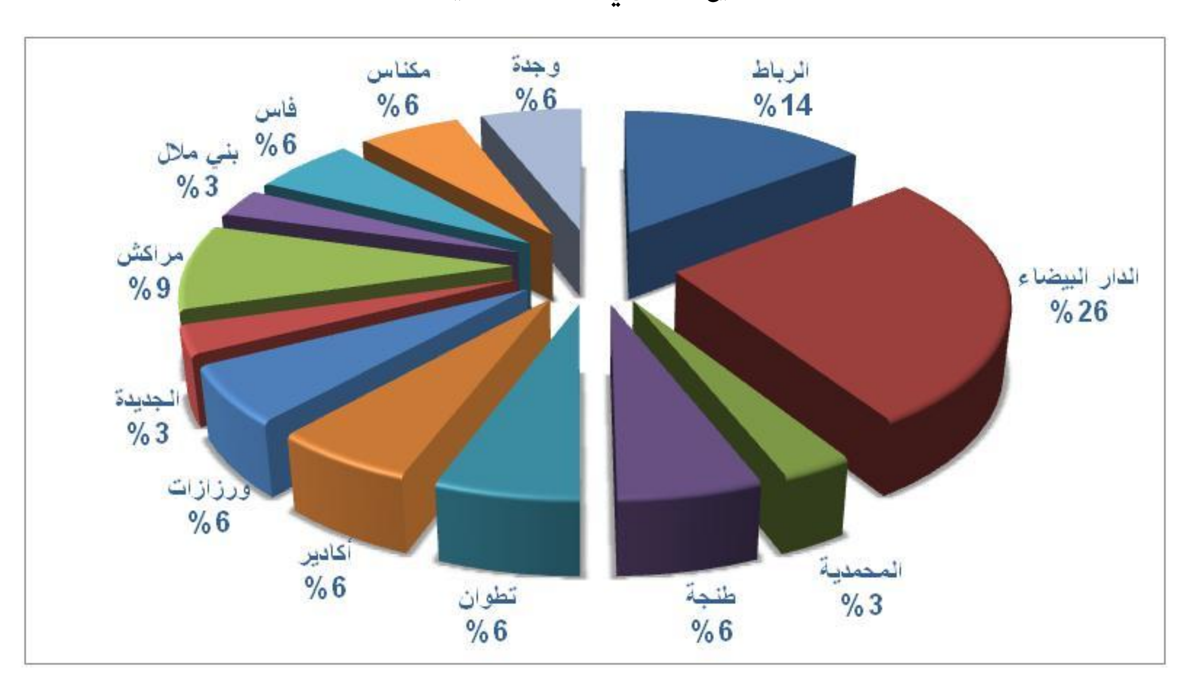
انطلقت سنة 2015 إجراءات بناء مركز جهوي لاستقبال وتكوين الصحافيين بوجدة، وذلك في إطار اتفاقية بين وزارة الاتصال وولاية الجهة الشرقية ووكالة تنمية عمالة وأقاليم الجهة الشرقية ومجلس عمالة وجدة أنكاد، والجماعة الحضرية لمدينة وجدة وشركة العمران بوجدة. وللإشارة، فقد تم في أبريل 2014 بطنجة، تدشين "بيت الصحافة"، وهو مركب سوسيو-ثقافي أحدث بشراكة مع ولاية طنجة والجماعة الحضرية لطنجة والمجلس الجهوي لجهة طنجة تطوان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والنقابة الوطنية للصحافة المغربية-فرع طنجة. ولأجل دعم هذا المركز، تم يوم 18 أكتوبر 2014، توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال وبيت الصحافة لتفعيل برنامجه الثقافي الإشعاعي للفترة 2014-2016.

تطوير العرض التكويني وتأهيل الموارد البشرية

82. تنوع العرض التكويني في مجال الإعلام والاتصال

يضم العرض التكويني بالمغرب معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني، بما مجموعه 35 مؤسسة. هكذا توجد 4 معاهد ومدارس عليا عمومية، و12 كلية توفر تكوينات في مجال الإعلام والاتصال، ومعهدين عموميين للتكوين المهني، و10 مدارس ومعاهد عليا خاصة و7 معاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني. وتعمل هذه المؤسسات على توفير تكوين متخصص في مجالات الصحافة والاتصال والسمعي البصري والسينما والإشهار وبعض المهن ذات الصلة. كما تمنح مجموعة من الشهادات مرتبطة أساسا بنظام ومدد التكوين. توجد هذه المؤسسات الـ 35 في 13 مدينة مغربية، وتتوزع بين معاهد عليا ومدارس عمومية وخاصة ومعاهد للتكوين المهني الخاص والعام.

التوزيع الجغرافي لعروض التكوين



83. تقوية العرض التكويني بالمعهد العالي للإعلام والاتصال

تم بالمعهد العالي للإعلام والاتصال فتح ماستر ثالث جديد برسم الموسم الجامعي الحالي 2015 – 2016، يتعلق بـ "إنتاج المضامين السمعية البصرية والرقمية". وقد قام المعهد العالي للإعلام والاتصال بفتح أول شعبة ماستر متخصص في "اقتصاد وتدبير وسائل الإعلام" برسم السنة الجامعية 2013 – 2014، في إطار النظام الجديد للمؤسسة (إجازة وماستر ودكتوراه) استقبل 34 طالبا. ويستقبل هذا الماستر برسم السنة الجامعية الحالية 2015 – 2016، 27 طالبا، كما تم فتح ماستر متخصص جديد برسم الموسم الجامعي 2014 – 2015 حول "التواصل السياسي" استقبل 25 طالبا. وقد استقبل نفس الماستر خلال سنة 2015، 29 طالبا.

84. الارتقاء بالمستوى الإداري والبيداغوجي للمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما

شهدت سنة 2015 إطلاق مشروع تأهيل مهندسي الصوت والصورة، بالإضافة إلى المصادقة على إحداث شعبة للتكوين في مهن الإشهار. وقد بلغ عدد الطلبة بالمعهد خلال هذه السنة 156 طالبا وطالبة، 56 بالسنة الثالثة و42 بالسنة الثانية، بالإضافة إلى التحاق فوج ثالث بالمعهد مكون من 58 طالبة وطالب. وبغرض تعزيز ظروف

التكوين بالمعهد فقد استمر العمل خلال هذه السنة على استكمال التجهيز واقتناء المعدات بالإضافة إلى فتح المكتبة الخاصة بالمعهد.

85. تنظيم الملتقى الوطني الأول حول التكوين في مهن الإعلام والمعلومة

انعقد يوم 23 أكتوبر 2015، بالرباط، الملتقى الوطني الأول حول التكوين في مهن الإعلام والمعلومة، تحت شعار "رهانات تجويدالتكوين في مجال الإعلام والمعلومة". وقد تميز هذا الملتقى بحضور حوالي 400 مشارك، من ضمنهم على الخصوص، عدد من الخبراء المغاربة والأجانب في مجال الإعلام والمعلومة وكذا عدد من الفاعلين والمكونين في القطاع. وقد شهد هذا الملتقى التوقيع على ثلاث على اتفاقيات للتعاون بين مؤسسات وطنية وأجنبية ترمي إلى النهوض بالتكوين في مختلف مجالات الإعلام والمعلومة. كما خلص الملتقى إلى عدة توصيات منها ضرورة وضع استراتيجية وطنية مندمجة للتكوين في مهن الإعلام والمعلومة، ووضع إطار مرجعي للمهن والكفاءات وإطار مرجعي للوظائف في هذه المهن بإشراك المهنيين والمشتغلين بالقطاع. كما تم إحداث قطب وطني في مجال التكوين والبحث في مهن الإعلام والمعلومة وإحداث مركز مشترك للدكتوراه، بالإضافة إلى مد الجسور بين المؤسسات التكوينية.

86. نشر دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال

تم يوم 23 أكتوبر 2015، بالرباط، تقديم ونشر دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال، وذلك على هامش انعقاد الملتقى الوطني الأول حول التكوين في مهن الإعلام والمعلومة. ويهدف هذا الدليل، الذي وضعته وزارة الاتصال بين أيدي الطلبة المهتمين والباحثين والمهنيين والفاعلين في القطاع والمكونين، إلى تكوين رؤية واضحة حول عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال في مختلف جهات المملكة.

87. تعزيز التكوين المستمر لفائدة الصحافيين

استمر العمل خلال سنة 2015 على تفعيل اتفاقية الإطار للشراكة حول التكوين الموقعة في أكتوبر 2012 بين وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف، هدفها التنظيم المشترك لدورات تكوينية لفائدة الصحافيين المهنيين وإعداد أبحاث ودراسات بشكل مشترك تهم قطاع الإعلام والاتصال.

88. تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين بالصحف الرقمية في عدد من الجهات

شهدت سنة 2015 تنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة العاملين بالصحف الرقمية في عدد من الجهات، حيث تم يومي 21 و22 أبريل 2015 تنظيم دورة تكوينية بالعيون لفائدة الصحافة الرقمية بمشاركة 22 صحافيا وصحافية يمثلون 12 موقعا صحفيا. كما تم يوم 16 ماي من نفس السنة تنظيم دورة تكوينية بطنجة حول "الحرية والمسؤولية في الصحافة الرقمية" بشراكة مع الإتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية. وتم يوم 10 أبريل 2015 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ونادي الصحافة بالصحراء من أجل تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحافيين. كما تم تنظيم دورات تكوينية أخرى لفائدة الصحافيين بالدار البيضاء وأكادير والداخلة.

89. حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة

لا يوجد في المغرب أي منع مهما كان نوعه لولوج التكوين في مهنة الصحافة. ذلك أن حرية ولوج التكوين متاح أمام توسع العرض التكويني في مهن الصحافة والإعلام والموزع على معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني.

90. اشتراط ولوج مهنة الصحافة باستكمال برنامج تكوين مستمر أو التوفر على شهادة جامعية أو ما يعادلها

نصت المادة الأولى من مشروع قانون رقم 13-89 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين على أن الصحافي المهني هو من يتوفر على أكثر من سنتين في مزاولة مهنة الصحافة مع قضاء برنامج معتمد للتكوين المستمر، أو سنة من مزاولة المهنة بالنسبة للحاصلين على شهادة من مستوى الإجازة على الأقل أو شهادة متخصصة في مجال الصحافة مسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي العام أو الخاص أو دبلوم معترف

بمعادلته لها. ومن شأن هذا المقتضى الإسهام في تطوير مهنة الصحافة وتخليقها والارتقاء بها عبر تثمين التكوين في المجال أو على الأقل في الحقول العلمية الأخرى.

الرفع من جودة الإعلام ودعم الهيآت الفاعلة فيه

91. تنظيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

بلغ العدد الإجمالي للترشيحات للظفر بالجائزة الوطنية الكبرى للصحافة في دورتها الثالثة عشر، برسم سنة 2015، في كافة الأصناف 125 ترشيحا، 27 ترشيحا في صنف التلفزة للتحقيق والوثائقي، و17 ترشيحا في صنف الإذاعة، و39 ترشيحا في صنف الصحافة المكتوبة، و11 ترشيحا في الصحافة الرقمية، و15 ترشيحا في صنف صحافة الوكالة، و9 ترشيحات في صنف الإنتاج الصحفي الأمازيغي، وترشيح واحد في صنف الإنتاج الصحفي الحساني و6 ترشيحات في صنف الصورة. هذا وقد بلغ عدد الترشيحات التي تم استبعادها من طرف اللجنة التنظيمية للجائزة بسبب عدم استيفائها للشروط التنظيمية المنصوص عليها في المرسوم المنظم للجائزة، 22 ترشيحا في مختلف الأصناف.

وقد أعلنت لجنة تحكيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، خلال حفل نظم في نونبر 2015 بالرباط، عن أسماء الفائزات والفائزين برسم الدورة الثالثة عشر لهذه الجائزة، وذلك بحضور عدد من الوزراء وشخصيات من عالم الإعلام والفكر والسياسة. وقد تميزت هذه الدورة بمنح الجوائز الخاصة بالأصناف الثلاثة الجديدة التي تم إحداثها سنة 2013 والتي تهم الإنتاج الصحفي الأمازيغي والإنتاج الصحفي الحساني والصحافة الرقمية.

92. تعزيز قدرات الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام وتثمين الشراكة معها

تفعيلا لمبدأ الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام التي نص عليها الفصل 12 من الدستور، أولت وزارة الاتصال برسم سنة 2015 أهمية كبيرة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والهيآت الفاعلة في مجالات قطاع الإعلام والاتصال. وانسجاما مع ذلك، عقدت الوزارة اتفاقيات شراكة مع كل من الفيدرالية المغربية لناشري الصحف من أجل إعداد دراسة حول مستوى ونسب المقروئية وسلسلة التوزيع لقطاع الصحافة بالمغرب، والتعاضدية الوطنية للفنانين من أجل دعم التغطية الصحية للفنانين المرتبطين بالقطاع، بالإضافة إلى النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة بهدف تنظيم أيام تواصلية وتحسيسية حول إصلاح منظومة حقوق التأليف. كما تم عقد اتفاقيات مع مركز الصحراء للإعلام والدراسات والأبحاث بالعيون، ونادي الصحافة بالصحراء، وكذا المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما ونادي منتجي السمعي البصري بالصحراء.

محور الحماية

يعنى هذا المحور اساسا بالآليات المتعلقة بحماية الصحافيين أثناء مزاولة عملهم المهني، وكذلك بالضمانات المتوفرة قانونيا وعمليا لهذه الحماية. وينص هذا المحور على أنه من واجب الدولة توفير الحماية للصحفيين، ضمانا لحرية الصحافة، مع الحرص على عدم إفلات مرتكبي الاعتداءات ضد الصحفيين من العقاب.

ضمان السلامة الجسدية

93. تراجع عدد حالات الاعتداء أو التضييق على الصحافيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 50٪ مقارنة مع سنة 2014

بحسب المعطيات الواردة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2015[3]، تراجعت الحالات التي تصنف ضمن خانة الاعتداء أو التضييق على الصحافيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 50٪ مقارنة مع سنة 2014، بحيث بلغ عدد الحالات 6 حالات فقط برسم سنة 2015 مقارنة بـ13 حالة سنة 2014. وقد بلغ مجموع الصحافيين الذين تعرضوا للاعتداء أو التضييق أثناء مزاولة عملهم، ضمن هذه الحالات، 9 صحافيين مقابل 14 سنة 2014. علما بأن سنة 2012 كانت قد سجلت الاعتداء أو التضييق على ما مجموعه 20 صحفي، مما يؤكد المنحى التراجعي لحالات الاعتداء على الصحفيين ويبرز تحسن شروط السلامة في ممارسة مهنة الصحافة ببلادنا.

معطيات	تقرير 2012	تقرير 2013	تقرير 2014	تقرير 2015
عدد حالات الاعتداء أو التضييق المسجلة	15	9	13	**6**
عدد الصحافيات والصحافيين الذين تعرضوا للاعتداء أو التضييق	20	14	14	**9**
الاعتداءات المسجلة ضد السلطات العمومية	7	5	11	**2**
الاعتداءات المسجلة ضد أشخاص ذاتيين أو مجهولين أو جهة أجنبية	8	4	2	**4**

*مقارنة بين معطيات 2012 و2013 و2014 و2015 حول الاعتداءات التي تعرض لها الصحافيون أثناء مزاولة المهنة، وفق التقارير التي أصدرتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

[3] تقارير النقابة الوطنية للصحافة المغربية برسم سنوات 2012 و2013 و2014 و2015 متاحة على موقع النقابة : http://www.snpm.org

94. إقرار آلية الشكاية والطعن وفتح تحقيق في حالات الاعتداء المشتكى بها

عرفت سنة 2015 تفعيل آلية الشكاية في قضايا الاعتداء على الصحافيين، وذلك في إطار تنزيل ما تم خلال سنة 2014 من تكليف المفتش العام بوزارة الاتصال كمخاطب رئيسي للصحافيين، قصد تلقي الشكايات المرتبطة بالاعتداءات عليهم أثناء أداء عملهم، وكذا قصد تتبع مآلها. كما تم الإعلان قبل ذلك عن الآلية المشتركة التي تم إرسائها سابقا بين وزارة الاتصال ووزارة العدل والحريات لتتبع أي اعتداء قد يقع الصحفيون ضحيته، وذلك بهدف النهوض بحرية الصحافة وتعزيز الحماية لفائدة الصحفيين أثناء ممارسة عملهم. كما تم بوزارة الاتصال سنة 2014 إطلاق نظام آلي لتدبير تلقي الشكايات (e-réclamation) المفتوح للعموم والذي يتيح كذلك للصحفيين إمكانية تقديم الشكايات.

95. اعتماد مقتضيات تشريعية لحماية الصحافيين من الاعتداء أثناء مزاولة المهنة

نصت الفقرة الرابعة من المادة السادسة لمشروع قانون الصحافة والنشر رقم 13-88، الذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 23 دجنبر 2015، على أنه "تلتزم السلطات العمومية بتوفير الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين من الاعتداء أثناء مزاولتهم مهنتهم". ويُعد هذا المقتضى تفعيلا عمليا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب" تحت رقم 163/68 الصادر بتاريخ 20 نونبر 2013، والذي يعتبر بأن "عمل الصحافيين كثيرا ما يعرضهم بشكل خاص لخطر التخويف والمضايقة والعنف"، و"يهيب بالدول أن تشجع على تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين لكي يقوموا بعملهم باستقلالية ودون تدخل لا موجب له، وذلك بوسائل منها (أ) التدابير التشريعية (...)". وللإشارة، فقد تضمن مشروع قانون رقم 13-90 بإحداث المجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون رقم 13-89 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين، عدة مقتضيات تهم تحسين الظروف القانونية والاجتماعية والمؤسساتية لاشتغال الصحافيين.

96. الغياب الكلي لحالات العنف الخطير أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في حق الصحافيين

تبعا للمؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحافيين التي تعتمدها المنظمات الدولية الناشطة في مجال حماية الصحافيين، وخلافا لبلدان أخرى، لم تسجل بالمغرب خلال سنة 2015، على غرار السنوات الأربع التي سبقتها، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحافيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحافيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو للسجن دون محاكمة أو للمتابعة أمام المحاكم العسكرية.

97. عدم صدور أي حكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية في حق الصحافيين

لم يصدر خلال سنة 2015 على غرار الثلاث سنوات التي سبقتها أي حكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية في حق الصحافيين. مع الإشارة إلى أنه خلال سنة 2015 صدر حكمان لا زالا ابتدائيين بالحبس موقوف التنفيذ والغرامة وحكم واحد أيضا ابتدائي بالحبس النافذ والغرامة.

98. غياب لجوء أي صحافي حامل لبطاقة الصحافة المهنية إلى المنفى بسبب الاضطهاد

لم يتم خلال سنة 2015، على غرار الثلاث سنوات التي سبقتها، تسجيل أية حالة للجوء أي صحفي حامل للبطاقة الصحفية للمنفى لتجنب المتابعة أو القمع أو الاضطهاد بسبب عمله الصحافي المهني. وتجدر الإشارة إلى أن حالة سبق أن أثارتها منظمة مراسلون بلا حدود تخص صحفيا مغربيا كان في وضعية اللجوء، قد تمت معالجتها وعاد الصحفي إلى المغرب.

غياب تدمير أو مصادرة وسائل الإعلام أو تجهيزاتها

99. عدم تسجيل أية حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية

على غرار الثلاث سنوات التي سبقتها، لم يتم خلال سنة 2015 تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية. كما لا يخضع مضمون الجرائد الورقية أو الرقمية أو القنوات أو الإذاعات لأي شكل من أشكال الرقابة القبلية أو البعدية.

100. عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة

لم تقرر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري خلال أربع سنوات متتالية، منذ سنة 2012، أية عقوبة تفضي إلى قطع بث محطة إذاعية سواء كانت عمومية أو خاصة، مما يعزز من حرية الإعلام الإذاعي. وللإشارة، فالمشهد الإعلامي المغربي يضم حاليا 18 محطة إذاعية خاصة، بالإضافة إلى 16 محطة إذاعية عمومية. ويتميز الخط التحريري لهذه الإذاعات الخاصة بتنوعه واستقلاليته.

101. عدم تسجيل أية حالة إغلاق موقع إخباري رقمي أو منع الولوج إليه بحكم قرار إداري

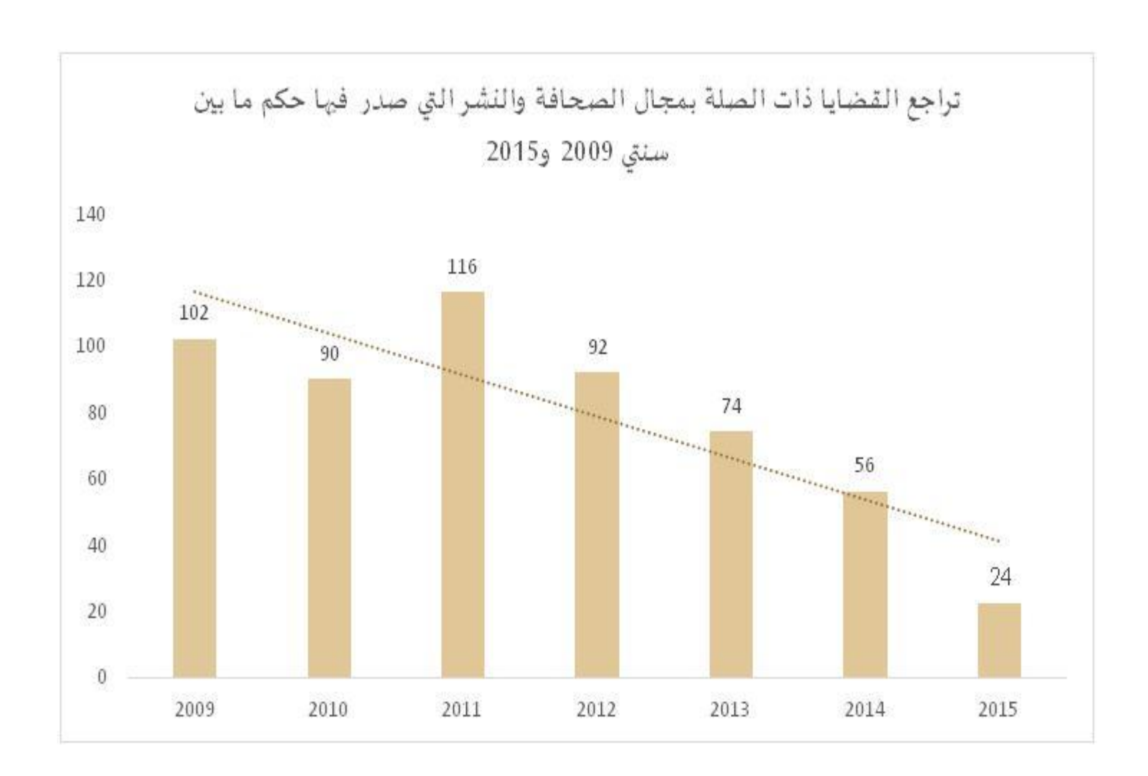
منذ سنة 2012، لم يتعرض أي من المواقع الرقمية، ومن ضمنها المواقع الإخبارية الرقمية، لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات، بحكم قرار إداري. مع الإشارة، إلى أن الحالة الوحيدة لإغلاق موقع رقمي تم تسجيلها في سنة 2014، وتتمثل في حالة الموقع الاكتروني الإخباري "لكم"، الذي أغلق بناءا على طلب تقدم به صاحب الموقع، علما بأنه أطلق بضعة أشهر بعد ذلك موقعا آخر تحت اسم "لكم 2". مع التذكير أنه يتواجد بالمغرب أزيد من 580 موقع رقمي إخباري وفي كل جهات المغرب، ولا يشترط التصريح لدى القضاء لإحداث موقع رقمي إخباري.

102. غياب أي حالة لسحب الاعتماد للصحافة الأجنبية المعتمدة خلال سنة 2015

منذ سنة 2012، وخلال أربع سنوات متتالية، تم تسجيل حالة وحيدة لسحب اعتماد صحفي معتمد، بتاريخ 4 أكتوبر 2012، وذلك على خلفية ارتكاب خطأ مهني جسيم. وللإشارة، فقد استمر الصحافي المعني في ممارسة عمله الصحفي لفائدة الوكالة الإخبارية الأجنبية التي كان يشتغل باسمها، بكل حرية. كما أن سحب الاعتماد الذي تم اتخاذه في حق هذا الصحافي، هم فقط الثلاث أشهر المتبقية من سنة 2012، ولم يكن شيء يمنعه من تقديم طلب اعتماده مجددا برسم السنة الموالية. مع الإشارة إلى أنه يتم بالمغرب سنويا اعتماد ما معدله 100 صحفي يمثلون منابر إعلامية أجنبية متعددة ومتنوعة، من وكالات أنباء وقنوات تلفزية وإذاعية وجرائد ورقية ورقمية.

103. تراجع عدد القضايا ذات الصلة بمجال الصحافة والنشر التي صدر فيها حكم من 116 قضية سنة 2011 إلى 24 قضية فقط سنة 2015

سُجل سنة 2015 تراجع في القضايا ذات الصلة بمجال الصحافة والنشر التي صدر فيها حكم إلى 24 قضية فقط مقابل 56 قضية سنة 2014 و74 قضية سنة 2013. ويبين الجدول التالي التراجع الهام لعدد القضايا مقارنة مع سنة 2009:



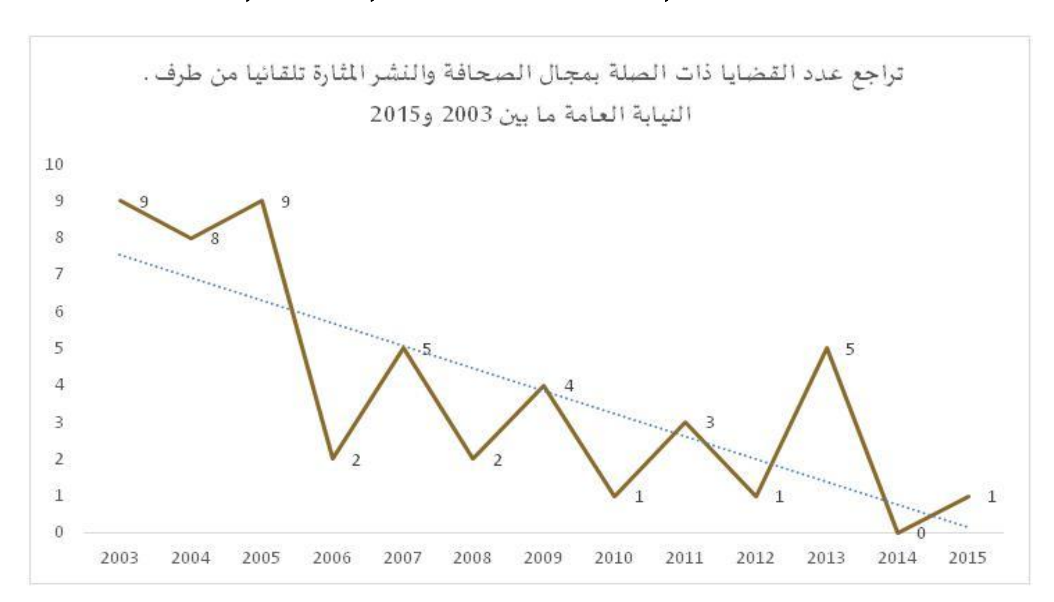
104. أزيد من نصف القضايا ذات العلاقة بالصحافة والنشر التي صدر فيها حكم سنة 2015 أفضت إلى الحكم بالحفظ أو بالبراءة أو بعدم قبول الشكاية أو بعدم الاختصاص أو ببطلان المتابعة

ضمن القضايا ذات العلاقة بمجال الصحافة والنشر التي صدر فيها حكم سنة 2015، والبالغ عددها 24 قضية، هناك 3 قضايا صدر فيها حكم بالبراءة، و6 بعدم قبول الشكاية المباشرة. كما تم حفظ 03 قضايا والحكم بعدم الاختصاص في قضية واحدة والحكم ببطلان المتابعة في قضية واحدة. أما العشرة قضايا المتبقية، فقد صدر فيها 7 أحكام بالغرامة فقط، وحكمين بالحبس موقوف التنفيذ والغرامة، وحكم واحد غير نهائي بالحبس النافذ والغرامة.

وقد اتسمت القرارات القضائية خلال الأربع سنوات الماضية، بالتوجه نحو إسقاط المتابعة في القضايا ذات الصلة بالصحافة والنشر، حيث أنه ضمن 403 قضية ذات الصلة بمجال النشر والصحافة المسجلة لدى المحاكم خلال الأربع سنوات الماضية، تم حفظ 58 قضية، وإسقاط الدعوى العمومية في 20 قضية، وبعدم قبول الشكاية المباشرة في 41 قضية، بالإضافة إلى الحكم بعدم الاختصاص أو ببطلان المتابعة في 6 قضايا، أي ما مجموعه 125، مما يعني أن حوالي ثلث القضايا المسجلة خلال الأربع سنوات الماضية لم تفض للمتابعة.

105. تراجع مستمر لعدد القضايا المثارة تلقائيا من طرف النيابة العامة

ضمن 106 قضية ذات الصلة بمجال الصحافة والنشر المسجلة سنة 2015، تمت إثارة قضية وحيدة تلقائيا من طرف النيابة العامة، ليبلغ بذلك عدد القضايا المثارة بهذا الشكل ما بين سنتي 2012 و2015 ما مجموعه 7 فقط، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الجنائية المعتمدة من طرف وزارة العدل والحريات في قضايا الصحافة والنشر والمبنية على التضييق من حالات تحريك الدعوى العمومية من طرف النيابات العامة تلقائيا وترك الأمر بناء على شكاية من المتضرر يقدمها أمام النيابة العامة أو مباشرة أمام هيئة الحكم



106. تكريس نهج التقليص من قيمة التعويضات باستثناء حالة موثقة واحدة

كانت قيمة التعويضات المقررة بموجب الأحكام الصادرة خلال سنة 2015 على غرار الثلاث سنوات السابقة ذات قيمة ملائمة ومعتدلة باستثناء حالة موثقة واحدة، حيث لم يُسجل إغلاق أية مقاولة صحفية بسبب حكم قضائي بالتعويض. وللإشارة، فقد عبرت وزارة الاتصال، في إطار إعداد مشروع قانون الصحافة والنشر، عن انفتاحها على كل المقترحات الوجيهة الرامية إلى تقنين عقوبة التعويض حتى لا تنعكس بشكل سلبي على المقاولات الصحفية. كما تفادت الوزارة الأخذ بالمقترح الذي تضمنته خلاصات الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع الصادرة سنة 2012، الذي يدعو إلى تحديد سقف للتعويض في 20٪ من رقم معاملات المقاولة الإعلامية، والذي من شأنه التأثير على توازناتها المالية وتهديدها بالإغلاق في حالة خمس أحكام متقاربة.

107. عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستدعاءات أو الإجراءات القانونية ضد الصحافيين أو وسائل الإعلام

108. إعمال قانون الصحافة أساسا في المنازعات ذات الصلة بمجال الصحافة

تمت إثارة أغلب القضايا المتعلقة بمجال الصحافة والنشر والتي سٌجلت خلال السنوات الأربع الماضية، بموجب قانون الصحافة والنشر.

109. تشجيع الصلح بين الأطراف في المنازعات الصحافية

يتسم الاجتهاد القضائي في مجال القضايا المتعلقة بالصحافة بالمغرب بإفساح المجال غالبا أمام المتقاضين لنهج خيار الصلح. وللإشارة، فإن مشروع قانون رقم 13-90 بإحداث المجلس الوطني للصحافة خول لهذا المجلس صلاحيات الوساطة والتحكيم، وهو الأمر الذي سيمكن وفق تجارب دولية مقارنة، من معالجة عدد من المنازعات بين الصحافيين أو بين الصحافيين والأغيار دون اللجوء للقضاء.

محور المرأة في الإعلام

110. تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري من أجل محاربة التمييز وبث الصور النمطية السلبية ضد المرأة

صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 غشت 2015 مشروع قانون رقم 13-83 بتتميم المواد 2 و8 و9 من القانون 77.03 بمقتضيات تمنع الإشهار الذي يتضمن إساءة للمرأة أو ينطوي على رسالة من طبيعتها بث صور نمطية سلبية أو تكرس دونيتها أو تروج للتمييز بسبب جنسها، وتحث متعهدي الاتصال السمعي البصري على المساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس، بما في ذلك الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، والنهوض بثقافة المساواة بين الجنسين، كما تمنع التحريض المباشر أو غير المباشر ضد المرأة أو الحط من كرامتها. ويحث المشروع متعهدي الاتصال السمعي البصري على النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين والمساهمة في محاربة التمييز بسبب الجنس مع الحرص على احترام مبدا المناصفة في المشاركة في كل البرامج ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

111. تطور حضور الشخصيات العمومية النسائية في وسائل الاتصال السمعي البصري

سجلت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية تطورا خلال الفصل الثاني من سنة 2015، حيث بلغت نسبة الحضور في مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري 10.05 بالمائة مقابل نسبة الحضور بلغت 9,83 في المائة سنة 2014 و 5 في المائة مع نفس الفترة من سنة 2013، بحسب بيانات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. في ذات السياق بلغت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية خلال الفصل الثاني من 2015 بالقناة الأولى 12.98 بالمائة والقناة الثانية 13.61 بالمائة. وبحسب تقرير الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بلغت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية خلال الفصل الأول من سنة 2015 نسبة 12.95 بالمائة في مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري وبلغت نسبة حضور النساء 15.63 بالمائة في القناة الأولى و21.85 بالمائة بالقناة الثانية.و 15.22 بالمائة بالقناة الأمازيغية.

112. إعداد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية لمشروع ميثاق لإرساء قيم المساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام

بعد اعتماد القناة الثانية لميثاق لتحسين صورة المرأة في برامجها ودعم مكانتها في المجتمع خلال سنة 2014، تنكب حاليا الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية على إعداد مشروع ميثاق يهدف إلى إرساء قيم المساواة وتحسين صورةالمرأة عبر قنوات ومحطات الشركة.

113. تتبع واقع صورة المرأة في الإعلام

شاركت وزارة الاتصال في أشغال الدورة 59 للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك في مارس 2015. وتمحورت أشغال هذه الدورة حول "تقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين +20"، من خلال استعراض المنجزات المحرزة بعد اعتماد إعلان بيجين في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، والوقوف على مختلف التحديات والعراقيل القائمة، إضافة إلى تدارس سبل تحقيق المساواة وتمكين المرأة في إطار خطة التنمية لما

بعد 2015. وفي هذا الإطار، تم تقديم المقاربة المغربية بخصوص "محاربة الصور النمطية القائمة على أساس النوع من خلال الوسائل السمعية البصرية عبر إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي السمعي البصري، والرصد لمحتوى البرامج السمعية والبصرية. وتم كذلك إبراز القيمة المضافة المتعلقة بالمراجعة الجزئية لقانون 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، من خلال إدراج مكافحة التمييز والصور النمطية القائمة على أساس النوع، وتعزيز ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة.

114. إعداد دليل الصور النمطية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحافيين

انطلق برنامج المساعدة التقنية، الذي يندرج في إطار دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام"، في 16 يونيو 2015. وتشتغل حاليا مصالح وزارة الاتصال على إعداد دفتر تحملات الدليل، مع برمجة تنفيذ هذا المشروع خلال النصف الأول من سنة 2016. كما سيتم تنظيم دورات تكوينية في النصف الثاني من سنة 2016لفائدة مهنيي الإعلام من أجل التعريف بمضامين الدليل، وكذا التحسيس بقيم المساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام .

115. تعزيز الحضور النسائي في الإعلام

في إطار الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز قدرات النساء الصحفيات والعمل على تسهيل توليهن مناصب المسؤولية، تعمل وزارة الاتصال على:

- فتح نقاش حول قضايا المرأة الصحفية وخاصة معيقات ولوجهن لمراكز القرار؛
- إعداد دراسة حول "مكانة المرأة الصحفية في المشهد الإعلامي" بهدف تعزيز الحضور النسائي في الإعلام؛
- نشر دوريات من أجل القضاء على الصور النمطية حسب الجنس في الإنتاجات التلفزية والإذاعية؛
- الاهتمام بالتكوين الأساسي والمستمر للعاملين بقطاع الإعلام في مجال المساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام.

لائحة المؤشرات

محور الحرية

1. مصادقة الحكومة على مشروع قانون الصحافة والنشر
2. مصادقة البرلمان على مشروعي قانوني المجلس الوطني للصحافة والنظام الأساسي للصحفيين المهنيين
3. تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة
4. تعزيز الضمانات القانونية لحرية الصحافة
5. تفعيل المرصد الإفريقي لحرية الصحافة في إطار التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية كوت ديفوار
6. التفاعل المستمر مع المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحرية الصحافة
7. إلغاء التجريم المفضي إلى السجن في قضايا القذف
8. الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض عن الضرر في مشروع مدونة الصحافة والنشر
9. عرض مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات أمام المؤسسة التشريعية
10. إقرار حق الصحفي في الحصول على المعلومات والتأكيد على الجزاء في حالة رفض الإدارة الادلاء بها
11. تعزيز نشر المعلومات العمومية
12. تعزيز شفافية الولوج إلى المعلومات العمومية عن طريق احترام المعايير المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في البوابة الوطنية
13. إطلاق البوابة الوطنية حول الصحراء المغربية كمنصة للمعلومة العمومية حول الصحراء www.sahara.gov.ma
14. تكريس حرية تأسيس المواقع الرقمية الإخبارية
15. إرساء الضمانات القانونية لحرية الصحافة الرقمية
16. 262 تصريح بإحداث مواقع رقمية إخبارية
17. ارتفاع عدد المواقع الرقمية الإخبارية التي تحمل اسم النطاق المغربي ".ma".

18. تعزيز الحماية المهنية للصحافيين المشتغلين بالصحافة الرقمية عبر بطاقة الصحافة المهنية
19. 14 مديرة مسؤولة عن الصحف الرقمية
20. انطلاق الدعم العمومي للصحافة الرقمية وفق مبادئ الشفافية والحياد واالتعددية
21. ارتفاع عدد المشتركين في حظيرة الإنترنت بنسبة 63,54٪
22. تعزيز الولوج إلى خدمات الأنترنت
23. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنيت"
24. إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر في مشروع مدونة الصحافة والنشر
25. لم تسجل أية حالة إدارية أو قضائية في سنة 2015 لمطالبة صحافي بالكشف عن مصادر خبره
26. عدم تسجيل أية حالة للتنصت على الصحافيين أو الوضع تحت المراقبة
27. استثناء المغرب من قائمة الحكومات التي طلبت من "تويتر" الحصول على معلومات تخص مستعملي هذه الشبكات
28. 94 صحفي أجنبي معتمد في المغرب
29. الاستجابة ل 1205 طلب رخصة تصوير
30. الاستجابة لـ 1585 طلب استيراد مطبوعات أجنبية
31. تكريس حرية النشر الأجنبي

محور التعددية

32. ضمان حرية تنقل الصحافيين من وسائل الإعلام الأجنبية
33. تعزيز تنوع المشهد الإعلامي الوطني
34. ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار في وسائل الإعلام
35. تنزيل عقد البرنامج الجديد لدعم الصحافة الوطنية
36. استفادة 69 منبرا إعلاميا من الشطر الثاني من الدعم المباشر الأساسي برسم سنة 2014 والشطر الأول من الدعم برسم سنة 2015
37. ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم العمومي
38. بلورة إطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي للصحافة الرقمية
39. نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي
40. استمرار العمل بإعفاءات ضريبية بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي البصري

41. العمل على ضمان الشفافية في قطاع الإشهار
42. تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية
43. إصدار 25 عنوانا جديدا سنة 2015
44. ارتفاع نسب مشاهدة قنوات الشركات الوطنية في وقت الذروة
45. تعزيز الانتاج الاخباري لوكالة المغرب العربي للأنباء
46. حرية طبع وتوزيع الصحف
47. الترخيص وتخصيص طيف الموجات الراديوكهربائية
48. تعزيز الإطار القانوني للاتصال السمعي البصري
49. إنجاح مخطط الانتقال نحو البث التلفزي الرقمي
50. المصادقة على الإطار القانوني لتأطير التحول نحو البث التلفزي الرقمي
51. تعزيز الحضور الدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء
52. تعزيز التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي
53. تعزيز التعددية المدنية في الإعلام السمعي البصري العمومي
54. 22 بالمائة من المتدخلين خلال الانتخابات الجماعية والجهوية لسنة 2015 نساء
55. تعزيز التعددية والخدمة العمومية في الاعلام السمعي البصري العمومي
56. تقوية اللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام
57. دعم التنوع الثقافي في السينما الوطنية

محور الاستقلالية

58. عدم تسجيل أية حالة مس للسلطة التنفيذية باستقلالية وسائل الإعلام
59. احترام استقلالية وسائل الإعلام العمومية والخاصة المستفيدة من الدعم
60. تسجيل حالة وحيدة موثقة لسحب الإشهار بدعوى الخلاف مع الخط التحريري
61. مسطرة إصدار المطبوعات الدورية أو الصحف الرقمية قائمة على التصريح لدى القضاء وليس على الترخيص وبدون أي تدخل للسلطة التنفيذية
62. إرساء آلية تعليل قرارات منح بطاقات الصحافة مع تخويل إمكانية الطعن
63. إناطة اختصاص منح بطاقة الصحافة بالمجلس الوطني للصحافة وجعل سحبها من اختصاص المجلس أو القضاء بدل الإدارة
64. نشر قائمة الصحافيين الحاصلين على البطاقة المهنية برسم سنة 2015
65. إقرار مشروع قانون بإحداث المجلس الوطني للصحافة

66. تعزيز أنظمة التقنين المستقلة والشفافة للإعلام السمعي البصري
67. تعزيز نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية
68. تعزيز نظام تنافسي في ولوج شركات الانتاج الخاصة إلى الإعلام العمومي
69. التفاعل مع الملاحظات المثارة حول عدد من البرامج وتفعيل دور لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية
70. النهوض بأخلاقيات المهنة في المجال الصحفي عبر المجلس الوطني للصحافة
71. تنصيب المجلس المشترك للتدبير بوكالة المغرب العربي للأنباء
72. تفعيل مؤسسة الوسيط وإقرار ميثاق استخدام الموارد المعلوماتية داخل وكالة المغرب العربي للأنباء
73. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحافيين
74. 51 مذكرة من طرف 29 هيئة، حصيلة ترافع الهيآت المهنية بخصوص مشروع مدونة الصحافة والنشر
75. تنزيل عدد من توصيات الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الرقمية
76. التفاعل مع عدد من التوصيات التي تضمنها تقرير المهمة الاستطلاعية لقنوات الإعلام العمومي
77. تفعيل عدد من التوصيات الصادرة عن اللقاء الدراسي حول "النهوض بالإنتاج السمعي البصري الوطني"
78. إرساء دعم اجتماعي تكميلي لفائدة الصحافيين المهنيين المشتغلين بقطاع الصحافة المكتوبة
79. إعداد دراسة حول أجور الصحافيين بالصحافة المكتوبة
80. إحداث "خيمة الصحافة" بمدينة العيون كمركز سوسيو-ثقافي لفائدة الصحافيين
81. إنطلاق إجراءات بناء مركز جهوي لاستقبال وتكوين الصحافيين بوجدة
82. تنوع العرض التكويني في مجال الإعلام والاتصال
83. تقوية العرض التكويني بالمعهد العالي للإعلام والاتصال
84. الارتقاء بالمستوى الإداري والبيداغوجي للمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما
85. تنظيم الملتقى الوطني الأول حول التكوين في مهن الإعلام والمعلومة
86. نشر دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال
87. تعزيز التكوين المستمر لفائدة الصحافيين
88. تنظيم دورات تكوينية لفائدة العاملين بالصحف الرقمية في عدد من الجهات
89. حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة

90. اشتراط ولوج مهنة الصحافة باستكمال برنامج تكوين مستمر أو التوفر على شهادة جامعية أو ما يعادلها
91. تنظيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة
92. تعزيز قدرات الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام وتثمين الشراكة معها

محور الحماية

93. تراجع عدد حالات الاعتداء أو التضييق على الصحافيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 50٪ مقارنة مع سنة 2014
94. إقرار آلية الشكاية والطعن وفتح تحقيق في حالات الاعتداء المشتكى بها
95. اعتماد مقتضيات تشريعية لحماية الصحافيين من الاعتداء أثناء مزاولة المهنة
96. الغياب الكلي لحالات العنف الخطير أو الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان في حق الصحافيين
97. عدم صدور أي حكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية في حق الصحافيين
98. غياب لجوء أي صحافي حامل لبطاقة الصحافة المهنية إلى المنفى بسبب الاضطهاد
99. عدم تسجيل أية حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية
100. عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة
101. عدم تسجيل أية حالة إغلاق موقع إخباري رقمي أو منع الولوج إليه بحكم قرار إداري
102. غياب أي حالة لسحب الاعتماد للصحافة الأجنبية المعتمدة خلال سنة 2015
103. تراجع عدد القضايا ذات الصلة بمجال الصحافة والنشر التي صدر فيها حكم من 116 قضية سنة 2011 إلى 24 قضية فقط سنة 2015
104. أزيد من نصف القضايا ذات العلاقة بالصحافة والنشر التي صدر فيها حكم سنة 2015 أفضت إلى الحكم بالحفظ أو بالبراءة أو بعدم قبول الشكاية أو بعدم الاختصاص أو ببطلان المتابعة
105. تراجع مستمر لعدد القضايا المثارة تلقائيا من طرف النيابة العامة
106. تكريس نهج التقليص من قيمة التعويضات باستثناء حالة موثقة واحدة
107. عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستدعاءات أو الإجراءات القانونية ضد الصحافيين أو وسائل الإعلام
108. إعمال قانون الصحافة أساسا في المنازعات ذات الصلة بمجال الصحافة
109. تشجيع الصلح بين الأطراف في المنازعات الصحافية

محور المرأة في الإعلام

110. تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري من أجل محاربة التمييز وبث الصور النمطية السلبية ضد المرأة

111. تطور حضور الشخصيات العمومية النسائية في وسائل الاتصال السمعي البصري

112. إعداد الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية لمشروع ميثاق لإرساء قيم المساواة وتحسين صورة المرأة في الإعلام

113. تتبع واقع صورة المرأة في الإعلام

114. إعداد دليل الصور النمطية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحافيين

115. تعزيز الحضور النسائي في الإعلام

الملاحق

المعطيات الخاصة ببطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2015

المعطيات الخاصة بالصحافة المعتمدة برسم سنة 2015

التعددية السياسية: تطور المدد الزمنية الإجمالية بحسب الهيأة العليا من 2011 إلى النصف الأول من 2015

الإحصائيات السنوية لمنتوج وكالة المغرب العربي للأنباء برسم سنة 2015

الجرائد المستفيدة من الدعم العمومي وفقا لقرار اللجنة الثنائية

الجرائد المستفيدة من الإعلانات الإدارية برسم سنة 2015

لائحة الإذاعات الخاصة

جدول خاص بالإصدارات الجديدة خلال سنة 2015

لائحة الجرائد الحزبية

لائحة الجرائد الجهوية مع متم سنة 2015

جدول خاص بتصاريح إنشاء المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى نهاية 2015

مواقع ذات صلة

مذكرة حول مشروع مدونة الصحافة والنشر (صيغة 2015)

المعطيات الخاصة ببطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2015

الصنف	صحافي مهني		صحافي متدرب		كاريكاتوريست		مصور		تقني		مخرج		المجموع		المجموع العام
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
يوميات	310	115	36	32	1		30	1					377	148	**525**
أسبوعيات	92	30	8	4			11						111	34	**145**
أسبوعيات جهوية	20	5	5	4									25	9	**34**
شهريات	24	32	9	5			2						35	37	**72**
شهريات جهوية	65	16	10	9			7						82	25	**107**
صحافة إلكترونية	39	7	31	12			9						79	19	**98**
السمعي البصري	241	218	6	7			128	3	123	32	46	5	544	265	**809**
إذاعات خاصة	71	39	26	22									97	61	**158**
وكالة المغرب العربي للأنباء	99	59	13	4			7						119	63	**182**
شركات الإنتاج	14	4	3	2			13	2			1		31	8	**39**
الصحفيون في وضعية Freelance	65	8	14	14			9						88	22	**110**
المصورون الصحفيون بوزارة الاتصال							3						3	0	**3**
Total général	**1040**	**533**	**161**	**115**	**1**		**219**	**6**	**123**	**32**	**47**	**5**	**1214**	**543**	**2282**

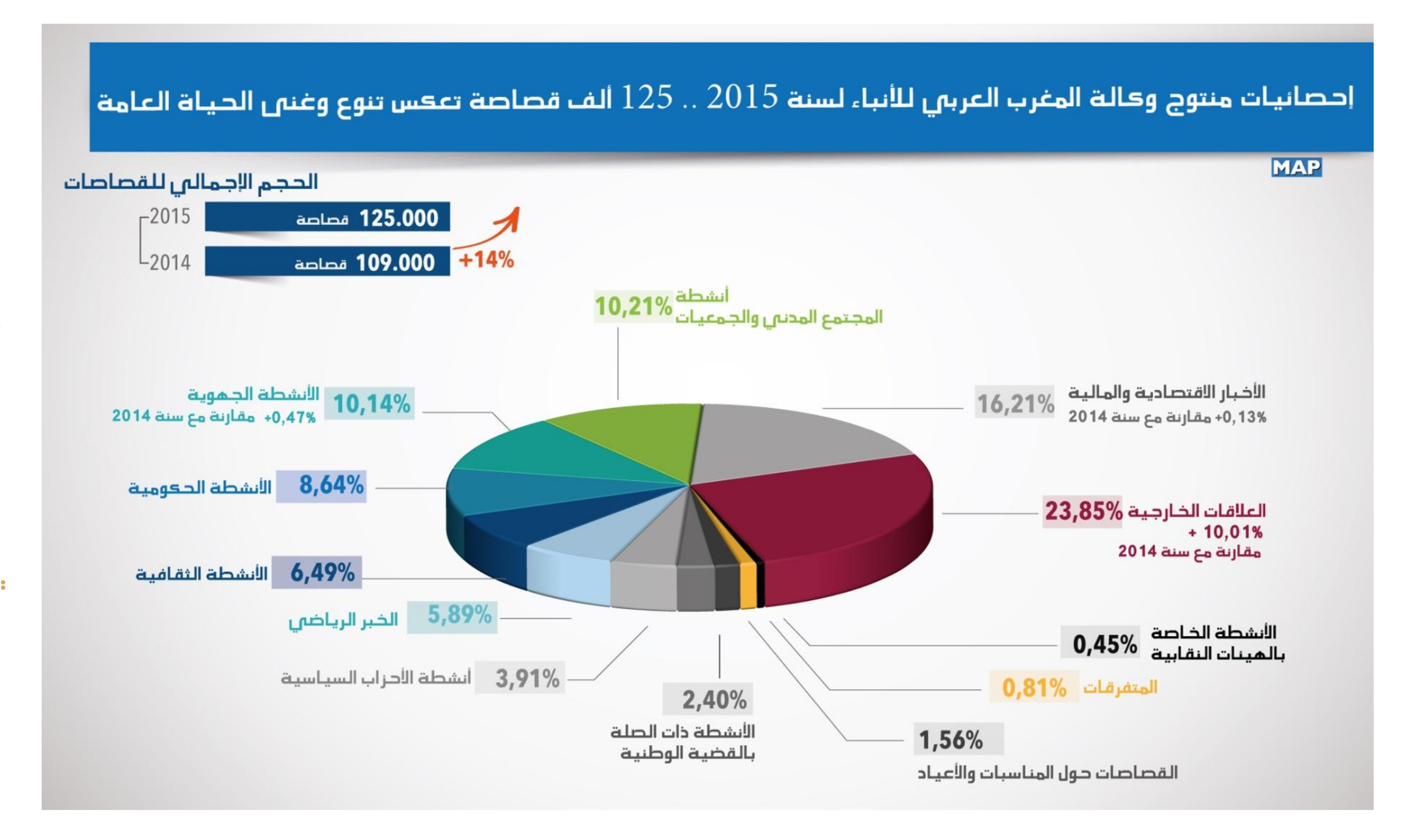
المعطيات الخاصة بالصحافة المعتمدة برسم سنة 2015

وسائل الإعلام	عدد الصحافيين المعتمدين	المغاربة	الأجانب
وكالات الأنباء(11 وكالة)	31	19	12
وكالات الصور (3 وكالة)	3	1	2
القنوات التلفزية(21 قناة)	33	23	10
الإذاعات (3 إذاعات)	4	2	2
الصحافة المكتوبة (18 جريدة ومجلة)	20	7	13
المواقع الإلكترونية (3 مواقع)	3	1	2
المجموع	**94**	**53**	**41**

التعددية السياسية : تطور المدد الزمنية الإجمالية بحسب الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري من سنة 2011 إلى نهاية سنة 2014

السنة	الحكومة مدة	مدة أحزاب الأغلبية	مدة أحزاب المعارضة	مدة الأحزاب غير الممثلة	% الحكومة	% أحزاب الأغلبية	% أحزاب المعارضة	% الأحزاب غير الممثلة	المجموع
2011	147:04:39	248:03:00	165:42:07	25:42:22	**25,08%**	**42,29%**	**28,25%**	**4,38%**	586:32:08
2012	296:24:52	196:47:06	254:27:27	32:38:01	**37,99%**	**25,22%**	**32,61%**	**4,18%**	780:17:26
2013	254:29:56	270:21:40	283:47:26	33:55:55	**30,20%**	**32,09%**	**33,68%**	**4,03%**	842:34:57
2014	247:01:54	196:44:00	252:59:45	15:56:55	**34,66%**	**27,60%**	**35,50%**	**2,24%**	712:42:34

الإحصائيات السنوية لمنتوج وكالة المغرب العربي للأنباء برسم سنة 2015



الجرائد المستفيدة من الدعم العمومي بحسب قرارات اللجنة الثنائية وإعمالا للآلية احتساب الدعم الجديدة (تكلفة الإنتاج+كتلة الأجور)

دعم الصحافة المكتوبة الورقية برسم الشطر الثاني عن 2014 والشطر الأول عن 2015

المنبر	الصنف	وثيرة الصدور	المبلغ المقرر للدعم
الأحداث المغربية	وطني	يومي	1 650 000,00
L'Opinion	وطني	يومي	2 350 000,00
العلم	وطني	يومي	1 975 000,00
Al Bayane	وطني	يومي	1 625 000,00
بيان اليوم	وطني	يومي	1 625 000,00
رسالة الامة	وطني	يومي	1 625 000,00
L'Économiste	وطني	يومي	1 800 000,00
الصباح	وطني	يومي	2 700 000,00
التجديد	وطني	يومي	1 450 000,00
الوطن الان	وطني	أسبوعي	700 000,00
الايام	وطني	أسبوعي	1 750 000,00
La Vie Économique	وطني	أسبوعي	1 750 000,00
Maroc Hebdo	وطني	أسبوعي	1 575 000,00
ملفات تادلة	جهوي	نصف شهري	375 000,00
العالم الامازيغي	وطني	شهري	300 000,00
الاتحاد الاشتراكي	وطني	يومي	1 975 000,00
Libération	وطني	يومي	1 275 000,00
Le Matin du Sahara	وطني	يومي	2 350 000,00
المغربية	وطني	يومي	1 450 000,00
Aujourd'hui le Maroc	وطني	يومي	750 000,00
النهار المغربية	وطني	يومي	1 100 000,00
Tel Quel	وطني	أسبوعي	1 750 000,00
Challenge Hebdo	وطني	أسبوعي	1 750 000,00
أصداء	وطني	أسبوعي	400 000,00
الشمال 2000	جهوي	أسبوعي	375 000,00
le journal de Tanger	جهوي	أسبوعي	375 000,00
فضاء الحوار	جهوي	أسبوعي	138 015,00
Version Homme	وطني	شهري	300 000,00
Économie et Entreprise	وطني	شهري	225 000,00
La nouvelle Tribune	وطني	أسبوعي	1 050 000,00
المنبر الاشتراكي	وطني	شهري	300 000,00
المساء	وطني	يومي	2 700 000,00
المنتدى	وطني	أسبوعي	256 000,00
تمودة تطوان	جهوي	أسبوعي	200 000,00

المنبر	الصنف	وثيرة الصدور	المبلغ المقرر للدعم
حقائق جهوية	جهوي	نصف شهري	95 000,00
شباب العرب	جهوي	نصف شهري	25 000,00
الصفاء	جهوي	شهري	60 000,00
صدى تاونات	جهوي	نصف شهري	7 150,00
Le Reporter	وطني	أسبوعي	1 225 000,00
finances news	وطني	أسبوعي	1 125 000,00
للافاطمة	وطني	شهري	650 000,00
Femmes du Maroc	وطني	شهري	475 000,00
نساء من المغرب	وطني	شهري	475 000,00
الإصلاح والتنمية	وطني	أسبوعي	300 000,00
المنتخب	وطني	نصف أسبوعي	750 000,00
La vérité	وطني	أسبوعي	400 000,00
العالم الرياضي	وطني	أسبوعي	200 000,00
الحركة	وطني	يومي	1 275 000,00
المنعطف	وطني	يومي	925 000,00
المشعل الأسبوعية	وطني	أسبوعي	1 050 000,00
أخبار اليوم المغربية	وطني	يومي	2 350 000,00
L'Observateur du Maroc	وطني	أسبوعي	1 225 000,00
مغرب اليوم الجديد	وطني	أسبوعي	750 000,00
الانتفاضة	جهوي	نصف شهري	25 000,00
الأسبوع الصحفي	وطني	أسبوعي	1 009 566,25
FEMINA Mag	وطني	شهري	300 000,00
مجلة بسمة	وطني	شهري	475 000,00
LES INSPIRATIONS ECO	وطني	يومي	1 625 000,00
النهج الديمقراطي	وطني	شهري	300 000,00
La Dépêche de Tanger	جهوي	أسبوعي	138 750,00
أفريك نيوز	جهوي	نصف شهري	95 000,00
الحدث الشرقي	جهوي	أسبوعي	25 000,00
الامل المغربية	وطني	أسبوعي	300 000,00
مراكش الإخبارية	جهوي	نصف شهري	287 500,00
مغرب الأصالة و المواطنة	جهوي	نصف شهري	68 750,00
الجهات المغربية	جهوي	نصف شهري	60 000,00
ZAMANE	وطني	شهري	300 000,00
La voix du centre	وطني	أسبوعي	300 000,00

ملاحظة:

الجرائد التي باللون الرمادي لم تستفد من الدعم نظرا لعدم تقديم ملف تجديد رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أو نظرا لعدم ملائمتهم مع متضيات عقد البرنامج

دعم الصحافة المكتوبة-الورقية برسم الشطر الأول من سنة 2015 بالنسبة للجرائد التي حصلت على رقم اللجنة الثنائية في نفس سنة 2015

المنبر	الصنف	وثيرة الصدور	المبلغ المقرر للدعم
الأخبار	وطني	يومي	1 725 000,00
الحقيقة	جهوي	نصف شهري	41 250,00
شالة	جهوي	نصف شهري	41 250,00
فكيك صوت الجنوب الشرقي	جهوي	شهري	60 000,00
السبيل	وطني	نصف شهري	150 000,00
الوسط	وطني	أسبوعي	225 000,00

دعم الصحافة المكتوبة-الإلكترونية برسم سنة 2015

المنبر	الصنف	المبلغ المقرر للدعم
هسبريس	وطني	600 000,00
هبة بريس	وطني	200 000,00

الجرائد المستفيدة من الإعلانات الإدارية برسم سنة 2015

المنشأة الصحفيـة	عدد الإعلانــات
العلـــم	174
الاتحاد الاشتراكي	164
رسالة الأمة	309
الصحراء المغربية	490
المنعطف	248
الحركة	267
التجديد	419
أخبار اليوم	340
النهار المغربية	281
بيان اليوم	280
الإصلاح و التنمية	143
الأسبوع الصحفي	166
Le Matin	329
L'Opinion	178
Libération	119
Al Bayane	100
AUJOURD'HUI LE MAROC	131
Les Eco	257
L'Etendard	210
المجمـــــوع	**4605**

لائحة الإذاعات الخاصة

الإذاعات الخاصة	الموقع الالكتروني
إذاعة ميدي 1	www.medi1.com
راديو سوا	www.radiosawa.com
إذاعة أطلنتيك	www.atlanticradio.com
هيت راديو	www.hitradio.ma
أصوات إف إم	www.aswat.ma
إم إف إم أطلس	www.mfmradio.ma
إم إف إم سايس	www.mfmradio.ma
إم إف إم سوس	www.mfmradio.ma
إذاعة كازا إف إم	www.mfmradio.ma
إم إف إم الشرق	www.mfmradio.ma
إم إف إم الصحراء	www.mfmradio.ma
شدى إف إم	www.chadafm.net
راديو بلوس أكادير	www.radioplus.ma
راديو بلوس مراكش	www.radioplus.ma
كاب راديو	www.capradio.ma
لوكس راديو	www.luxeradio.ma
راديو مارس	www.radiomars.ma
راديو ميد	www.medradio.ma
مدينة إف إم	www.medinafm.ma

جدول خاص بالإصدارات الجديدة خلال سنة 2015

المنبر	اللغة	الدورية	الصنف	المدينة
أخبار أزمور	العربية	شهرية	إخبارية عامة	أزمور
آخر ساعة	العربية	يومية	إخبارية عامة	الدار البيضاء
آسفي الآن	العربية	نصف شهرية	إخبارية جهوية	آسفي
أصداء المدينة	العربية	شهرية	إخبارية عامة	الجديدة
أصداء الوطن	العربية	نصف شهرية	إخبارية عامة	بني ملال
أفكار	العربية والفرنسية	شهرية	إخبارية عامة	الرباط
الخبر الجماعي	العربية	شهرية	إخبارية عامة	خريبكة
المسيرة المغربية	العربية والفرنسية	نصف شهرية	شؤون الجمعيات والمجتمع المدني	سلا
الموجة الثقافية	العربية والفرنسية والاسبانية	شهرية	الشؤون الثقافية المغربية والعربية والعالمية	الفقيه بن صالح
النحال المغربي	العربية والفرنسية	فصلية	شؤون قطاع تربية النحل	مكناس
الولاء المغربية	العربية والفرنسية	شهرية	إخبارية عامة	الدار البيضاء
أنباء الآن	العربية	نصف شهرية	إخبارية عامة	الدار البيضاء
بلادي نيوز	العربية	أسبوعية	إخبارية عامة	الرباط
صدى الأحداث	العربية	شهرية	إخبارية عامة	الدار البيضاء
صنهاجة	العربية	شهرية	إخبارية جهوية	تارجيست
مجلة التعليم العتيق	العربية	شهرية	شؤون التعليم العتيق وخريجيه	تيزنيت
ملتقى السائق	العربية والفرنسية والاسبانية	شهرية	تهم شؤون السائقين المهنيين	طنجة
مواطنون بلا حدود	العربية	شهرية	إخبارية عامة	سلا
أنفو بريس أون لاين تي في	العربية	شهرية	إخبارية عامة	الرباط
Immo Magazine Reseau	الفرنسية	شهرية	تعنى بمواضيع العقار والهندسة والتخطيط	الدار البيضاء
La Dépeche Du Maroc	الفرنسية	أسبوعية	إخبارية عامة	الرباط
Leaders Magazine	الفرنسية	كل شهرين	شؤون القادة والمقاولين المغاربة	الدار البيضاء
Libre Entreprise	الفرنسية	فصلية	المجال الاقتصادي والمقاولاتي	الدار البيضاء

المنبر	اللغة	الدورية	الصنف	المدينة
Nafs Magazine Maroc	الفرنسية	كل شهرين	المجال النفسي/السيكولوجي/ والتنمية الذاتية	الدار البيضاء
Din Wa Dunia	الفرنسية	شهرية	دينية وثقافية	الرباط

لائحة الجرائد الحزبية

الصادرة باللغة العربية

اسم الجريدة	المدير المسؤول	الانتماء	طريقة النشر	مكان الصدور
العلم	عبد الله البقالي	حزب الاستقلال	يومية	الرباط
الاتحاد الاشتراكي	الحبيب المالكي	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	يومية	الدار البيضاء
رسالة الأمة	عبد العزيز الميموني	حزب الاتحاد الدستوري	يومية	الدار البيضاء
بيان اليوم	محتات الرقاص	حزب التقدم و الاشتراكية	يومية	الدار البيضاء
الحركة	علي اشبان	حزب الحركة الشعبية	يومية	الرباط
المنعطف	عمر الحسني	حزب جبهة القوى الديمقراطية	يومية	الرباط
الإصلاح و التنمية	عبد الرحمان الكوهن	حزب الإصلاح و التنمية	أسبوعية	الرباط
النهج الديمقراطي	المصطفى براهمة	حزب النهج الديمقراطي	شهرية	الدار البيضاء
جريدة الأمل المغربية	محمد باني ولد بركة	حزب الأمل	أسبوعية	الدار البيضاء
الوسط	البلعمشي أحمد يكن	حزب الوسط الاجتماعي	أسبوعية	الدار البيضاء
العدالة الاجتماعية	مصطفى منيغ	حزب الحرية و العدالة الاجتماعية	أسبوعية	الدار البيضاء

الصادرة باللغة الفرنسية

اسم الجريدة	المدير المسؤول	الانتماء	طريقة النشر	مكان الصدور
L'OPINION	جمال حجام	حزب الاستقلال	يومية	الرباط
LIBERATION	الحبيب المالكي	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	يومية	الدار البيضاء
ALBAYANE	محتات الرقاص	حزب التقدم و الاشتراكية	يومية	الدار البيضاء
LA VOIX DU CENTRE	محمود عرشان	الحركة الديمقراطية الاجتماعية	أسبوعية	الرباط

لائحة الجرائد الجهوية الصادرة سنة 2015

الجريدة	الدورية	مكان الصدور	الجهة
أحداث البوغاز	نصف شهرية	طنجة	طنجة/تطوان/الحسيمة
الشمال 2000	أسبوعية	طنجة	
Le Journal de Tanger	أسبوعية	طنجة	
La Dépêche de Tanger	أسبوعية	طنجة	
La Chronique	أسبوعية	طنجة	
الشفافية الشمالية	أسبوعية	طنجة	
أوقات طنجة	شهرية	طنجة	
Stadium	شهرية	طنجة	
تمـودة تطوان	أسبوعية	تطوان	
ضربة الجزاء	كل 25 يوما	تطوان	
صباح اليوم	أسبوعية	طنجة	
صنهاجة	شهرية	تارجيست	
ملتقى السائق	شهرية	طنجة	
جريدة العرائش	أسبوعية	العرائش	
تيدغين	نصف سنوية	الحسيمة	
الحدث الشرقي	أسبوعية	وجدة	الشرق
الشرق	أسبوعية	وجدة	
الجسور	أسبوعية	وجدة	
الشرق الجديدة	أسبوعية	وجدة	
الحياة المغربية	نصف شهرية	وجدة	
الرأي الحر	أسبوعية	وجدة	
صدى وجدة	أسبوعية	وجدة	
فكيك صوت الجنوب الشرقي	شهرية	فكيك	
شباب العرب	نصف شهرية	فاس	فاس/مكناس
المحجة	نصف شهرية	فاس	
الشأن المحلي	أسبوعية	فاس	
الانماء	نصف شهرية	فاس	
الملتحم	شهرية	فاس	
كواليس بلا حدود	شهرية	فاس	
أحداث الجهات	شهرية	تاونات	
صدى تاونات	نصف شهرية	تاونات	
صوت الجهة مكناس-تافيلالت	شهرية	مكناس	

الجريدة	الدورية	مكان الصدور	الجهة
النحال المغربي	فصلية	مكناس	
المدينة	كل شهرين	مكناس	
أخبار بلادي	شهرية	مكناس	
البيئة	نصف شهرية	مكناس	
قلم الناس	شهرية	مكناس	
ضمير الكاتب	شهرية	مكناس	
مغرب الأصالة والمواطنة	شهرية	مكناس	
سايس أخبار	أسبوعية	مكناس	
المغرب الأخضر	شهرية	مكناس	
منبر الديار	شهرية	مكناس	
المرآة المغربية	شهرية	مكناس	
صوت الاسماعيلية	شهرية	مكناس	
الانطلاقة	شهرية	مكناس	
الراصد المغربي	شهرية	مكناس	
مجلة رؤيا	شهرية	مكناس	
السلام اليوم	شهرية	مكناس	
الواحة	شهرية	مكناس	
في رحاب الجامعة	شهرية	مكناس	
المحيط الفلاحي	شهرية	مكناس	
النجوم الرياضية	شهرية	مكناس	
صدى المغرب	شهرية	مكناس	
العهد الجديد	شهرية	مكناس	
أصداء الجنوب الشرقي	أسبوعية	الراشيدية	درعة/ تافيلالت
تيلواح	شهرية	انزكان	
أخبار سوس	أسبوعية	انزكان	
الانبعاث	أسبوعية	أكادير	
نبض المجتمع	شهرية	أكادير	
التواصل السياسي	شهرية	أكادير	
LA DEPECHE DU SUD	أسبوعية	أكادير	سوس/ماسة
صوت الشعب	شهرية	دراركة أكادير	
الغد المغربية	شهرية	انزكان	
أصداء الجهات	شهرية	انزكان	
الموسم السياسي	أسبوعية	انزكان	
أحداث سوس	شهرية	انزكان	

الجريدة	الدورية	مكان الصدور	الجهة
أدليس	فصلية	تيزنيت	
الجهات المغربية	نصف شهرية	العيون	العيون/ الساقية الحمراء
المنار الاعلامي	شهرية	العيون	
أفريك نيوز	نصف شهرية	الرباط	الرباط / سلا /القنيطرة
الرباط نيوز	نصف شهرية	الرباط	
فضاء الحوار	أسبوعية	القنيطرة	
منبر سلا والرباط	شهرية	سلا	
الزمن المغربي	شهرية	سيدي سليمان	
أخبار الوطن	نصف شهرية	سيدي سليمان	
شالة	نصف شهرية	تمارة	
البلاد الأخرى	شهرية	الدار البيضاء	الدارالبيضاء الكبرى/سطات
الصفاء	نصف شهرية	الدار البيضاء	
مشاريع سطات	شهرية	الدار البيضاء	
رسالة الصحراء	نصف شهرية	الدار البيضاء	
مرآة دكالة عبدة	نصف شهرية	الجديدة	
ملفات تادلة	نصف شهرية	بني ملال	بني ملال /خنيفرة
المسائية	نصف شهرية	بني ملال	
الخبر الجماعي	شهرية	خريبكة	
مراكش الإخبارية	أسبوعية	مراكش	مراكش/آسفي
الانتفاضة من أجل الحداثة	أسبوعية	مراكش	
الأنوار المغربية	نصف شهرية	بن جرير	
حقائق جهوية	نصف شهرية	بن جرير	
المراسل السياسي	شهرية	كلميم	كلميم/واد نون

جدول خاص بتصاريح إنشاء المواقع الإلكترونية الإخبارية إلى نهاية 2015

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
2msport	العربية و الفرنسية	رياضية	المحمدية	www.2msport.ma
فور تنمية	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.4tanmia.com
7sur7	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.7sur7.ma
أشنو	الفرنسية	إخبارية عامة	سلا	www.achnoo.com
اشتوكن ميديا	العربية	إخبارية عامة	انزكان	www.achtouknmedia.com
آش واقع	العربية	إخبارية عامة	العيون	www.achwakaa.ma
الظهيرة	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.adahira.press.ma
الظهيرة 24	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.adahira24.com
مجلة السلام لحماية البيئة والمستهلك	العربية الفرنسية والانجليزية	توعوية	سلا	www.aepcmaroc.com
أفريك نيوز	العربية و الفرنسية		الرباط	www.afriquenews.ma
المذكرة السياحية	العربية و الفرنسية	سياحية	سلا	www.agendatouristique.ma
أغراس نيوز	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية عامة	مراكش	www.agharasnews.com
اكورة بريس	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.agora.ma
أحداث الشاوية	العربية و الفرنسية	المجال الصحفي الثقافي الرياضي والاقتصادي	مراكش	www.ahdatchaouia.com/ma/net/org/info
أحداث الجديدة	العربية و الفرنسية	المجال الصحفي الثقافي الرياضي والاقتصادي	مراكش	www.ahdateljadida.com/ma/net/org/info
أحداث مراكش	العربية	المجال الصحفي الثقافي الرياضي والاقتصادي	مراكش	www.ahdatmarrakech.com
أحداث مراكش أنفو	العربية	إخبارية جهوية	مراكش	www.ahdatmarrakech.info
أحداث نيوز	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.ahdatnews.com
أحداث سوس	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية جهوية	أكادير	www.ahdatsouss.com
أخبار الفجر المغربية	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	القنيطرة	www.akhbaralfajr.ma
أخبار الهجرة	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.akhbaralhijra.com
أخبار الشمال	العربية	إخبارية جهوية	تطوان	www.akhbarchamal.com
أخبارنا	العربية	إخبارية عامة	تطوان	www.akhbarona.com
أخبار سوس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	انزكان	www.akhbarsouss.net
آخر خبر	العربية والفرنسية والأمازيغية	إخبارية عامة	القنيطرة	www.akherkhabar.ma
العمق المغربي	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.al3omk.com
العهد الجديد للمغرب	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.alahdaljadid.com
Al Akhbar Tv	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.alakhbartv.ma
عالم برس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.alampress.ma
الأنوال بريس	العربية	إخبارية عامة	سلا	www.alanoualpresse.com
العاود	العربية و الفرنسية	أخبار حزب الاتحاد الدستوري	مراكش	www.alaoud.com
علوي بريس	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.alaouipress.com
العاصمة 24.ما	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.alassima24.ma
Alayam24.com	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.alayam24.com
الفرجة	العربية	فنية ثقافية	الدار البيضاء	www.alfurja.com
الهدف الشمالي	العربية	إخبارية جهوية	تطوان	www.alhadafachamali.com
الحياة الآن	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.alhayatalane.press.ma
الحدود المغربية	العربية	إخبارية عامة	السمارة	www.alhodoud.com
الانارة نيوز	العربية الفرنسية والاسبانية	إخبارية عامة	تطوان	www.alinaranews.net
الجريدة نت	العربية		الدار البيضاء	www.aljareeda.net

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
الخبر المغربي	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.alkhabaralmaghribi.com
Almadarpress	العربية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.almadarpress.com
المنبر المراكشي	العربية و الفرنسية	إخبارية جهوية	مراكش	www.almanbar.net
الميدان 24.كوم	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.almaydane24.com
المغرب العربي بريس	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.almghrib.alarabi.com
الملاحظ جورنال	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.almolahidjournal.com
المستقلة بريس	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.almostaquilla-press.com
العبور	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	بوجدور	www.alobor.com
الوافد	العربية	إخبارية عامة	المحمدية	www.alwafid.press.ma
الوحدة	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية عامة	كلميم	www.alwahda.info
الوطنية بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.alwataniapress.com/
اليوم 24	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.alyaoum24.com
اليوم نيوز	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.alyoumnews.ma
أمازيغ نيوز	العربية والفرنسية والانجليزية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.amazighnews.info
النبأ	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.anabae.com
Anaharnewsmaroc	العربية	إخبارية عامة	العيون	www.anaharnewsmaroc.com
أنباء المغرب	العربية	إخبارية عامة	تطوان	www.anbaae.com
أنباء الآن	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.anbaaealaan.com
Apapress	العربية	إخبارية عامة	سلا	www.apapress.com
Apoleius	العربية و الفرنسية	علم الاجتماع السياسة والاقتصاد	الدار البيضاء	www.apoleius.com
أريج الدولية	العربية	إخبارية عامة	السمارة	www.areeh.com
Article19	الفرنسية	إخبارية عامة	الرباط	www.article19.ma
ArtMaroc	العربية والفرنسية والانجليزية	الفنون البصرية والتشكيلية	مراكش	www.artmaroc.net
الصدى السياسي	العربية	إخبارية عامة	سلا	www.assadaassiasi.com
السفير العربي	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.assafiralarabie.com
السفير	العربية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.assafire.ma
الصحيفة نيوز	العربية	إخبارية عامة	تمارة	www.assahifanews.ma
الصحراوي	العربية	إخبارية عامة	العيون	www.assahraoui.info
أصيلبريس	العربية والفرنسية والانجليزية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.assilpress.com
Associatif	العربية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.associatif.ma
Atta3lim.com	العربية	الشأن التعليمي والتربوي	مراكش	www.atta3lim.com
Au Fait	الفرنسية		الدار البيضاء	www.aufait.ma
عواصم	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.awassim.ma
Ayampress	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.ayampress.com
بديل بريس	العربية والفرنسية والانجليزية	إخبارية عامة	بنسليمان	www.badilpress.com
بهجة نيوز	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.bahjanews.com
بنسليمان بريس	العربية والفرنسية والانجليزية	إخبارية عامة	بنسليمان	www.benslimanepress.com
بلادي أون لاين	العربية	إخبارية	وجدة	www.bladionline.com
بلاد بريس كوم	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.bladpress.com
المركزية بلادنا	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الرباط	www.bledna.com/
Bref	الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.bref.ma
Businessinfo	الفرنسية	اقتصادية	الدار البيضاء	www.businessinfo.ma
كنال تطوان	العربية	إخبارية جهوية	تطوان	www.canaltetouan.com/
Capital News	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.capitalnews.ma
Casa Good	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.casagood.info

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
كازا نيوز	العربية	إخبارية عامة	المحمدية	www.casanews.tv
كواليس اليوم	العربية	إخبارية عامة	سلا	www.cawalisse.com/
مجلة مركز عنبر للاستشارات والاعلانات القانونية والقضائية	العربية الفرنسية الانجليزية والاسبانية	إخبارية عامة	الرباط	www.centreanbar.com
شباب الاصلاح	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.chababalisslah.com
شعلة بريس	العربية		ابن جرير	www.choalapress.com
شعلة سبور	العربية و الفرنسية	رياضية	بن جرير	www.choalasport.com
شوفTv	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.chouftv.ma
اشتوكة بريس	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية عامة	انزكان	www.chtoukapress.com
اشتوكة سوس	العربية والفرنسية والأمازيغية	إخبارية عامة	انزكان	www.chtoukasouss.net
Cityof Marrakech	الفرنسية والانجليزية	السياحة والاعلانات	مراكش	www.cityofmarrakech.com
Cnnma.net	العربية و الانجليزية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.cnnma.net
Decouvrez Maroc	العربية	السياحي الفندقي الثقافي الرياضي والاقتصادي	مراكش	www.decouverzmaroc.com/net/ma
دين بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	القنيطرة	www.dinpresse.com
الشروق المغربية	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.echorouk.com
Albidaouinet	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.elbidaoui.ma www.elbidaoui.com
جريدة "البطولة"	العربية	رياضية	الرباط	www.elbotola.com
الحدث اليومي الرياضي	العربية و الفرنسية	إخبارية جهوية	المحمدية	www.elhadet.com
الجديدة نيوز	العربية و الفرنسية		الجديدة	www.eljadidanews.com
الجديدة بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الجديدة	www.eljadidapresse.com
الواجهة	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.elwajiha.com
فضاءات	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.fadaate.com
Fairways Magaine	الفرنسية	الكولف والسياحة	الدار البيضاء	www.fairways-magazine.com
فجر بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.fajrpresse.com
فبراير.كوم	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.febrayer.com
فاس24	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.fes24.com
فاس أنفو	الفرنسية	إخبارية عامة	فاس	www.fesinfos.ma / www.fesinfos.com
فاس نيوز ميديا	العربية والفرنسية والانجليزية		فاس	www.fesnews.media
فاس بريس	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.fespress.net
Flashpresse	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.flashpresse.ma
Flashsport	العربية و الفرنسية	رياضية	الدار البيضاء	www.flashsport.ma
كود	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.goud.ma
الحدث المغربي	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.hadat.ma
Hadat Com	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.hadatcom.com/
حقائق بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.hakaikpress.com/
حوز 24	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.haouz24.com
هشبريس	العربية	مواضيع اجتماعية اقتصادية وسياسية تعالج بطريقة ساخرة	مراكش	www.heshpress.com

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
مجلة هسبورت الإلكترونية	العربية	رياضية	الرباط	www.hesport.com
هسبريس	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.hespress.com/
هبة بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	فاس	www.hibapress.com
هنا 24	العربية	إخبارية عامة	قلعة سراغنة	www.hona24.ma
Honapresse	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.honapresse.ma
حرية بريس	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.horiapress.com/
MY V.I.P-ICONE	العربية		سلا	www.iconepress.com
إحاطة	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.ihata.ma
Impact Magazine	العربية والفرنسية والانجليزية	تكنولوجية وأمن المعلومات والاتصالات	مراكش	www.impactmag.ma
انفوبريس اون لاين تي في	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	سلا	www.infopresse.ma
أنفوماروك ما	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.infosmaroc.ma
جديد مراكش	العربية	إخبارية جهوية	مراكش	www.jadidmarrakech.com
جديد بريس	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.jadidpresse.com
جهوية بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	فاس	www.jihaouiapress.com
قلم الشباب	العربية و الفرنسية	عامة إخبارية	الدار البيضاء	www.kalamchabab.com
قلم النخيل	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.kalamnakhil.com
قناص الأطلس	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.kanassalatlass.com
كش 24	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.kech24.com
Kechsport	العربية	رياضية وفنية	مراكش	www.kechsport.com
خبارنا.نت	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.khbarna.net
kifache.com	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.kifache.com
خي بابا بريس	العربية	رياضية	المحمدية	www.kpresse.com
L'Afrique Adulte	العربية والفرنسية والاسبانية والانجليزية	إخبارية عامة	تمارة	www.lafriqueadulte.com
العرائش نيوز	العربية الفرنسية الأمازيغية الانجليزية والاسبانية	إخبارية عامة	العرائش	www.larachenews.com
الحكمة	العربية و الفرنسية	إعلانات إخبارية وثقافية	آسفي	www.lasagesse.ma
le360	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.le360.ma
Lesportifpress	العربية و الفرنسية	رياضية وإخبارية عامة	الدار البيضاء	www.lesportifpress.com
لوماروك اوريونطال	العربية		بركان	www.lmo.ma
معاريف بريس	العربية	إخبارية عامة	سلا	www.maarifpress.com
مشاهد انفو	العربية و الفرنسية		أكادير	www.machahid.info
مدينة نيوز	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.madinanews.com
Magfarah.com	العربية	نسائية	الدار البيضاء	www.magfarah.com/
المغرب الآن	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	فاس	www.maghrebalaan.com/
المغربية بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الرباط	www.maghribiapress.ma
مملكة بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.mamlakapress.com
منار بلوس	العربية	علمية	فاس	www.manarplus.com
Mapresse 24	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.mapresse24.com
المغرب الحر	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.maroclibre.ma/ www.maroclibre.com
Maroc Telegraph	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.maroctelegraph.com
البوابة الخضراء	العربية و الفرنسية	فلاحية	انزكان	www.marocvert.info

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
مراكش بريس	العربية الأمازيغية الفرنسية والانجليزية	إخبارية عامة	مراكش	www.marrakech.press.ma
مراكش24	العربية	إخبارية جهوية	مراكش	www.marrakech24.info
مراكش الرياضية	العربية	رياضية	مراكش	www.marrakecharryadia.com
مراكش المسائية	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.marrakechmassaia.com
Marrakechplus	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.marrakechplus.ma
مراكش بوست	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.marrakechpost.com
مراكش سكوب	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.marrakechscoop.com
موطني نيوز	العربية	إخبارية عامة	بنسليمان	www.mawtininews.com
Maytsport.com	العربية و الفرنسية	رياضية	الدار البيضاء	www.maytsport.com
Miالدولية للإعلام	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.mediainternational-mi.com
Media24	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.medias24.com
ميديا سبور	العربية و الفرنسية	رياضية	المحمدية	www.mediasport.ma
المحور الصحفي	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.mehwarpress.com
موقع منارة	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الرباط	www.menara.ma
مهن بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	انزكان	www.mihanpress.net
ميزة بريس	العربية	إخبارية عامة	مكناس	www.misapress.com
محمدية24	العربية و الفرنسية	إخبارية جهوية	المحمدية	www.mohammedia24.com
المحمدية لايف	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.mohammedialive.com
محمدية بلوس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.mohammediaplus.com
عيون المغرب	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.moroccoeyes.com
Morocco World News	العربية والفرنسية والانجليزية	إخبارية	الرباط	www.moroccoworldnews.com
Motyve	الفرنسية	الاعلانات والاشهار	الدار البيضاء	www.motyve.com
المنتخب.نت	العربية و الفرنسية	رياضية	فاس	www.mountakhab.net
Mourrakouch press	العربية الفرنسية الأمازيغية الانجليزية والاسبانية	إخبارية عامة	مراكش	www.mourrakouch.press.ma
Mourrakouchtv	العربية الفرنسية الأمازيغية الانجليزية والاسبانية	إخبارية عامة	مراكش	www.mourrakouchtv.ma
النبأ المغربية	العربية	إخبارية عامة	المحمدية	www.nabaa.ma
نبأ نيوز	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.nabaanews.com
Nafs Magazine Maroc	الفرنسية	الصحة النفسية	الدار البيضاء	www.nafs.ma
Nasselbernoussi	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.nasselbernoussi.com
ناس تيفي	العربية	إخبارية عامة	المحمدية	www.nasstv.com
Nejmatv	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.nejmatv.com
New Press	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.newpress.ma
نيوز مراكش	العربية	إخبارية جهوية	مراكش	www.newsmarrakech.com
نيشان بلوس	العربية	إخبارية عامة	تاونات	www.nichanplus.ma
Nouniswa	العربية	نسائية	الدار البيضاء	www.nouniswa.ma
Panorapost	الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.panorapost.com
حزب العدالة والتنمية	العربية و الفرنسية	إخبارية	الرباط	www.pjd.ma
Pouvoirs d'Afrique	الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.pouvoirsafrique.com
Presse24	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.press24.ma
المناضل بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.pressalmonadil.blogspot.com/

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
بريس تطوان	العربية	إخبارية عامة	تطوان	www.presstetouan.com
اليومي الصحفي	العربية و الفرنسية	الأنشطة الرياضية والثقافية والاقتصادية	مراكش	www.quotidienpress.com
راضي نيوز بوان إم أ	العربية الأمازيغية الحسانية ولغات حية	إخبارية عامة	سلا	www.radinews.ma
راديو اثران	العربية والفرنسية والأمازيغية	إخبارية عامة	مراكش	www.radio.co.ma
راديو سايس	العربية	إخبارية عامة	فاس	www.radiosais.com
Requas press	العربية الفرنسية الأمازيغية الانجليزية والاسبانية	إخبارية عامة	مراكش	www.requas.press.ma
ريف مباشر	العربية الفرنسية والاسبانية	إخبارية عامة	الحسيمة	www.riflive.com
"موقع ريحانة برس"	العربية و الفرنسية		الرباط	www.rihanapress.com
ساعة نيوز	العربية	إخبارية عامة	ابن جرير	www.saaanews.com
صباح مراكش	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.sabahmarrakech.com
صدى بريس	العربية	إخبارية عامة	آسفي	www.sadapress.com
صدى تطوان	العربية	إخبارية عامة	تطوان	www.sadatetouan.com
آسفي فلاش	العربية	إخبارية جهوية	آسفي	www.safiflash.ma
آسفي الآن	العربية	إخبارية جهوية	آسفي	www.safinow.com
آسفي جنوب	العربية	إخبارية عامة	آسفي	www.safisud.com
Saharascoop	العربية	إخبارية عامة	العيون	www.saharascoop.com
الصحراء زووم	العربية	إخبارية عامة	العيون	www.saharazoom.com
Sanabil Tv Media	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.sanabiltv.com
الصريح المغربي	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.sarih.canalblog.com
صوت سوس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	انزكان	www.sawtsouss.com
علم بريس	العربية	علمية	فاس	www.science-press.net
سكو بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	كلميم	www.scopresse.ma
سطات الآن	العربية و الفرنسية	إخبارية جهوية	سطات	www.settatalaan.com
سطات بريس	العربية	إخبارية جهوية	سطات	www.settatpress.ma
شباب المغرب	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.shababmaghreb.ma
سيدي بنور بريس	العربية	إخبارية جهوية	سيدي بنور	www.sidibennourpress.com
سين جيم	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	سلا	www.sine-jim.com
Revue medicale de Marrakech	الفرنسية والانجليزية	طبية	مراكش	www.smi-marrakech.com
سوس 24	العربية و الفرنسية	إخبارية جهوية	انزكان	www.souss24.com
Sporton	العربية	رياضية	سلا	www.sporton.ma
Sport Propre	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.sportpropre.press.ma
Star Sport	العربية	رياضية	الدار البيضاء	www.starsport.ma
تفاصيل	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	www.tafasile.com
ترجميات	العربية الفرنسية الانجليزية	الترجمة بشقيها النظري والتطبيقي	مراكش	www.takc.org
Taxipresse	العربية و الفرنسية	شؤون النقل عامة وقطاع سيارات الأجرة خاصة	المحمدية	www.taxipresse.com
تليكسبريس بوان كوم	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الرباط	www.telexpress.com
تطوان24	العربية الفرنسية والاسبانية	إخبارية عامة	تطوان	www.tetouan24.com
تطوان بلوس	العربية	إخبارية جهوية	تطوان	www.tetouanplus.com
Une Source	الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	www.unesource.com
وطن24.نت	العربية	إخبارية عامة	الرباط	www.watan24.net
Webseha	العربية	صحية	الدار البيضاء	www.webseha.ma

الجريدة الالكترونية	لغة الصدور	النوعية	المدينة	الموقع
Zagorapress	العربية	إخبارية عامة	مراكش	www.zagorapress.com
زهرة المغرب	العربية و الفرنسية	نسائية	الدار البيضاء	www.zahratalmaghrib.com
زناتة 24	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	المحمدية	www.zenata24.com
زناتة نيوز	العربية و الفرنسية	إخبارية جهوية	المحمدية	www.zenatanews.com
بوابة السفير	العربية والفرنسية والأمازيغية والإنجليزية	إخبارية عامة	فاس	
Maxi Maroc	العربية والفرنسية والانجليزية	إخبارية إعلانية	مراكش	
Régions	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	فاس	
سجلماسة بريس	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	
المنار الثقافي	العربية و الفرنسية	إخبارية عامة	مراكش	
تاونات	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية محلية	تاونات	
الوحدة	العربية	إخبارية عامة	انزكان	
باتي بريس	العربية و الفرنسية		طنجة	
الجديد نيوز	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	
Swal Tv	العربية والفرنسية والأمازيغية	إخبارية عامة	انزكان	
صوت الجنوب		تهم شؤون وأخبار المنطقة الجنوبية	انزكان	
Le Post le Journal Numérique	العربية الفرنسية الانجليزية والاسبانية	ميادين العلوم التكنولوجية الرقمية	الدار البيضاء	
ذخائر للعلوم الانسانية		علمية	فاس	
B2YAK		إخبارية عامة	انزكان	
صدى فاس مكناس	العربية الفرنسية والامازيغية	إخبارية جهوية	تاونات	
Anfa Today International Tv	العربية	إخبارية عامة	الدار البيضاء	

مواقع ذات صلة

المؤسسة	الموقع
وزارة الاتصال	www. mincom.gov.ma
بوابة المغرب	www. maroc.ma
مجلس النواب	www. parlement.ma
مجلس المستشارين	www.conseillers.ma
وزارة العدل والحريات	www. justice.gov.ma
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	www.mcinet.gov.ma
الأمانة العامة للحكومة	www.sgg.gov.ma
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	www.mmsp.gov.ma
الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	www.haca.ma
وكالة المغرب العربي للأنباء	www.map.ma
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	www.snrt.ma
شركة صورياد القناة الثانية	www. 2m.ma
شركة ميدي 1 سات	www.medi1tv.com
المركز السينمائي المغربي	www.ccm.ma
المعهد العالي للإعلام والاتصال	www.isic.ma
المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	www. ismac.ac.ma
النقابة الوطنية للصحافة المغربية	www.snpm.org
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	www.anrt.ma
تجمع المعلنين بالمغرب	www.gam.co.ma
مكتب التحقق من روجان الصحف	www.ojd.ma

مذكرة حول مشروع مدونة الصحافة والنشر

توطئة

يستند إصلاح مدونة الصحافة والنشر على المقتضيات الواردة في الدستور الجديد لاسيما الفصول 28 و27 و 25 منه وكذلك على التوجيهات الملكية الواردة في الرسالة التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى أسرة الصحافة والإعلام بتاريخ 25 نونبر 2002، وخطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2004، وكذلك الرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام سنة 2009.

كما يستند هذا الورش الإصلاحي على الحفاظ على المكتسبات الموجودة في قانون الصحافة والنشر رقم 77.00، وكذا على الأخذ بغالبية التوجهات والملاحظات المنبثقة عن عمل اللجنة العلمية الاستشارية المكلفة بدراسة مشروع مدونة الصحافة والنشر.

كما عمل هذا الورش على الوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا، والاستجابة لانتظارات المهنيين واستيعاب المستجدات التكنولوجية والرقمية، وتعزيز مبادئ الحرية والنزاهة والاستقلالية والتعددية والحماية والمسؤولية.

إن مشروع إعداد مدونة للصحافة والنشر عصرية وحديثة يعد التزاما حكوميا، وهو نتاج مشاورات موسعة انطلقت منذ سنة 2012، وتعمقت مع الأخذ بعدد كبير من نتائج الاستشارة مع الهيآت المهنية والحقوقية والمؤسسات الوطنية.

ولقد توج هذا المسار بمصادقة البرلمان على القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين رقم 89.13 والقانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة رقم 90.13، وكذا بالمصادقة بالإجماع بمجلس النواب على القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، بعد إدراج 63 تعديلا بطريقة توافقية بين فرق الأغلبية والمعارضة والحكومة وإضافة مادتين إثنتين، من بين 112 تعديلا لفرق المعارضة و 51 لفرق الأغلبية.

المرجعيات

إن هذا الورش الإصلاحي لمدونة الصحافة والنشر يستند على المرجعيات التالية:

- الدستور؛
- التوجيهات الملكية السامية؛
- توجهات البرنامج الحكومي؛
- خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية؛
- توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛
- توصيات الكتاب الأبيض للحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع؛
- أهم توجهات العمل القضائي المغربي في جرائم الصحافة والنشر؛
- الالتزامات الدولية للمغرب وكذا التوصيات التي وافقت عليها المملكة المغربية ضمن الآليات الأممية لحقوق الإنسان والاجتهادات والتوجهات الوجيهة الخاصة بحرية الصحافة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

المقاربة التشاركية

كما تميزت المقاربة التشاركية المعتمدة بما يلي:

- إحداث لجنة علمية استشارية برئاسة الأستاذ محمد العربي المساري، رحمه الله، في أكتوبر 2012؛

- اعتماد مقاربة تشاركية همت المهنيين والمتدخلين في قطاع الصحافة والنشر ببلادنا، وبلغ عدد مذكرات الهيئات والفاعلين والمؤسسات 51 مذكرة من طرف 29 هيئة؛

- تقديم مشروع المدونة في بيت الصحافة بطنجة، في أكتوبر 2014 وفتحها للنقاش العمومي عبر بوابة الوزارة الرقمية؛

- برمجة لقاءات عمومية في عدد من المدن حول مشروع الإصلاح بشراكة مع الهيئات المهنية والحقوقية والجامعية؛

- عقد جلسات مدارسة للمذكرات والمقترحات المهنية مع الهيئات المعنية؛

- نشر قانون الصحافة والنشر في موقع الأمانة العامة للحكومة في نونبر 2015 لتلقي الملاحظات.

أبرز مستجدات الإصلاح

إن القوانين الجديدة المكونة لمدونة الصحافة والنشر تتميز بمجموعة من الإنجازات الجوهرية في ورش الإصلاح، تعرض هذه المذكرة عددا منها موزعة على سبعة محاور أساسية.

المحور الأول: تعزيز ضمانات الحرية في ممارسة الصحافة

1. إلغاء العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بغرامات معتدلة

وردت في القانون رقم 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر لسنة 2002، 31 عقوبة حبسية، وتم تعويضها في المشروع الحالي بغرامات مالية، وذلك في إطار إلغاء العقوبات الحبسية من قانون الصحافة، وقد تم هذا الإلغاء في حالات مؤثرة على حرية الصحافة من قبيل ما يتعلق بالقذف والسب، وحالة العود، ونشر أو إذاعة أو نقل بحسن نية نبأ زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها منسوبة للغير.

2. تطبيق مدونة الصحافة والنشر بشكل حصري في كل ما ورد بخصوصه نص صريح فيها

نص مشروع قانون الصحافة والنشر على أنه لا تسري أحكام القوانين الأخرى على كل ما ورد فيه نص صريح في مدونة الصحافة والنشر.

3. منع الإيقاف والاعتقال الاحتياطي في حالة الاشتباه بارتكاب المخالفات المتعلقة بالصحافة والنشر

لا يمكن بموجب مشروع قانون الصحافة والنشر إيقاف المشتبه فيه أو اعتقاله احتياطيا.

4. التنصيص على تقادم الدعوى العمومية المتعلقة بالجرائم بمضي 6 أشهر فقط

تم التنصيص على أنه تتقادم الدعوى العمومية المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في قانون الصحافة بمضي 6 أشهر كاملة فقط تبتدئ من يوم ارتكاب الفعل موضوع المتابعة.

5. تمكين الصحفي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل الدعوى والتقاضي

تم الأخذ بإمكانية تقديم ما يثبت صحة الواقعة التي من أجلها وجه القذف، طيلة مراحل الدعوى والتقاضي، وذلك انسجاما مع حقوق الدفاع المخولة للجميع وفقا للمبادئ العامة. بالمقابل فإن القانون

الحالي يجعل أمر تمكين المتهم بالقذف بالإدلاء بما يثبت صحة الواقعة محصورا فقط خلال 15 يوما الموالية لاستدعائه بالحضور إلى المحكمة.

6. التنصيص على الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض على الضرر

تم اعتماد المعايير الدولية في قضايا القذف وهي: مدى توفر سوء النية، وملابسات وظروف ارتكاب الفعل الضار، ثم عناصر الضرر وحجمه، كما تم التنصيص على مساطر تعطي ضمانات للصحفي، ولا تقيده بتقديم أدلة لصحة واقعة القذف بأجل زمني، مع التنصيص على أن المحكمة تأخذ بحسن النية عند تقدير التعويض عن الضرر الناتج عن المس بالحياة الخاصة أو المس بالحق في الصورة للأفراد في واقعة القذف.

كما تم الاشتراط في الأخذ بحسن النية في تقدير التعويض مدى قيام الصحفي بالتحري والبحث وغياب القصد الشخصي ووجود المصلحة العامة وراء النشر.

7. عدم تطبيق الإكراه البدني في قضايا الصحافة والنشر

ينص مشروع قانون الصحافة والنشر على أنه لا يطبق الإكراه البدني في قضايا الصحافة والنشر في حالة العجز عن الأداء المثبت بالوسائل المقررة قانونا.

8. إرساء مدونة شاملة ومتكاملة للصحافة والنشر

تم التنصيص في مشروع القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر على أن هذا القانون، بالإضافة إلى القانون رقم 89.13 بمثابة النظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون رقم 90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، تشكل في مجموعها مدونة الصحافة والنشر.

9. إقرار التناسب بين التعويض وحجم الضرر

تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة والنشر على مبدأ التناسب بين التعويض وحجم الضرر الناتج عن المس بالحياة الخاصة أو المس بالحق في الصورة أو القذف والسب، وذلك وفقا للمبادئ العامة والخبرة المنجزة.

المحور الثاني : حماية حقوق وحريات المجتمع و الأفراد

10. وضع آلية مهنية مستقلة لإقرار احترام أخلاقيات المهنة

حيث تم إرساء مجلس وطني للصحافة للتنظيم الذاتي، يهدف إلى النهوض بأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها دوليا.

11. التنصيص على منع التحريض على الكراهية والتمييز والعنف

تم التنصيص على منع التحريض المباشر على الكراهية أو التمييز العنصري أو الجنسي أو التحريض على الإضرار بالقاصرين وكذا محاربة الصور النمطية السلبية للمرأة، أو الإشادة بالإرهاب والتحريض عليه.

12. حماية الحياة الخاصة والحق في الصورة

تم التأكيد على أنه يعد تدخلا في الحياة الشخصية كل تعرض للحياة الخاصة لشخص يمكن التعرف عليه وذلك عن طريق اختلاق ادعاءات أو إفشاء وقائع أو صور فوتوغرافية أو أفلام حميمية لأشخاص أو تتعلق بحياتهم الخاصة ما لم تكن لها علاقة وثيقة بالحياة العامة أو تدبير الشأن العام.

13. إقرار حماية القاصرين والمرأة وذوي الإعاقة والمستهلك في الإشهار عبر الصحافة والنشر

تم التنصيص على منع كل إشهار يسيئ لصورة المرأة والقاصرين وللأشخاص ذوي الإعاقة، والإشهار المحرض على التمييز بسبب اللون أو الدين أو الجنس. كما تم التنصيص على منع الإشهار المروج

لمنتوجات تضر بالسلامة الجسدية والعقلية للقاصرين، وفقا لأحكام الدستور في المادة 32 التي تنص على سعي الدولة لتوفير الحماية القانونية للأطفال، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبرتوكول الاختياري الذي صادق عليه المغرب في 2002.

14. **إرساء آلية للوساطة في نزاعات الصحافة عبر المجلس الوطني للصحافة**

15. **ضمان تمثيلية المجتمع المدني في تركيبة المجلس الوطني للصحافة**

16. **تمكين المشتكي من تقديم أدلة الإثبات طيلة مراحل والتقاضي**

تمكين المشتكي طيلة مراحل الدعوى والتقاضي من تقديم نسخ الوثائق وأسماء ومهن وعناوين الشهود لإثبات عكس الوقائع المزعومة، في محل المخابرة المحدد من طرف المشتكى به.

17. **تدقيق آليات وضمان نشر حق التصحيح والرد مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الصحافة الرقمية**

المحور الثالث: تعزيز دور القضاء وجعله سلطة حصرية في قضايا الصحافة وتقوية دوره في حماية حرية الصحافة

18. **جعل القضاء الجهة الوحيدة والحصرية المختصة بتلقي تصريحات إصدار الصحف**

19. **جعل الإيقاف والحجب والحجز وسحب المادة حصريا بيد القضاء**

حيث أن إيقاف مطبوع دوري أو حجب موقع صحيفة إلكترونية أو سحب مادة يتم بمقرر من القضاء، كما أن حجز مطبوع دوري يصدر بقرار قضائي استعجالي.

20. **اشتراط نشر أحكام إدانة الصحفيين بطلب المشتكي وبمقرر قضائي**

حيث ينشر الحكم القضائي النهائي بالإدانة بالنسبة لكل الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، بطلب من المشتكي وبمقرر قضائي.

21. **إقرار تعويض عن الضرر في حالة تعسف في المنع أو الحجز لأي مطبوع دوري أو صحيفة الكترونية**

أقر مشروع قانون الصحافة أنه في حالة ثبوت أي تعسف في كل منع أو حجز لمطبوع دوري أو حجب لصحيفة إلكترونية تعويض يوازي الضرر المترتب عن ذلك.

22. **حصر الاختصاص المكاني في دعاوى الصحافة**

تمت الاستجابة إلى مطلب المهنيين فيما يخص الاختصاص المكاني للمخالفات، حيث تم حذف مكان التوزيع، وربط محل الطباعة فقط عندما يتعلق الأمر بمسؤولية الطابع.

23. **تحديد أجل أقصاه 90 يوما لبت المحكمة من تاريخ التبليغ القانوني للاستدعاء**

تم التنصيص على أنه تبت المحكمة في جميع الأحوال داخل أجل أقصاه 90 يوما من تاريخ التبليغ القانوني للاستدعاء.

24. **احترام قرينة البراءة**

تم التأكيد على أنه يحق نشر ما يجري في الجلسات العلنية للمحاكم شريطة احترام قرينة البراءة وعدم مخالفة الحقيقة، مع التقيد بالضوابط القانونية الجاري بها العمل.

25. **ضمان الولوج إلى المعلومة القضائية**

المحور الرابع: تعزيز حرية الصحافة الإلكترونية

26. **الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية وتمكينها من شروط الممارسة الصحفية الحرة وفق مبدأ المساواة مع الصحافة الورقية**

27. **النص على أن حرية خدمات الصحافة الإلكترونية مكفولة للجميع**

28. **تمكين الصحف الإلكترونية من تصريح للتصوير الذاتي**

حيث تم التأكيد على أن الصحيفة الإلكترونية المستوفية لشروط التصريح تستفيد وجوبا من تصريح للتصوير الذاتي الموجه للإنتاج السمعي البصري، صالح لمدة سنة وقابل للتجديد.

29. **الحد الأقصى للحجب القضائي للصحف الإلكترونية لا يتجاوز شهرا واحدا**

30. **جعل سحب المادة الصحفية وتعطيل الولوج إليها من اختصاص القضاء**

المحور الخامس: تشجيع الاستثمار وتطوير مقتضيات الشفافية

31. **إرساء ضمانات حرية المبادرة وتشجيع الاستثمار في قطاع الإعلام والصحافة وفتح المجال للاستثمار**

32. **تطوير مقتضيات الشفافية في تدبير المقاولات الصحفية، عبر التنصيص على نشر كمية السحب والقوائم التركيبية المحاسباتية المالية السنوية**

33. **إقرار إلزامية الدعم العمومي للصحف وفق مبادئ الشفافية و تكافؤ الفرص والحياد و تعزيز التعددية و تنمية القراءة**

34. **إلغاء المقتضيات المشددة والمضادة للاستثمار، والتي تمت إضافتها على المقتضيات الواردة في قانون الشركات**

35. **اعتماد مقتضيات تضمن الشفافية والمنافسة الحرة وعدم الاحتكار في علاقات الإشهار والطباعة والتوزيع مع النشر، وحماية حقوق الناشرين**

36. **تيسير عملية إيداع النسخ عن المطبوعات الدورية لدى الجهات المعنية عبر إرساء إمكانية الإيداع عن طريق البريد المضمون**

37. **منع كراء المطبوعات الدورية**

تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة والنشر على أنه يُمنع كراء المطبوعات الدورية

38. **عدم إلزامية المرور عبر وكالة الإشهار وإقرار شفافية فوترة عملية الإشهار**

نص مشروع قانون الصحافة والنشر على أنه يتم شراء المساحة الإشهارية في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية من خلال فوترة عملية الإشهار بشفافية وبطريقة مباشرة. كما تم حذف إلزامية نشر المطبوع الدوري أو الصحيفة الإلكترونية لتعريفته الإشهارية بصفة دورية.

المحور السادس: تحديد الحقوق والحريات بالنسبة للصحفي

39. إقرار الحماية القضائية لسرية المصادر

لقد تم التنصيص في هذا المشروع على سرية مصادر الخبر. كما تم التنصيص على أن الكشف لا يتم إلا بمقرر قضائي نهائي وفي الحالات التي تخص الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي وكذا الحياة الخاصة للأفراد ما لم تكن لها علاقة مباشرة بالحياة العامة.

40. الحق في الحصول على المعلومة والتأكيد على الجزاء في حالة الرفض

عبر التأكيد على حق الصحفيين والمؤسسات الصحفية في الولوج إلى مصادر الخبر والحصول على المعلومات وفقا للقانون ولأحكام الدستور، ووفق الآجال المقررة قانونا، مع التنصيص على جزاءات في حالة رفض تسليم المعلومات

41. تعزيز ضمانات حماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف

42. ضمانات قانونية ومؤسساتية لحماية للصحافيين من الاعتداء أو التهديد

حيث تم التنصيص على توفير ضمانات قانونية ومؤسساتية لضمان عدم تعرض الصحافيين للاعتداء أو التهديد أثناء ممارستهم المهنة

43. إلغاء العقوبة السالبة للحرية في حالة العود وتقليص الأجل الزمني لتكرار الخطأ من خمس سنوات إلى سنة.

تم التنصيص على أنه كل من صدر عليه من أجل مخالفة، حكم نهائي بعقوبة غرامة بموجب هذا القانون، ثم ارتكب نفس الفعل داخل سنة واحدة من تاريخ صيرورة الحكم المكتسب لقوة الشيء المقضي به يعتبر في حالة عود ويعاقب بنفس الغرامة المحكوم بها سابقا تضاف إليها نسبة 20 بالمائة من مبلغ الغرامة المذكورة.

44. إرساء آلية التحكيم بين المهنيين عبر المجلس الوطني للصحافة وإقرار الالتزام بالاتفاقيات الجماعية لضمان الحماية الاجتماعية

45. تمديد أجل التصريح بالبيانات وجعل التصريح بالمحررين مرهونا بوجودهم

تم تمديد أجل التصريح بالبيانات في حالة تغيرها إلى 60 يوما عوض 15 يوما كما هو معمول به في القانون الحالي، كما تم تضمين المشروع مسألة التصريح بالبيانات المتعلقة بالمحررين في حالة وجودهم، كما أن سحب البطاقة هو من اختصاص القضاء أو المجلس الوطني للصحافة وليس الإدارة.

46. تمكين الصحافيين المعتمدين من جنسية مغربية من الاستفادة من نفس الامتيازات المخولة للصحافيين المهنيين في الصحافة الوطنية

47. دعم الموارد البشرية العاملة بمجال الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع عبر آلية الدعم العمومي

تم التنصيص في مشروع قانون الصحافة والنشر على استفادة قطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع من الدعم العمومي بناء على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والحياد، وبهدف تنمية القراءة وتعزيز التعددية ودعم الموارد البشرية.

المحور السابع : تعزيز استقلالية الصحفي والمؤسسة الصحفية

48. **جعل سحب بطاقة الصحافة من اختصاص المجلس الوطني للصحافة أو القضاء وليس الإدارة**

49. **جعل سحب بطاقة الصحافة المعتمدة بيد القضاء**

50. **تقوية الشروط القانونية الخاصة بالحماية الاجتماعية للصحفيين**

51. **تقنين الولوج للمهنة عبر اشتراط التكوين أو التوفر على مؤهل جامعي**

تم إقرار شهادة الإجازة للحصول على بطاقة الصحافة المهنية أو الحصول على شهادة متخصصة في مجال الصحافة مسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي العام أو الخاص أو دبلوم معترف بمعادلته للإجازة، بالنسبة لطالبي البطاقة لأول مرة. كما تم الارتقاء بالشروط العلمية لاكتساب صفة مدير نشر

52. **إلزام إشراك المهنيين في تطوير التشريعات الصحفية**

تمكين المهنيين عبر آلية المجلس الوطني للصحافة من إبداء الرأي في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بمهنة الصحافة

53. **جعل منح بطاقة الصحافة من اختصاص المهنيين عبر هيئة مستقلة ومنتخبة للتنظيم الذاتي، وستتولى هيئة منتخبة من الصحافيين والناشرين تدبير إجراءات منح بطاقة الصحفي المهني.**

54. **التنصيص على احترام الاستقلالية في معايير تخصيص الدعم العمومي للصحف**

تم إقرار مسطرة للدعم العمومي تضمن الشفافية والحياد وعدم التدخل في الخط التحريري.

55. **جعل مسؤولية الموزع أو الطابع أو المحتضن للموقع الإليكتروني تخضع للتراتبية ولا تقع إلا في حالة غياب مسؤولية الناشر والصحفي، عوض الوضعية الحالية القائمة على المسؤولية المشتركة، والتي أنتجت وضعية رقابة قبلية يمارسها الطابع أو الموزع**

خاتمة

إن هذه المذكرة التقديمية لمدونة الصحافة والنشر مناسبة للتنويه بالمجهود الجماعي الذي واكب مسار إعداد واعتماد هذه المدونة. حيث تميز هذا المسار بمقاربة تشاركية جد واسعة وبانفتاح مستمر وبناء على كافة الهيئات والمنظمات والمؤسسات والقطاعات المعنية وبالتفاعل الإيجابي مع مقترحاتها، وهو ما مكن من إرساء مدونة للصحافة والنشر حديثة وعصرية، تتلاءم وأحكام دستور المملكة لسنة 2011، وتفي بالالتزامات الدولية لبلادنا، وتستجيب لانتظارات المهنيين وتستوعب المستجدات التكنولوجية والرقمية، وتعزز مبادئ الحرية والنزاهة والاستقلالية والتعددية والحماية والمسؤولية.

كما هي مناسبة لتقديم الشكر لكافة المهنيين من صحافيين وناشرين وفاعلين وفرق برلمانية من الأغلبية والمعارضة ممن كان لهم دور في تحقيق هذا الإنجاز الهام والذي يشكل خطوة متقدمة وأساسية في مسار الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا، والرامية إلى ترسيخ المسار الديمقراطي وترسيخ مقومات دولة الحق والقانون.